



مشروع قانون المالية لسنة

2023



مذكرة تقديم

مذكرة تقديم

”ولن نتمكن من رفع التحديات الداخلية والخارجية، إلا بالجمع بين روح المبادرة ومقومات الصمود، لتوطيد الاستقرار الاجتماعي، والنهوض بوضعية المرأة والأسرة؛ وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني.

إن بناء مغرب التقدم والكرامة، الذي نريده، لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية.

.....

ورغم التقلبات التي يعرفها الوضع الدولي، علينا أن نبقي متفائلين، ونركز على نقط قوتنا.

ولا بد أن نعمل على الاستفادة من الفرص والآفاق، التي تفتحها هذه التحولات، لاسيما في مجال جلب الاستثمارات، وتحفيز الصادرات، والنهوض بالمنتوج الوطني..“

مقتطف من نص الخطاب السامي
الذي وجهه جلالة الملك بتاريخ
30 يوليوز 2022 بمناسبة عيد العرش.

مدخل عام

1

الباب الأول: الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

4

1.I. الإطار المرجعي

4

1.1.I. التوجيهات الملكية السامية

4

2.1.I. البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026

7

2.I. التوجهات العامة

9

الباب الثاني: المعطيات المرقمة

13

1.II. بنية ميزانية الدولة

13

2.II. النفقات

15

1.2.II. نفقات الميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)

15

1.1.2.II. نفقات التسيير

16

2.1.2.II. نفقات الاستثمار

20

3.1.2.II. النفقات المتعلقة بفوائد و عمولات الدين العمومي

21

2.2.II. نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

22

3.2.II. نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة

23

4.2.II. النفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل

23

3.II. الموارد

24

1.3.II. موارد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل)

24

1.1.3.II. الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

25

2.1.3.II. الضرائب غير المباشرة

25

3.1.3.II. الرسوم الجمركية

26

4.1.3.II. رسوم التسجيل والتمبر

26

5.1.3.II. عائدات أملاك الدولة

26

6.1.3.II. حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة

26

7.1.3.II. حصيلة تفويت مساهمات الدولة

27

8.1.3.II. موارد مختلفة

27

2.3.II. موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

27

3.3.II. موارد الحسابات الخصوصية للخزينة

27

4.3.II. موارد القروض المتوسطة و الطويلة الأجل

27

4.II. الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية

28

الباب الثالث: برامج العمل

31

1.III. ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية

31

1.1.III. مواصلة تنفيذ تعميم الحماية الاجتماعية

31

32	1.1.1.III. تعميم الحماية الاجتماعية: حصيلة الإنجازات
34	2.1.1.III. المراحل المئوية لتنزيل إصلاح الحماية الاجتماعية
34	3.1.1.III. التدابير الموائمة لتعميم الحماية الاجتماعية
	4.1.1.III. البرامج الممولة في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي وصندوق
37	التكافل العائلي
38	2.1.III. مواصلة ورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية
38	1.2.1.III. تثمين وتعزيز الموارد البشرية
39	2.2.1.III. تأهيل العرض الصحي
39	3.2.1.III. تعزيز حكمة المنظومة الصحية الوطنية
40	4.2.1.III. إحداث نظام معلوماتي مندمج
40	5.2.1.III. برنامج العمل لسنة 2023
41	3.1.III. الإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتعليم: أساس تقوية الرأسمال البشري
41	1.3.1.III. خارطة طريق إصلاح المنظومة التربوية: من أجل تدمج وتعليم ذي جودة
44	2.3.1.III. التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار: من أجل التميز الأكاديمي وتحفيز البحث العلمي
45	3.3.1.III. خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني
48	4.1.III. إنعاش التشغيل
48	1.4.1.III. برنامج أورش
49	2.4.1.III. البرامج النشطة للتشغيل
50	5.1.III. الولوج إلى سكن لائق وتحسين ظروف عيش الأسر
51	6.1.III. مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين وآفاق إصلاح نظام المقاصة
53	7.1.III. الحوار الاجتماعي: آلية لتعزيز اليقظة الاجتماعية
56	8.1.III. مواصلة تنفيذ المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية
58	9.1.III. مواصلة تنفيذ برنامج التعاون الثاني مع مؤسسة تحدي الألفية
60	10.1.III. تعزيز المساواة ودعم البرامج المخصصة للأسرة والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة
62	11.1.III. مواكبة مغاربة العالم
64	12.1.III. تشجيع الثقافة والإعلام
66	13.1.III. مواصلة تفعيل السياسات الاجتماعية الأخرى
66	1.13.1.III. النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني
67	2.13.1.III. تشجيع الشباب
68	3.13.1.III. تشجيع الرياضة
70	4.13.1.III. إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسجناء
72	5.13.1.III. دعم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
73	2.III. إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار
74	1.2.III. تعزيز آليات دعم المقاولات وتشجيع الاستثمار الخاص
74	1.1.2.III. تحسين مناخ الأعمال وتحديث الإطار القانوني
84	2.1.2.III. تيسير الولوج إلى التمويل
88	3.1.2.III. إنعاش الاستثمار الخاص
90	4.1.2.III. تعزيز آليات دعم المقاولات
92	2.2.III. مواصلة الجهود الاستثمارية العمومي
92	1.2.2.III. تدبير الموارد المائية: ورش في صلب أولويات الحكومة
96	2.2.2.III. مواصلة الأورش الكبرى للبنية التحتية

99	3.2.2.III. مواكبة الاستراتيجيات القطاعية
119	3.III. تكريس العدالة المجالية
120	1.3.III. مواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة واللامركز الإداري
120	1.1.3.III. تسريع الجهوية المتقدمة
121	2.1.3.III. اللامركز الإداري
122	3.1.3.III. مواصلة تنفيذ برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية
122	2.3.III. مواصلة تنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي
123	3.3.III. إصلاح الإدارة وتسريع التحول الرقمي
123	1.3.3.III. تسريع التحول الرقمي
125	2.3.3.III. تحسين الخدمات العمومية وتبسيط المساطر
125	3.3.3.III. تفعيل ميثاق المرافق العمومية
125	4.3.3.III. تكريس الطابع الرسمي للأمازيغية
126	4.3.III. إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية
127	5.3.III. تعزيز فعالية السياسات العمومية
127	1.5.3.III. تنزيل المقاربة الجديدة لتدبير الاستثمارات العمومية
127	2.5.3.III. ترسيخ الحكامة والشفافية للمحافظة العمومية
129	6.3.III. مواصلة تنزيل الإصلاحات الكبرى الأخرى
129	1.6.3.III. إصلاح منظومة العدالة
129	2.6.3.III. تعزيز الحكامة الأمنية
130	3.6.3.III. الإشعاع الدبلوماسي وتعزيز العمل الخارجي للمغرب
131	4.6.3.III. خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان
132	5.6.3.III. استراتيجية المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية
133	6.6.3.III. إصلاح أنظمة التقاعد
134	7.6.3.III. تأطير الحقل الديني
136	4.III. استعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات
137	1.4.III. استعادة التوازن الميزانياتي
137	1.1.4.III. التحكم في النفقات
138	2.1.4.III. تعبئة الموارد
138	2.4.III. استعادة التوازنات الخارجية
139	1.2.4.III. تعزيز دينامية الصادرات والسيطرة على تدفقات الواردات
140	2.2.4.III. تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة
140	3.2.4.III. تعبئة التمويلات الخارجية

143 الباب الرابع: أحكام مقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023

يستمد مشروع قانون المالية لسنة 2023 مرجعيته من التوجيهات الملكية التي تضمنتها الخطاب الملكية السامية التي ألقاها جلالة الملك بتاريخ 30 يوليو 2022 بمناسبة عيد العرش وبتاريخ 20 غشت 2022 بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، وكذا يوم 14 أكتوبر 2022 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة.

ويسعى مشروع هذا القانون إلى ترجمة الإرادة الراسخة للحكومة من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى تفعيل الالتزامات التي جاء بها برنامجها برسم الفترة 2021-2026، تماشياً مع التوجيهات الملكية السامية والتوصيات التي جاء بها التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد.

وبناء على ذلك، فإن الحكومة، ومن خلال مشروع قانون المالية لسنة 2023، ستعطي الأولوية للقطاعات الاجتماعية وفي مقدمتها مواصلة تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية وورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية. كما تلتزم الحكومة بإنجاح تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بإصلاح النظام التعليمي لتقوية دور المدرسة في تثمين الرأسمال البشري وفي الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب. بالإضافة إلى ذلك، ستواصل الحكومة جهودها من أجل إنعاش التشغيل ودعم السكن.

في نفس السياق، ستسهر الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المتوافق بشأنها في إطار الحوار الاجتماعي، وعلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما عبر دعم أسعار بعض المواد الأساسية والتصدي للمضاربات وتأمين إمداد الأسواق بها.

علاوة على ذلك، ووفقاً للتوجيهات الملكية السامية، ستولي الحكومة أهمية قصوى لمعالجة إشكالية تدبير الموارد المائية وفق مقاربة متعددة الأبعاد.

بالإضافة إلى ذلك، ستسهر الحكومة على تمكين الاقتصاد الوطني من مواصلة مسار الانتعاش، من خلال دعم المجهود الاستثماري العمومي وتحفيز أكبر للاستثمار الخاص لاسيما عبر آليات دعم المشاريع الاستثمارية المنصوص عليها في مشروع القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار، الذي تم إعداده تطبيقاً للتوجيهات الملكية السامية وقمت المصادقة عليه بالمجلس الوزاري خلال اجتماعه المنعقد يوم الأربعاء 13 يوليو 2022.

على صعيد آخر، ستولي الحكومة اهتماماً خاصاً لتسريع وتيرة تنزيل الجهوية المتقدمة ومواصلة الأوراش الكبرى لإصلاح الإدارة، إضافة إلى تفعيل إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية.

وستعكف الحكومة كذلك على إطلاق استراتيجية جديدة للتحويل الرقمي تركز حول رقمنة الإدارة والخدمات العمومية وتقوية الاقتصاد الرقمي وتسريع الاندماج الرقمي.

كما ستعمل الحكومة على توفير الوسائل الضرورية من أجل مواصلة تنزيل خارطة الطريق المتعلقة بتكريس الطابع الرسمي للآمازيغية وإدماجها في كافة مناحي الحياة العامة.

بالموازاة مع هذه الجهود، ستشكل سنة 2023 مرحلة مهمة في تنزيل الإصلاحات المهيكلة الأخرى المتعلقة بالإصلاح الضريبي وإصلاح المنظومة القضائية وإصلاح أنظمة التقاعد. إضافة إلى ذلك، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، فإن الحكومة ستسهر على تعزيز دور المرأة داخل المجتمع وعلى تعميم محاكم الأسرة على كافة التراب الوطني.

في نفس السياق، وطبقا للتوجيهات الملكية السامية، سينكب عمل الحكومة برسم سنة 2023 على الرفع من الجهود المبذولة لمواكبة المغاربة المقيمين بالخارج عن طريق تقوية المؤسسات التي تعنى بشؤون هذه الفئة من المواطنين وحماية حقوقهم ومصالحهم وذلك سعيا لتوطيد انخراطهم في تفعيل المشاريع والبرامج الرامية لتنمية وطنهم الأم، وتنمية مساهماتهم في الاستثمار المنتج بالمملكة.

على الصعيد الدولي، يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2023 في ظرفية عالمية تتسم بتوقعات يطبعها عدم اليقين، حيث أن التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي من تبعات الأزمة الصحية العالمية، تأثر بتداعيات الأزمة بأوكرانيا التي نتج عنها زيادات كبيرة في أسعار المواد الغذائية والطاقة، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم واضطرابات على مستوى سلاسل التوريد.

ودفعت هذه المستجدات صندوق النقد الدولي إلى تخفيض توقعاته بخصوص نمو الاقتصاد العالمي إلى 3,2% برسم سنة 2022 و2,9% برسم سنة 2023، بعد أن كانت التوقعات الأولية تشير إلى معدل 3,6% برسم هاتين السنتين.

بالنظر إلى هذه الظرفية العالمية المتسمة بعدم اليقين، والمقرونة بالتأثيرات السلبية للجفاف، يتوقع إجمالا أن ينهي الاقتصاد الوطني سنة 2022 على وقع تباطؤ لحجم الناتج الداخلي الخام ليستقر عند معدل 1,5%، بعد أن حقق خلال سنة 2021 قفزة نوعية ليستقر في 7,9%. وهكذا، ستخفّض القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بمعدل 13% بسبب العجز المائي الذي تعيشه بلادنا خلال السنة الحالية. أما بخصوص القطاع غير الفلاحي، فقد ساهم الأداء الإيجابي للقطاعات الثالثة في تعويض الأداء الضعيف للقطاعات الاقتصادية الأخرى، خصوصا تلك المعتمدة على المدخلات المستوردة. هكذا، من المتوقع أن يسجل الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي نموا بنسبة 3,4% سنة 2022 مقابل نسبة 6,8% التي حققها سنة 2021.

من جهة أخرى، عرفت الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2022 ارتفاعا في تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، حيث استقرت عند 71,42 مليار درهم مقابل 64,19 مليار درهم سجلت خلال نفس الفترة من السنة الماضية، أي بارتفاع يناهز 11,3%.

في نفس السياق، عرفت مداخل الأسفار نموا فاق الضعف مقارنة بالسنة الماضية، حيث بلغت 52,2 مليار درهم عند متم غشت 2022 مقابل 20,4 مليار درهم خلال نفس الشهر من 2021، كما أن التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت ارتفاعا ملحوظا بمعدل 67,9%، حيث انتقلت من 11,66 مليار درهم عند متم غشت 2021 إلى 19,57 مليار درهم عند نهاية غشت 2022.

نتيجة لذلك، تعززت احتياطات المملكة من العملة الصعبة لتبلغ 337,4 مليار درهم بتاريخ 2 شتنبر 2022، أي بنمو قدره 8% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021.

في هذا السياق، سيعمل مشروع قانون المالية لسنة 2023 على ترجمة الأولويات الحكومية أخذا بعين الاعتبار الإطار المرجعي المعتمد وعناصر السياق الوطني والدولي. وبالتالي تركز التوجهات العامة لمشروع هذا القانون على المحاور الأربعة الرئيسية التالية:

◀ ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية؛

◀ إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار؛

◀ تكريس العدالة المجالية؛

◀ استعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات.

علاقة بكل ذلك، ستعمل الحكومة من خلال مشروع قانون المالية لسنة 2023 على الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية. وفي هذا الصدد، واستنادا إلى الأولويات المذكورة وإلى معطيات الظرفية الوطنية والدولية وبناء على فرضيات تحدد المحصول الزراعي من الحبوب في حوالي 75 مليون قنطار ومتوسط سعر غاز البوتان في 800 دولار أمريكي للطن، تسعى الحكومة إلى تحقيق معدل نمو يقدر بـ 4% ومعدل عجز للميزانية يقدر بـ 4,5% من الناتج الداخلي الخام.

الباب الأول: الإطار المرجعي والتوجهات العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2023

1.I. الإطار المرجعي

يستند إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2023 على التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب جلالة الملك التي ألقاها بمناسبة عيد العرش وذكرى ثورة الملك والشعب على التوالي في 30 يوليو و20 غشت 2022 وكذا الخطاب الملكي الموجه إلى البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2022.

كما يستند مشروع قانون المالية على الالتزامات الواردة في البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026، والذي يهدف إلى إرساء أسس النموذج التنموي الجديد.

1.1.I. التوجيهات الملكية السامية

في خطابه الذي ألقاه جلالة الملك بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لعيد العرش، بتاريخ 30 يوليو 2022، ذكر جلالته بالسياق المتسم بظروف متقلبة، مطبوعة باستمرار التداعيات التي خلفتها جائحة كوفيد-19 وانعكاسات التقلبات الدولية على الاقتصاد الوطني والعالمي. وفي هذا الإطار، دعا جلالة الملك إلى توطيد الاستقرار الاجتماعي والنهوض بوضعية المرأة والأسرة وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني.

في هذا الصدد، ومن أجل بناء مغرب التقدم والكرامة، أكد جلالة الملك على الأولويات التالية:

- ◀ **ضرورة تحيين الآليات والتشريعات الوطنية، للنهوض بوضعية الأسرة والمرأة لضمان تمتعها بحقوقها المشروعة** المخولة لها بموجب القانون وتكريس مبدأ المناصفة، كهدف تسعى الدولة إلى تحقيقه. وفي هذا الصدد، دعا جلالة الملك إلى التطبيق الصحيح والكامل للمقتضيات القانونية الخاصة بمدونة الأسرة ومراجعة، عند الاقتضاء، بعض البنود التي تم الانحراف عن أهدافها، في تطابق تام مع مقاصد الشريعة الإسلامية، وخصوصيات المجتمع المغربي؛
- ◀ **مواصلة تنزيل المشروع الكبير لتعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية الوطنية** عبر استكمال ورش التغطية الصحية الإلزامية، عند نهاية سنة 2022، من خلال تعميمها على المستفيدين من نظام "راميد". كما ستشهد سنة 2023، وفقا للبرنامج المحدد، تنزيل التعميم التدريجي للتعويضات العائلية. وسيستفيد من هذا المشروع المجتمعي الطموح، حوالي سبعة ملايين طفل، لاسيما، المنتمون للعائلات الهشة والفقيرة، وثلاثة ملايين أسرة بدون أطفال في سن التمدرس؛

◀ **الإسراع بإخراج السجل الاجتماعي الموحد، باعتباره الآلية الأساسية لمنح الدعم وضمان نجاعته؛**

◀ **تعزيز آليات التضامن الوطني وتشجيع الاستثمارات الأجنبية:** تمكن الاقتصاد الوطني من الصمود في وجه الأزمات والتقلبات وتحقيق نتائج إيجابية في مختلف القطاعات الإنتاجية بفضل تضافر جهود الدولة والقطاعين

العام والخاص. غير أن مرحلة الانتعاش هاته لم تدم طويلا بسبب الظرفية الدولية الحالية، إضافة إلى نتائج موسم فلاحي ضعيف، وعوامل خارجية تسببت في ارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية. ومن أجل مواجهة هذه الوضعية، أعطى جلالة الملك توجيهاته السامية للحكومة لاتخاذ التدابير التالية:

- إطلاق برنامج استثنائي للتخفيف من آثار تأخر التساقطات المطرية على الفلاحين وعلى ساكنة العالم القروي؛
- تخصيص اعتمادات مهمة، لدعم ثمن بعض المواد الأساسية وضمان إمداد الأسواق بها. وقد بلغت الاعتمادات المخصصة لصندوق المقاصة في هذا الإطار برسم سنة 2022 ما يزيد عن 32 مليار درهم.

وإضافة إلى هذه التدابير، دعا جلالته الملك إلى تعزيز آليات التضامن الوطني والتصدي بكل حزم ومسؤولية، للمضاربات والتلاعب بالأسعار والاستفادة من الفرص والآفاق، التي تفتتحها هذه التحولات، لاسيما في مجال جلب الاستثمارات، وتحفيز الصادرات، والنهوض بالمنتوج الوطني.

وفي الخطاب السامي الذي ألقاه جلالته الملك بتاريخ 20 غشت 2022 بمناسبة الذكرى 69 لثورة الملك والشعب، شدد جلالته على ضرورة تحسين وضعية المغاربة المقيمين بالخارج من خلال تسليط الضوء على العراقيل والصعوبات التي تواجههم في علاقتهم بوطنهم. وأكد جلالته الملك، أن الوقت قد حان لتمكينهم من المواكبة الضرورية، والظروف والإمكانات، لتعطي هذه الفئة من المواطنين أفضل ما لديها، لصالح البلاد وتنميتها.

وفي هذا الصدد، أكد جلالته الملك على ضرورة إقامة علاقة هيكلية دائمة، مع الكفاءات المغربية بالخارج، بما في ذلك المغاربة اليهود، وشدد على تحديث وتأهيل الإطار المؤسسي، الخاص بهذه الفئة من المواطنين وإعادة النظر في نموذج الحكامة الخاص بالمؤسسات الموجودة، قصد الرفع من نجاعتها وتكاملها.

من جهة أخرى، جدد جلالته الملك الدعوة للشباب وحاملي المشاريع المغربية، المقيمين بالخارج، للاستفادة من فرص الاستثمار الكثيرة بأرض الوطن، ومن التحفيزات والضمانات التي يمنحها مشروع ميثاق الاستثمار الجديد. لهذه الغاية، يشكل اعتماد آليات فعالة من الاحتضان والمواكبة والشراكة، لفائدة المستثمرين من أفراد الجالية، مطلباً أساسياً للانفتاح أكثر على هذه الفئة من مغاربة العالم.

وأكد جلالته الملك في خطابه الموجه إلى البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2022، إلى موضوعين هامين يتعلقان بـ:

◀ **إشكالية الماء، وما تفرضه من تحديات ملحة، وأخرى مستقبلية:** أكد جلالته الملك أن هذه الإشكالية تطرح نفسها بإلحاح، خاصة أن المغرب يمر بمرحلة جفاف صعبة، هي الأكثر حدة، منذ أكثر من ثلاثة عقود، والتي خصصت لها عدة جلسات برئاسة جلالته تمخض عنها إخراج البرنامج الوطني الأولي للماء 2020-2027.

وأكد جلالته أيضاً على أنه أمام وضعية الإجهاد المائي الهيكلي، لا يمكن حل جميع المشاكل، بمجرد بناء التجهيزات المائية المبرمجة، رغم ضرورتها وأهميتها البالغة.

لذا، دعا جلالته إلى التعامل مع هذه الإشكالية بتبني مقاربة متعددة الأبعاد وبالجدية اللازمة تعتمد أساساً على ترشيد استعمال الماء والتدبير الأمثل للطلب بالموازاة مع ما يتم إنجازه في مجال تعبئة الموارد المائية، لذا فواجب

المسؤولية يتطلب اليوم اعتماد اختيارات مستدامة ومتكاملة والتحلي بروح التضامن والفعالية في إطار المخطط الوطني الجديد للماء الذي طالب جلالة الملك إلى التعجيل بتنزيله.

في هذا السياق أكد جلالتة على التوجيهات الرئيسية التالية:

- ضرورة إطلاق برامج ومبادرات أكثر طموحا، واستثمار الابتكارات والتكنولوجيات الحديثة، في مجال اقتصاد الماء، وإعادة استخدام المياه العادمة؛
- إعطاء عناية خاصة لترشيد استغلال المياه الجوفية، والحفاظ على الفرشات المائية، من خلال التصدي لظاهرة الضخ غير القانوني، والآبار العشوائية؛
- التأكيد على أن سياسة الماء ليست مجرد سياسة قطاعية، وإنما هي شأن مشترك يهم العديد من القطاعات. وهو ما يقتضي التحيين المستمر، للاستراتيجيات القطاعية، على ضوء الضغط على الموارد المائية، وتطورها المستقبلي؛
- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار، للتكلفة الحقيقية للموارد المائية، في كل مرحلة من مراحل تعبئتها، وما يقتضي ذلك من شفافية وتوعية، بكل جوانب هذه التكلفة.

◀ **ضرورة تحقيق نقلة نوعية في مجال النهوض بالاستثمار:** بهذا الخصوص، دعا جلالة الملك إلى تعبئة الجميع والتحلي بروح المسؤولية للنهوض بهذا القطاع المصيري لتقدم البلاد.

للقيام بذلك، وبالإضافة إلى تنفيذ الميثاق الجديد الاستثمار الذي سيعطي دفعة ملموسة على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة، الوطنية والأجنبية، شدد جلالة الملك على ضرورة رفع العراقيل التي لا تزال تحول دون تحقيق الاستثمار الوطني لإقلاع حقيقي.

كما أكد جلالتة أن المراكز الجهوية للاستثمار مطالبة بالإشراف الشامل على عملية الاستثمار في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع حتى إخراجها إلى حيز الوجود. وفي المقابل، يجب أن تحظى هذه المراكز بالدعم اللازم من طرف جميع المتدخلين سواء على الصعيد المركزي أو الترابي.

وعلاقة بمناخ الأعمال، أكد جلالة الملك أن النتائج المحققة مكنت من تحسين صورة ومكانة المغرب في هذا المجال، إلا أنها تحتاج إلى مزيد من العمل لتحرير كل الطاقات والإمكانات الوطنية وتشجيع المبادرة الخاصة وجلب مزيد من الاستثمارات الأجنبية. كما شدد جلالتة على ضرورة تفعيل الكامل لميثاق اللامركز الإداري وتبسيط ورقمنة المساطر وتسهيلولوج إلى العقار، وإلى الطاقات الخضراء، وكذا توفير الدعم المالي لحاملي المشاريع وتعزيز قواعد المنافسة الشريفة، وتفعيل آليات التحكيم والوساطة لحل النزاعات.

وفي هذا السياق، يجب إعطاء عناية خاصة لاستثمارات ومبادرات أبناء الجالية المغربية بالخارج.

ولتحقيق الأهداف المنشودة، وجه صاحب الجلالة الحكومة، بالتعاون مع القطاع الخاص والبنكي، لترجمة التزامات كل طرف في إطار "تعاهد وطني للاستثمار" يروم تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات، وخلق 500.000 منصب شغل، في الفترة بين 2022 و2026.

2.1.I. البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026

يستمد البرنامج الحكومي روحه وفلسفته من التوجيهات الملكية السامية ويتقاطع مع مضمون النموذج التنموي الجديد للمملكة. ويعتبر هذا البرنامج اجتماعيا بامتياز يهدف إلى مأسسة العدالة الاجتماعية، خاصة من خلال دعم الشرائح الاجتماعية الفقيرة أو الهشة وتوسيع الطبقة الوسطى، والحفاظ على قدرتها الشرائية والادخارية وتعزيزهما، وكذلك توفير الظروف المواتية لانبثاق طبقة وسطى جديدة في العالم القروي.

ويرتكز هذا البرنامج على خمسة مبادئ أساسية، تشمل:

- ◀ **تحسين الاختيار الديمقراطي:** من خلال تكريس الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات وإصلاح المنظومة القضائية كشروط ضرورية لإنجاح مختلف الأوراش التي تم الشروع فيها والمتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ التقدم الذي أحرزته المملكة في مجال تحسين مؤشرات التنمية البشرية والاقتصادية؛
 - ◀ **مأسسة العدالة الاجتماعية:** من خلال العمل على بناء دولة اجتماعية جديدة، تحمي وتضمن التوازنات الاجتماعية والاقتصادية، ولاسيما من خلال تنفيذ المشروع الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية الذي يشكل حجر الزاوية للدولة الاجتماعية؛
 - ◀ **وضع الرأسمال البشري في صلب تفعيل النموذج التنموي الجديد:** عبر توجيه عمل الحكومة لتجويد التعليم المدرسي والجامعي، والرفع من نجاعة البحث العلمي والتكوين المهني، وإرساء خدمات صحية ذات جودة وخلق فرص شغل كافية؛
 - ◀ **ارتكاز السياسات العمومية حول كرامة المواطن:** من خلال الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، وتكريس المساواة بين جميع المواطنين وتعزيز جودة المرافق العمومية مع ضمان الولوج العادل إليها للجميع؛
 - ◀ **توسيع قاعدة الطبقة الوسطى وتعزيز قدرتها الشرائية والادخارية.**
- علاوة على ذلك، ووفقا لتوصيات التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد، يتمحور البرنامج الحكومي حول المحاور الاستراتيجية الثلاثة التالية:
- ◀ **ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية:** ويتعلق الأمر أساسا بتعميم الحماية الاجتماعية، وإصلاح نظام المساعدة الاجتماعية، وإحداث آلية لدعم الأسر الأكثر هشاشة، والإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية وإصلاح المدرسة العمومية؛
 - ◀ **تنشيط الاقتصاد الوطني من أجل خلق فرص الشغل:** حددت الحكومة خمس أولويات للسياسة الاقتصادية بغرض مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية الناتجة عن الجائحة، ويتعلق الأمر بـ: (1) الإنعاش الفوري للاقتصاد

الوطني، و(2) الدعم العمومي للنسيج المقاوِلي وللمشاريع الواعدة، و(3) مواصلة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني، و(4) بلورة سياسات قطاعية طموحة، و(5) تشجيع الإدماج الاقتصادي للمرأة؛

◀ **تكريس الحكامة الجيدة في التدبير العمومي:** تعتزم الحكومة تسريع إصلاح الإدارة وفق منظور اللاتمرکز، مع مواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة. موازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على تسريع التحول الرقمي والحد من الفوارق المجالية والتدبير المعقلن والعادل للمياه والموارد الطبيعية، فضلا على تسريع الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة.

كما عملت الحكومة، منذ بداية ولايتها، على الوفاء بالتزاماتها وفق روح التضامن الذي يتطلب انخراط جميع المواطنين في عملية التنمية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

وفي هذا السياق، وبغية التخفيف من آثار ارتفاع الأسعار والجفاف على القدرة الشرائية للمواطنين، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير الهادفة أساسا إلى دعم المواد الأولية الأساسية وقطاعات النقل والسياحة والفلاحة. إضافة إلى ذلك، ستواصل الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة ممارسات المضاربة والتلاعب بالأسعار، وذلك، وفقا للتوجيهات الملكية السامية.

من جهة أخرى، وبغية إرساء مناخ التشاور والسلم الاجتماعي، أبرمت الحكومة، في شهر أبريل 2022، اتفاقا اجتماعيا مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، قصد مأسسة الحوار الاجتماعي وتحسين القدرة الشرائية للأجراء بالقطاعين العام والخاص.

كما ستواصل الحكومة استكمال الإصلاحات الجارية وتنزيل المشاريع المهيكلية. ويأتي الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية على رأس هذه المشاريع الإصلاحية، والذي يعتبر أحد الركائز الأساسية لتعزيز أسس الدولة الاجتماعية.

موازاة مع ذلك، فإن الحكومة عازمة على المضي قدما في تنفيذ المشاريع المهيكلية الكبرى الأخرى وتسريع وتيرة تقدمها والتقائيتها. ويتعلق الأمر بإصلاح المنظومة الصحية الوطنية، وإصلاح منظومة التعليم والتكوين، والتقدم في تكريس العدالة المجالية عبر تعزيز الجهوية ودور الجماعات الترابية في التنمية، وتسريع اللاتمرکز الإداري، وتبسيط المساطر الإدارية ورقمنتها وكذا تحسين الحكامة.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة، فإن الجهود التي تبذلها الحكومة مكنت من الحفاظ على التوازنات المالية لبلادنا. في هذا الصدد، لا تزال وضعية المالية العمومية متحكما فيها بفضل الدينامية الإيجابية المسجلة في تحصيل المداخل العادية.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت المالية العمومية لبلادنا قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية، مما مكن من الحفاظ على السيادة المالية للمغرب والتوفر على هوامش مالية موجهة لدعم الميزانية المرصدة للاستثمار العمومي.

في نفس الصدد وقصد تشجيع الاستثمار الخاص، حرصت الحكومة على تفعيل التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى تمكين المغرب من ميثاق جديد للاستثمار ودعم المقاولات والمنتوج المغربيين.

2.I. التوجهات العامة

وفقا للتوجيهات الملكية السامية، وفي إطار تنفيذ أولويات البرنامج الحكومي للفترة 2021-2026، يركز مشروع قانون المالية لسنة 2023 على المحاور الأربع التالية:

◀ **ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية:** جعلت الحكومة من تعزيز الدولة الاجتماعية خيارا استراتيجيا في برنامجها الحكومي لضمان مأسسة العدالة الاجتماعية وتعزيز مسؤولية الدولة لتمكينها من الاضطلاع بدورها كاملا في الحد من الفقر والفوارق الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، وبغية مواصلة تنفيذ هذا الورش من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة على المستوى القانوني والمالي والتقني، ستعمل الحكومة على تسريع عملية تعميم الحماية الاجتماعية وإرساء منظومة صحية مستدامة وفعالة، يتم تنزيلها بطريقة عادلة على المستوى الترابي.

كما ستعمل الحكومة على تعزيز دور المدرسة في التعليم والإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب من خلال مواصلة الإصلاح الشامل للتعليم.

بالإضافة إلى ذلك، ستركز جهود الحكومة على تجسيد آليات التضامن اتجاه الفئات الأكثر هشاشة بهدف ضمان إدماج جميع مكونات المجتمع، ولاسيما النساء والشباب. وفي هذا الإطار، ستقوم الحكومة، على وجه الخصوص، بما يلي:

- **تعميم التعويضات العائلية:** والتي سيستفيد منها حوالي سبعة ملايين طفل من العائلات الهشة والفقيرة على الخصوص، وثلاثة ملايين أسرة بدون أطفال في سن التمدرس، وذلك وفق مقاربة جديدة تقوم على الاستهداف المباشر والفعال للفئات المعوزة؛
- **التنزيل الفعلي للسجل الوطني للسكان وتسريع تفعيل السجل الاجتماعي الموحد،** وفقا للتوجيهات الملكية السامية، باعتباره الآلية الأساسية للحماية الاجتماعية والذي سيساعد على تحديد أفضل للسكنة المستهدفة التي يتم التكفل بها في إطار النظام التضامني؛
- **مواصلة الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية،** الذي تم وضع خارطة طريق خاصة به بموجب مشروع القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، والذي تمت المصادقة عليه خلال المجلس الوزاري المنعقد يوم 13 يوليو 2022، لاسيما، من خلال إعادة تأهيل العرض الصحي عبر مواصلة إصلاح مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وتأهيل المستشفيات، والتأسيس لإلزامية احترام مسلك العلاجات. يضاف إلى هذه العناصر تعزيز حكمة المنظومة الصحية الوطنية ورقمنتها من خلال إحداث نظام معلومات مندمج، وتأمين الموارد البشرية وإعداد قانون الوظيفة العمومية الصحية وكذا تعزيز مكتسبات الحوار الاجتماعي فيما يتعلق بتحسين الوضعية المالية لمهنيي الصحة؛
- **إعداد مخطط عمل وطني مندمج جديد للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة،** مع الحرص على إعداد النصوص التطبيقية للقانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

والنهوض بها. بالإضافة إلى ذلك، ستعمل الحكومة على تحسين جودة وحكامة الخدمات الممنوحة لهذه الفئة، في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، من خلال تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 500 مليون درهم؛

- **تشجيع المشاركة الكاملة للمرأة المغربية في جميع المجالات**، وذلك تطبيقا للتوجيهات الملكية السامية، ولاسيما من خلال تحسين وضعية المرأة بتمكينها من جميع سبل الارتقاء وإعطائها المكانة التي تستحقها، وكذلك من خلال تفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة وتحيين الآليات القانونية الوطنية المتعلقة بتعزيز هذه الحقوق. بالموازاة مع ذلك، ستعمل الحكومة على معالجة الاختلالات والسلبات التي تشوب التطبيق التام والسليم لأحكام مدونة الأسرة، من خلال إصلاح شامل ومراجعة بعض مقتضياتها، وذلك بما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية وخصوصيات المجتمع المغربي مع ضمان الوسطية والانفتاح في تفسير النصوص والإرادة في التشاور والحوار وضمان مشاركة جميع المؤسسات والفاعلين المعنيين؛
- **دعم النشاط الاقتصادي للمرأة**، من خلال مواصلة تطوير العرض الوطني لدور الحضنة واعتماد تدابير لدعم المرأة في مجال التكوين والتوظيف، ولاسيما في إطار برنامجي "أوراش" و"فرصة"؛
- **تعميم محاكم الأسرة على كافة التراب الوطني**، ابتداء من سنة 2023 مع توفير الموارد البشرية المؤهلة والوسائل المادية الكافية لتمكينها من أداء مهامها؛
- **إطلاق تنزيل إصلاح أنظمة التقاعد**، ابتداء من سنة 2023، وفقا لمقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين المعنيين؛
- **بلورة نجاح المدرسة وتكافؤ الفرص وتعزيز الاهتمام بالثقافة والرياضة**: في هذا السياق، ستعمل الحكومة على تنزيل خارطة الطريق 2022-2026 المندرجة في إطار الإصلاح المتواصل للمنظومة التعليمية في المغرب والتي تهدف إلى تقليص معدل الهدر المدرسي، وتحسين جودة المكتسبات والتعلميات في المدرسة من خلال الرفع من معدل تمكين المتعلمين من الكفايات الأساسية، إلى 70% بدلا من 30% حاليا، مع الحرص على ضمان استفادة نصف المتدربين من أنشطة مدرسية موازية؛
- **مواصلة تنفيذ خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني**، ولاسيما من خلال إحداث مدن المهن والكفاءات متعددة الأقطاب ومتعددة التخصصات في جميع مناطق المملكة؛
- **مواصلة تنفيذ برنامج "أوراش" الذي يستهدف 250.000 مستفيدا خلال سنتي 2022 و2023**؛
- **إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة" ومواصلة برنامج "فرصة"** وفق منظور متكامل لدعم المبادرة المقاولاتية وإتاحة الفرصة لأكثر عدد من الشباب حاملي الشواهد وحاملي المشاريع للولوج إلى حلول تمويلية مناسبة ومواكبتهم على امتداد جميع مراحل المشروع، بالإضافة إلى تسهيل منح قروض شرف دون شروط مسبقة؛

- مواصلة تنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في المجال القروي، الذي تم إعداده وفقا للتعليمات الملكية السامية، مع الحرص على تسريع تنفيذ برامج التنمية في المناطق القروية؛
- اعتماد مقاربة جديدة لدعم السكن، تحدث قطيعة مع آلية الدعم السابقة القائمة على النفقات الضريبية وتوفير الوعاء العقاري. وبهذا الخصوص، يتوقع إحداث إعانة للدولة موجهة لدعم السكن في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023؛
- تعزيز مشاركة كفاءات مغاربة العالم في تنفيذ المشاريع والبرامج التنموية بالمملكة، وذلك، وفقا للتوجيهات الملكية السامية. في هذا السياق، ستعمل الحكومة على تنزيل التوجيهات ذات الصلة على مستوى التقرير العام للنموذج التنموي الجديد، من خلال تقوية فعالية ونجاعة المنظومة المؤسسية المخصصة لهم، وتعبئة كفاءتهم خدمة لتنمية المغرب وإشعاعه، وتشجيع استثمارات مغاربة العالم بالمملكة من خلال اعتماد سياسة تواصلية استباقية في هذا الشأن.
- ◀ **إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار:** ستواصل الحكومة جهودها لدعم الاستثمار العمومي وتحفيز الاستثمار الخاص، وفقا لقناعاتها الراسخة بدور هذا المكون كرافعة أساسية للخروج من الأزمة، وترسيخا لدعائم الدولة الاجتماعية وإرساء دعائم اقتصاد وطني أكثر إنصافا وازدهارا.
- في هذا السياق، ستحرص الحكومة على تفعيل التوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى تمكين بلادنا من ميثاق تنافسي جديد للاستثمار قادر على خلق فرص الشغل وتحقيق قيمة مضافة عالية وتقليص الفوارق المجالية فيما يتعلق بجلب الاستثمار. كما ستعمل الحكومة على تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار بهدف تعزيز جاذبية المملكة لجعلها قطبا جهويا ودوليا في الاستثمارات. وفي هذا الإطار، ستقوم الحكومة، على وجه الخصوص، بما يلي:
- **تنزيل مقتضيات القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار،** بعد المصادقة عليه، لاسيما، من خلال آلية رئيسية لدعم الاستثمار، وآليات خاصة لدعم المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاستراتيجي والمقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة، بالإضافة إلى تشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي؛
- **مواصلة تنزيل القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي،** من أجل تعزيز العدالة الجبائية وإحداث نظام جبائي مبسط وشفاف؛
- **تفعيل تدابير الدعم بخصوص تسهيل الولوج للعقار وتحسين الحكامة وتطوير القطاع المالي وتعزيز انخراط القطاع الخاص والقطاع البنكي في مجال الاستثمار؛**
- **تعزيز مجهود الاستثمار العمومي،** ولاسيما من خلال مواصلة الأوراش الكبرى للبنية التحتية والاستراتيجيات القطاعية؛
- **تفعيل تدابير استعجالية لتأمين التزود بالماء الشروب،** من خلال إطلاق مجموعة من المشاريع المتعلقة بتحويل الماء بين بعض الأحواض، وإنشاء محطات تحلية مياه البحر، وكذلك إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة لسقي المساحات الخضراء وللخدمات الصناعية وحاجيات المركبات السياحية؛

- تشجيع المنتج الوطني، من خلال تعزيز الإنتاج المحلي، وتشجيع القدرة التنافسية لعلامة "صنع في المغرب" وتعزيز السيادة الوطنية في المواد الغذائية والصحية والطاقة؛
- تعزيز دور الدولة المساهمة وترشيد تدبير المحفظة العمومية عبر التركيز على أدائها، من خلال تفعيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وتفعيل "الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية".
- ◀ تكريس العدالة المجالية: تشكل فعالية التدبير العمومي والتقائية السياسات العمومية على المستويين القطاعي والمجالي رافعات النجاح في تحقيق الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية لبلادنا. في هذا الإطار، ستركز الحكومة جهودها بشكل خاص على:
 - مواصلة تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، من خلال تعزيز الحكامة الترابية، عبر تمكين الجهات من ممارسة اختصاصاتها الذاتية والمشاركة وتمويل مخططاتها التنموية، في إطار تعاقد بين الدولة والجهات المعنية الأخرى؛
 - استكمال وتسريع تنزيل الأوراش الكبرى المتعلقة بإصلاح الإدارة، ولاسيما من خلال:
 - مواصلة تفعيل الميثاق الوطني للامركز الإداري للارتقاء بالإدارة وجعلها أداة فعالة للتنمية، ولخدمة المرتفق سواء كان مواطناً أم مقاولاً؛
 - تفعيل قانون ميثاق المرافق العمومية، من خلال صياغة النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة؛
 - تسريع رقمنة الإدارة.
 - تكريس الطابع الرسمي للأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة، من خلال تفعيل خارطة الطريق التي تتضمن 25 تدبيراً يتعلق بإدماج اللغة الأمازيغية في الإدارات والمرافق العمومية وفي التعليم والصحة والقضاء، والإعلام السمعي البصري والتواصل والثقافة والفن.
- ◀ استعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات: ستولي الحكومة أهمية خاصة لتمويل الإصلاحات الهيكلية الهامة التي تبنتها بلادنا في السنوات الأخيرة، بهدف تعبئة المزيد من الموارد وضمان استدامتها. وبالتالي، ستعمل الحكومة على توفير كل الهوامش المالية الممكنة، وتوجيهها نحو مجالات ذات وقع اقتصادي واجتماعي أكبر.
- ومن هذا المنطلق، وبهدف ترسيخ هذا التوجه، ستكثف الحكومة جهودها لترشيد النفقات من جهة، وتعزيز موارد الدولة من جهة أخرى، لتمويل السياسات العمومية وعلى رأسها الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية. موازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة الإصلاحات المتعلقة بتطوير التمويلات المبتكرة، والطلبات العمومية، والتدبير الفعال للدين العمومي، وكذا تنزيل الإصلاح الضريبي.

الباب الثاني: المعطيات المرقمة

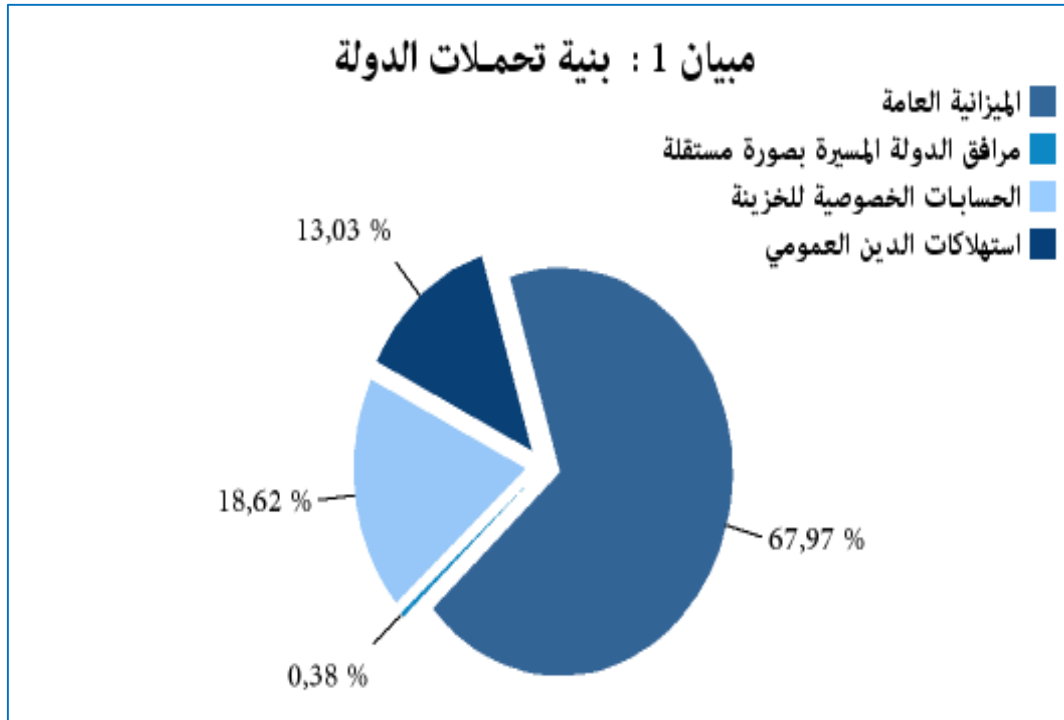
يمكن تقديم المعطيات المرقمة لمشروع قانون المالية لسنة 2023 مقارنة مع معطيات قانون المالية لسنة 2022 كما يلي:

1.II بنية ميزانية الدولة

يقدر المبلغ الإجمالي للتحميلات برسم سنة 2023 بحوالي 600 472 763 000 درهم مقابل 520 248 526 000 درهم برسم سنة 2022 أي بزيادة قدرها 15,42%.

وتتوزع هاته التحميلات عن النحو التالي:

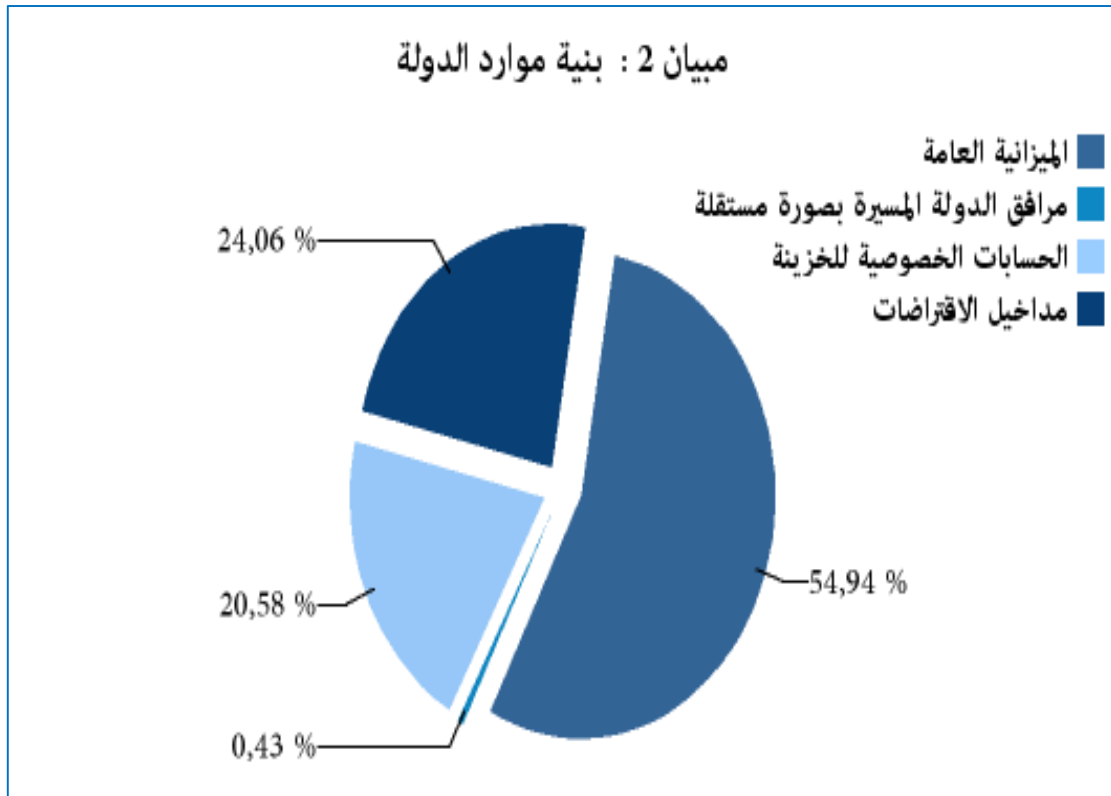
- ◀ 408 133 429 000 درهم للميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)؛
- ◀ 2 299 703 000 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- ◀ 111 786 619 000 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة؛
- ◀ 78 253 012 000 درهم لاستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل.



يقدر المبلغ الإجمالي للموارد بـ 536 435 316 000 درهم برسم سنة 2023 مقابل 461 191 336 000 درهم برسم سنة 2022، أي بزيادة قدرها 16,32%.

وتتوزع هذه الموارد على النحو التالي:

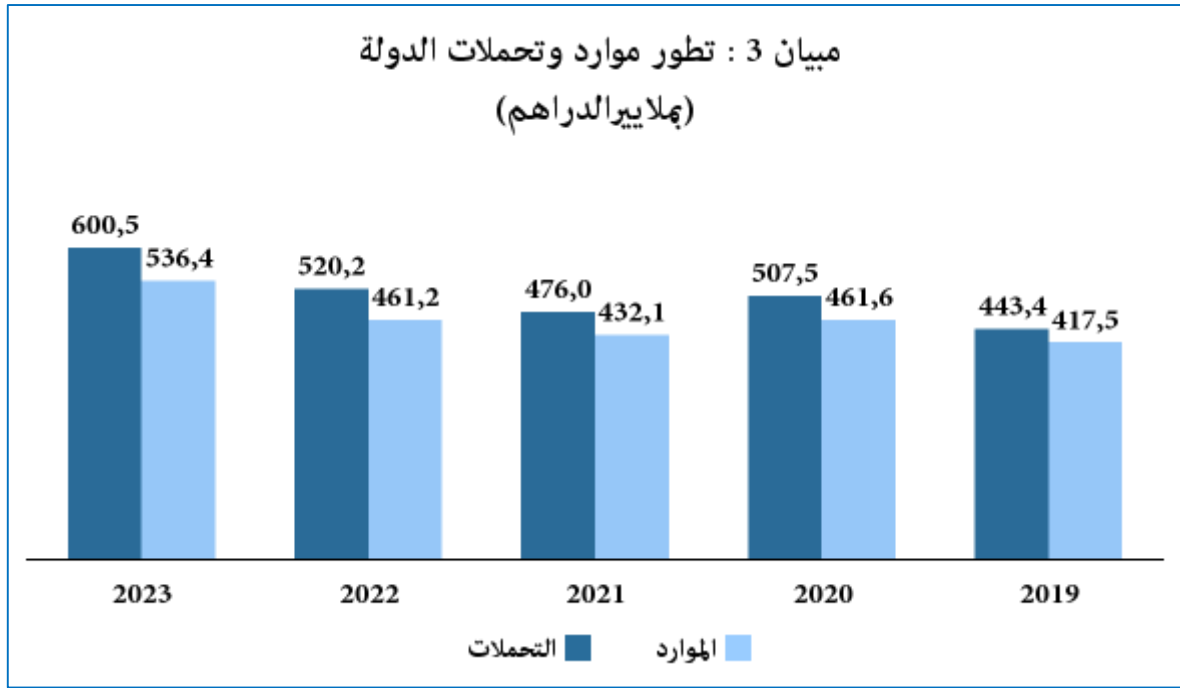
- ◀ 294 719 508 000 درهم للميزانية العامة (دون احتساب حصيللة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل) ؛
- ◀ 2 299 703 000 درهم لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- ◀ 110 374 805 000 درهم للحسابات الخصوصية للخزينة؛
- ◀ 129 041 300 000 درهم لمداخل الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل.



ويتبين من خلال هذه الأرقام ما يلي:

- ◀ يقدر رصيد الميزانية العامة (دون احتساب حصيللة الاقتراضات واستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل) بـ 114 825 735 000 درهم مقابل 103 306 190 000 درهم برسم سنة 2022؛
- ◀ تصل حاجيات التمويل المتبقية لمشروع قانون المالية لسنة 2023 لما يناهز 64 037 447 000 درهم مقابل 59 057 190 000 درهم برسم سنة 2022، أي بزيادة قدرها 8,43 %.

يوضح المبيان التالي تطور الموارد والتحملات على مدى خمس سنوات :



وتتوزع الموارد والتحملات لجدول التوازن لمشروع قانون المالية لسنة 2023 كما يلي:

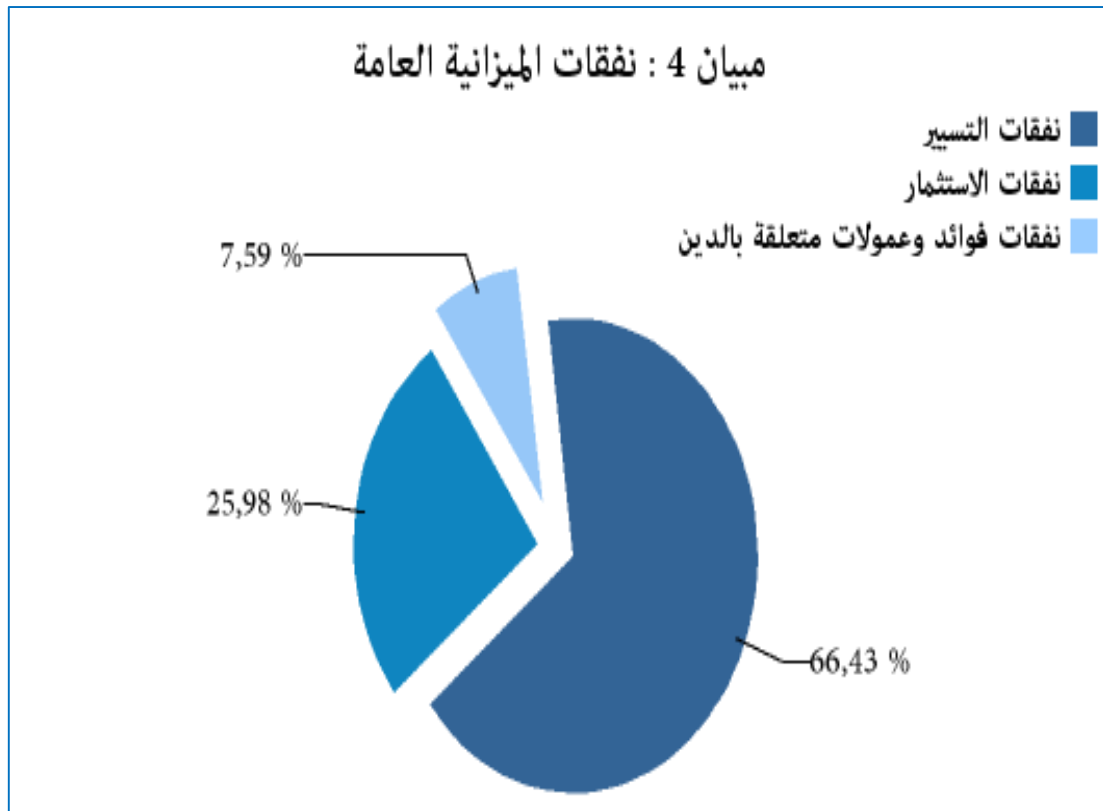
2.II النفقات

1.2.II نفقات الميزانية العامة (دون احتساب استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل)

تتوزع نفقات الميزانية العامة، كما يلي

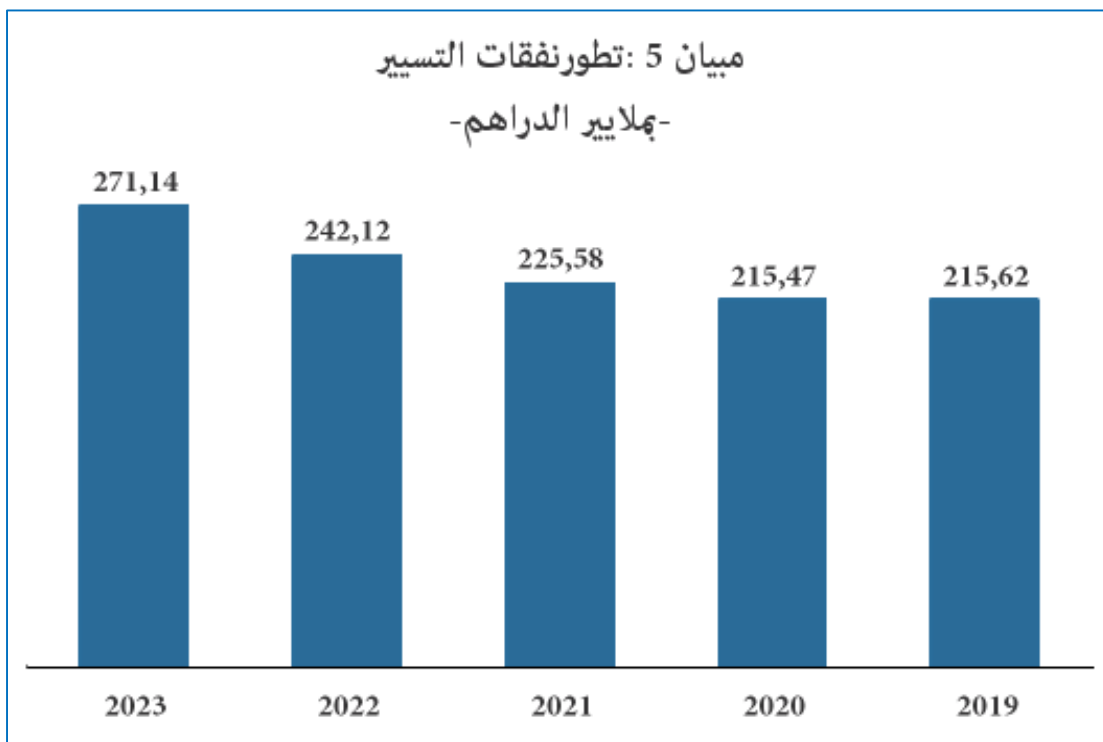
271 139 576 000	نفقات التشغيل
106 027 304 000	نفقات الاستثمار
30 966 549 000	نفقات فوائد وعمولات متعلقة بالدين العمومي
408 133 429 000	المجموع

يوضح المبيان التالي بنية نفقات الميزانية العامة:

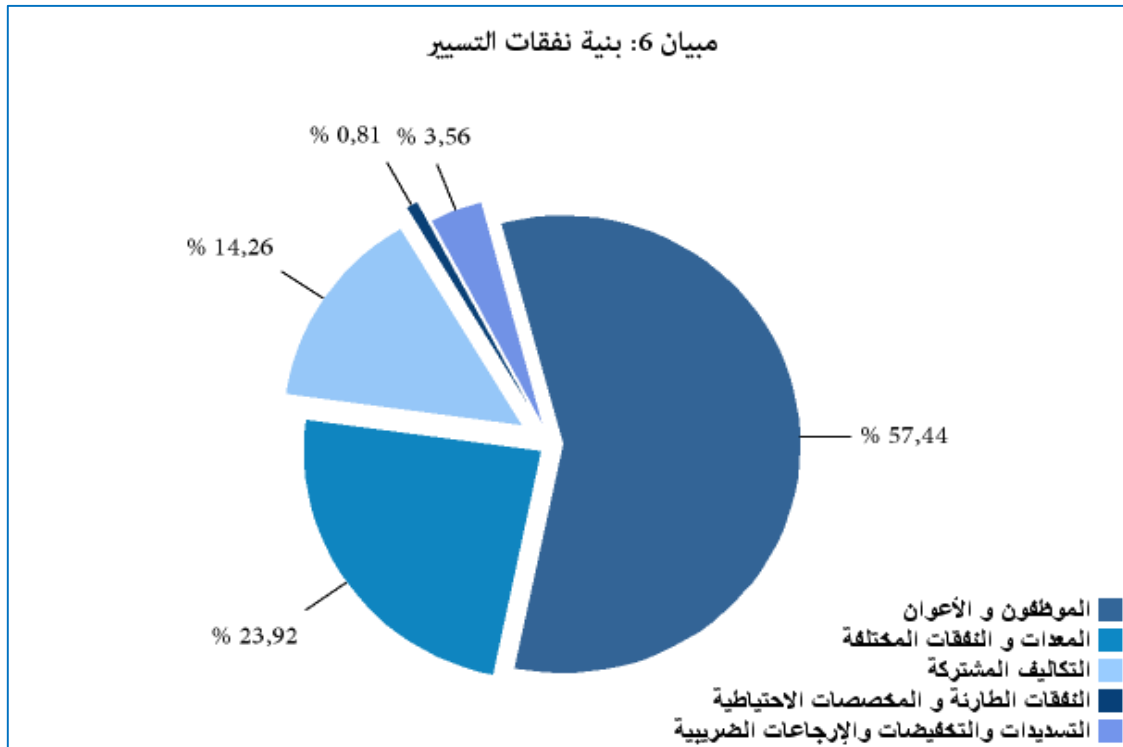


1.1.2.II نفقات التشغيل

تبلغ الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات التشغيل لسنة 2023 ما مجموعه 271 139 576 000 درهم مقابل 242 118 791 000 درهم برسم سنة 2022، أي بزيادة قدرها 11,99 %.

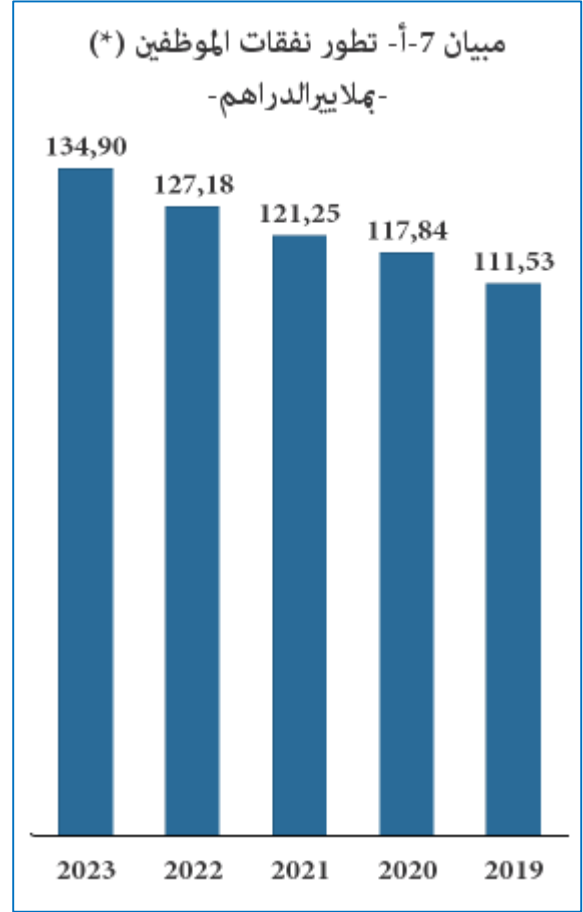
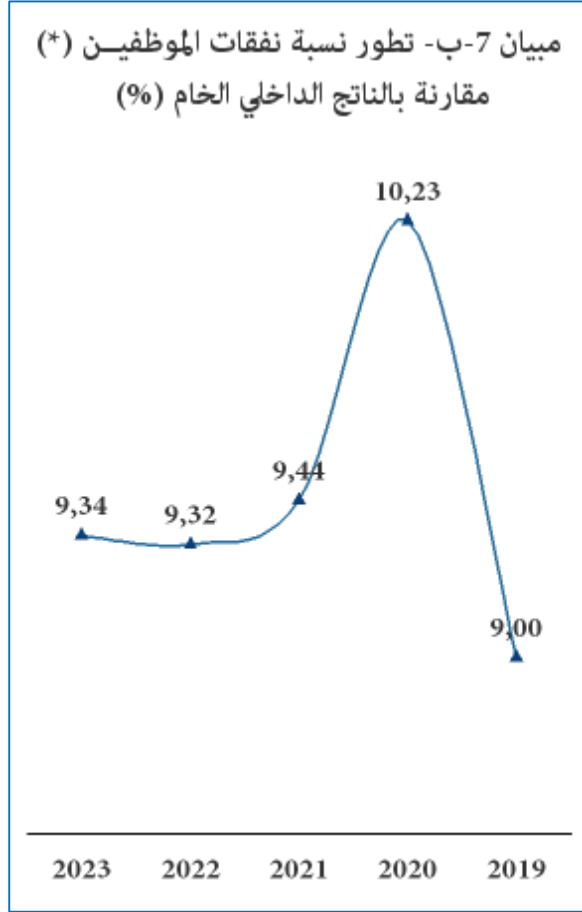


يوضح المبيان التالي مكونات نفقات التشغيل:



◀ نفقات الموظفين:

تبلغ نفقات الموظفين برسم سنة 2023، ما يناهز 155 750 296 000 درهم (بما فيها مبلغ 20 852 980 000 درهم برسم مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد) مقابل 147 536 584 000 درهم برسم سنة 2022 أي بزيادة قدرها 5,57%.

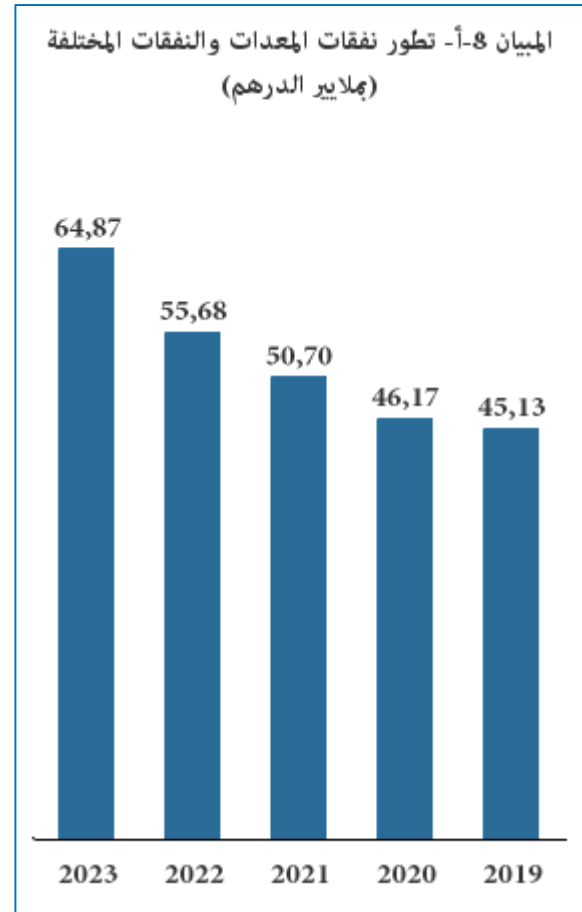
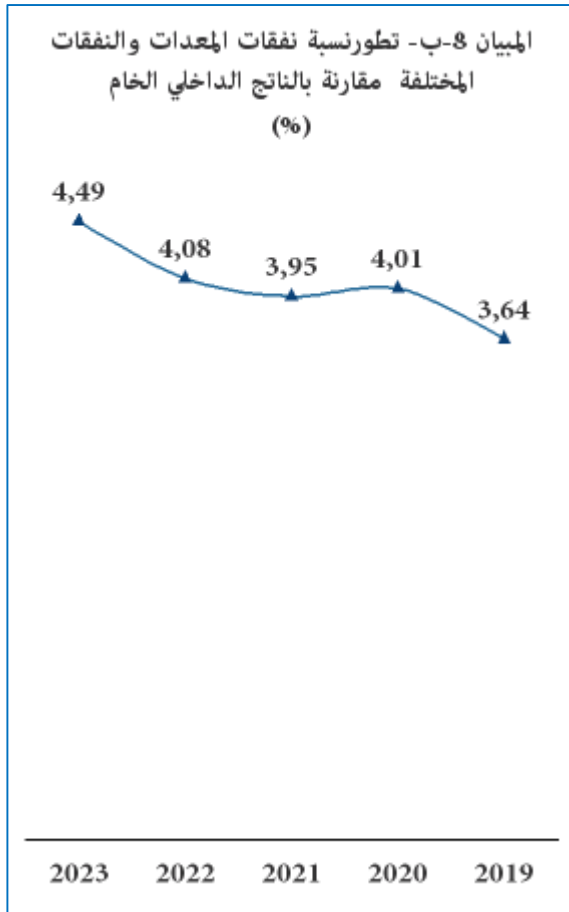


ملحوظة: باحتساب مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد، ستبلغ هذه النسبة ما يناهز 10,81% و 10,79% برسم سنتي 2022 و 2023 على التوالي.

(*) دون احتساب مساهمات الدولة في إطار أنظمة الاحتياط الاجتماعي والتقاعد والتي بلغت ما يناهز 20,35 مليار درهم و 20,85 مليار درهم برسم سنتي 2022 و 2023 على التوالي.

◀ نفقات المعدات والنفقات المختلفة:

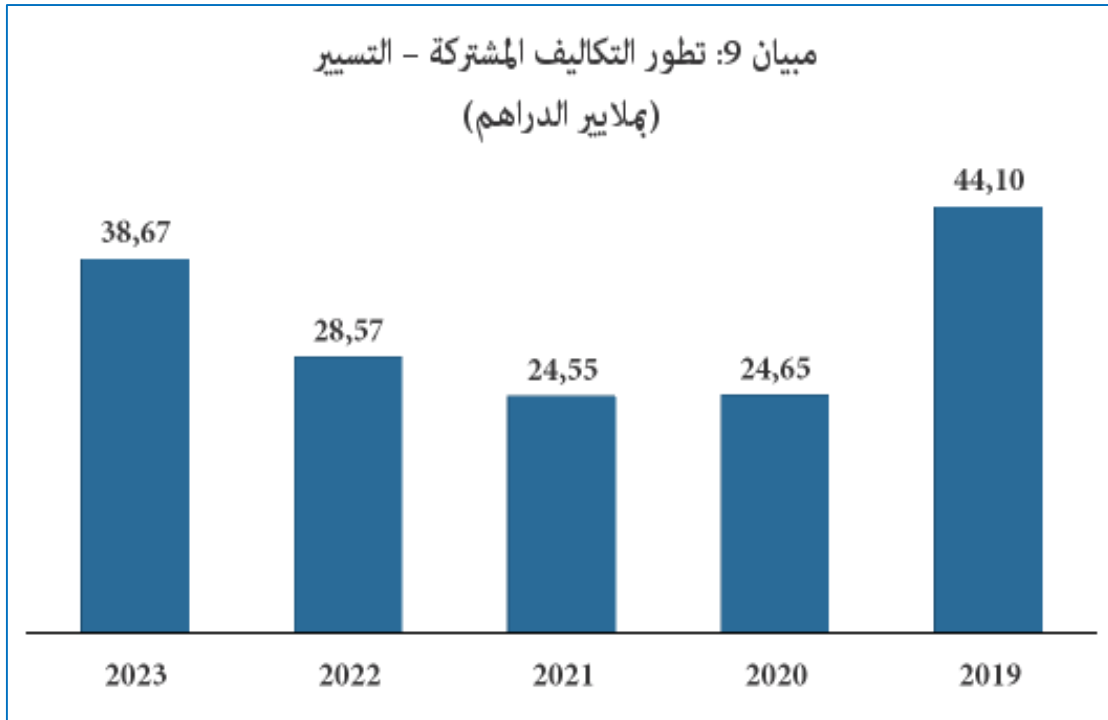
تصل الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات المعدات والنفقات المختلفة إلى 64 866 867 000 درهم سنة 2023 مقابل 55 680 207 000 درهم برسم سنة 2022 أي بزيادة قدرها 16,50%.



◀ التكاليف المشتركة - التسيير:

تبلغ الاعتمادات المخصصة للتكاليف المشتركة-التسيير- برسم سنة 2023 ما قدره 38 674 400 000 درهم مقابل 28 570 000 000 درهم برسم سنة 2022 (دون احتساب الاعتمادات الإضافية المفتوحة بمرسومين خلال سنة 2022)، أي بزيادة قدرها 10 104 400 000 درهم أي 35,37%.

وتخصص هذه الاعتمادات أساسا لتغطية تحملات المقاصة وبعض النفقات المرتبطة بأنظمة التقاعد والاحتياط الاجتماعي وكذا الإعانات والإيرادات والمعاشات المختلفة.



◀ النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية :

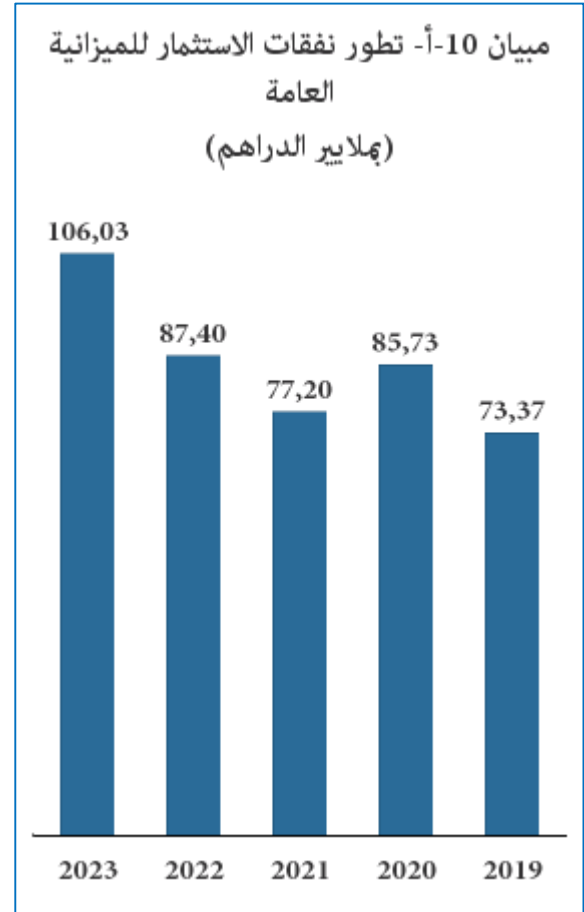
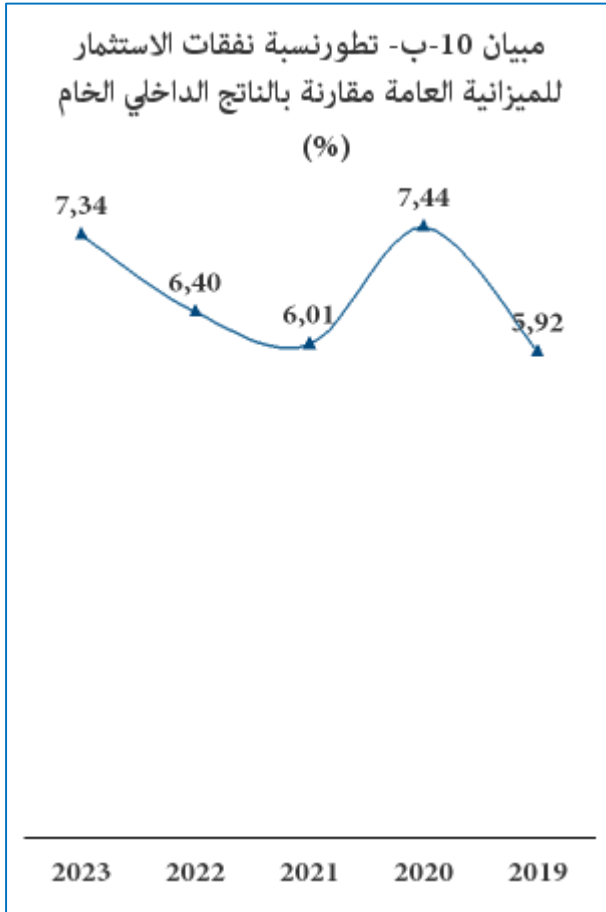
بلغت الاعتمادات المفتوحة و المتعلقة بهذا الفصل برسم سنة 2023 ما مجموعه 2 200 000 000 درهم.
وتغطي هذه الاعتمادات أساسا النفقات الاستثنائية والنفقات الطارئة خلال السنة.

◀ النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية:

بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم سنة 2023 و المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية ما يناهز 9 648 013 000 درهم.

2.1.2.II نفقات الاستثمار

تبلغ اعتمادات الأداء المفتوحة، برسم سنة 2023، و المتعلقة بنفقات الاستثمار 106,03 مليار درهم مقابل 87,4 مليار درهم بالنسبة لسنة 2022 (دون احتساب الاعتمادات الإضافية المفتوحة بمرسوم خلال سنة 2022)، أي بزيادة قدرها 21,31 %.

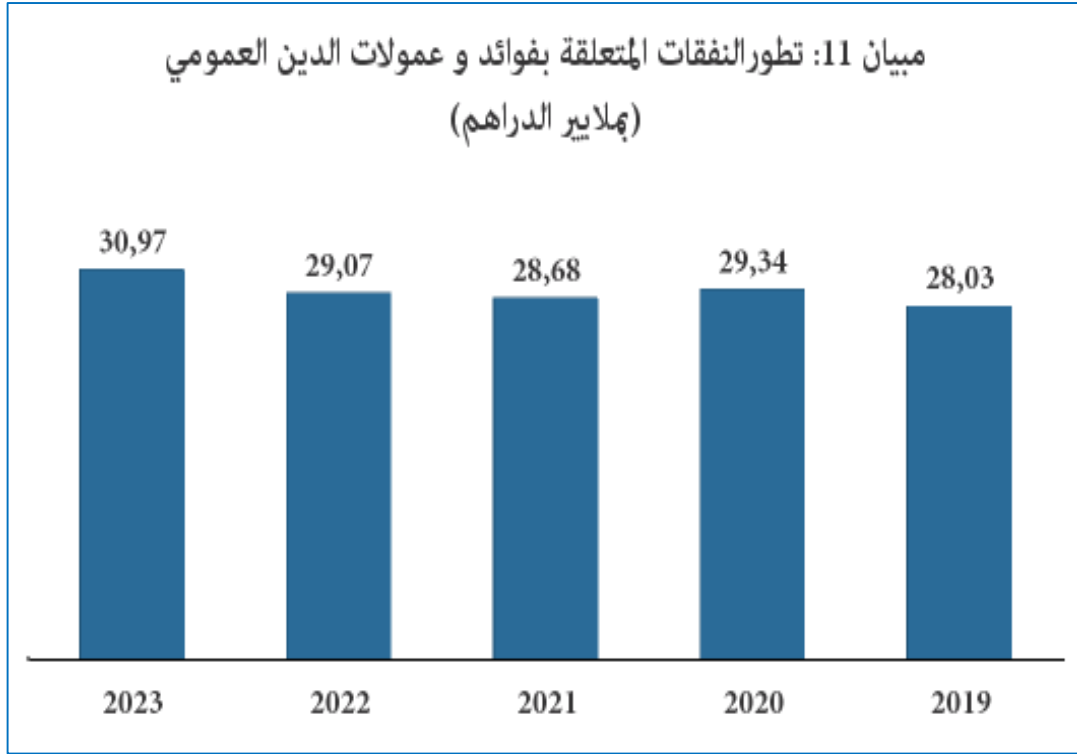


وتضاف إلى هذه الاعتمادات:

- ◀ اعتمادات الالتزام للسنة المالية 2023 والسنوات التي تليها و يبلغ حجمها 72,14 مليار درهم؛
 - ◀ الاعتمادات المرحلة التي تتكون من الاعتمادات الملتزم بها في إطار قانون المالية لسنة 2022، والتي لم يصدر إلى غاية 31 دجنبر 2022 الأمر بأدائها والتي تقدر بـ 12 مليار درهم.
- وبهذا يصل مجموع الاعتمادات المرصدة لفائدة الإدارات والمتعلقة بنفقات الاستثمار إلى 190,16 مليار درهم.

3.1.2.II النفقات المتعلقة بفوائد و عمولات الدين العمومي

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم سنة 2023 والمرتبطة بفوائد وعمولات الدين العمومي ما يناهز 30 966 549 000 درهم مقابل 29 074 000 000 درهم برسم سنة 2022، أي بزيادة قدرها 1 892 549 000 درهم أو 6,51 %.



◀ الدين الخارجي

تبلغ التحملات الخاصة بالدين الخارجي المتعلقة بالفوائد والعمولات ما يناهز 6 675 407 000 درهم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 42,52 % بالمقارنة مع سنة 2022.

◀ الدين الداخلي

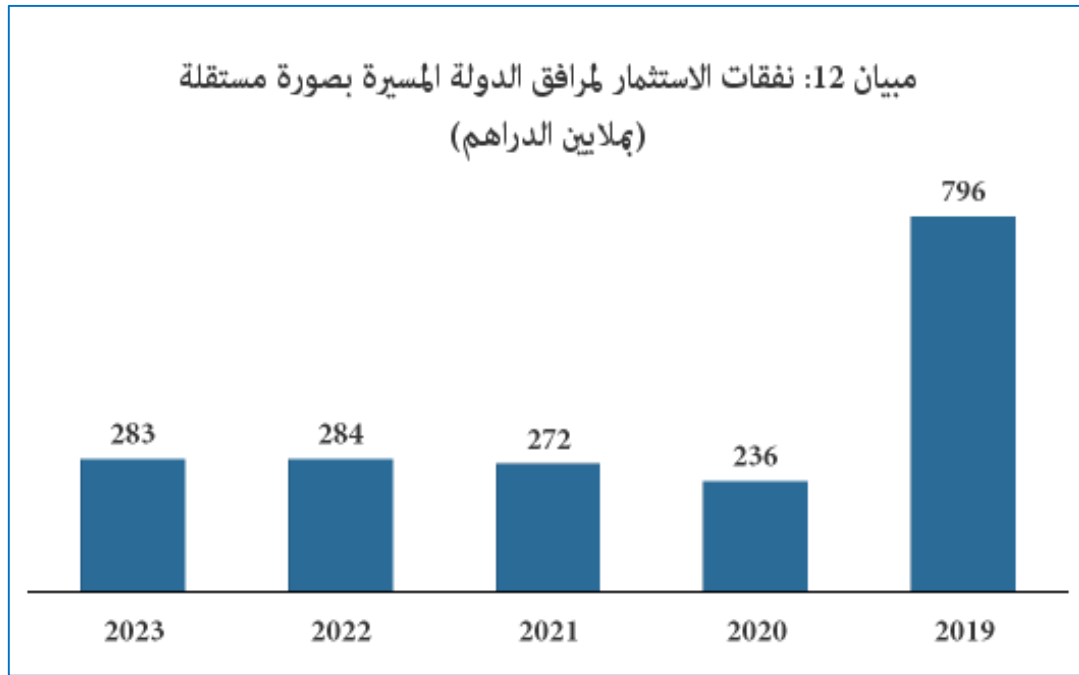
تصل التحملات الخاصة بالدين الداخلي المتعلقة بالفوائد والعمولات إلى 24 291 142 000 درهم سنة 2023، أي بانخفاض قدره 0,41 % بالمقارنة مع سنة 2022.

II.2.2 نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ النفقات المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2023 ما مجموعه 2 299 703 000 درهم.

وتتوزع نفقات هذه المرافق كما يلي:

(بالدرهم)	
2 016 918 000	نفقات الاستغلال
282 785 000	نفقات الاستثمار
2 299 703 000	المجموع



3.2.II نفقات الحسابات الخصوصية للخرزينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بنفقات الحسابات الخصوصية للخرزينة لسنة 2023 وتطورها مقارنة مع سنة 2022 :

(بالدراهم)

التغيرات %	سقف التخملات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023	سقف التخملات برسم قانون المالية لسنة 2022	الحسابات
14,24	99 053 286 000	86 706 576 000	1- الحسابات المرصدة لأمرر خصوصية
136,02	1 932 833 000	818 933 000	2- حسابات الانخراط في الهيئات الدولية
-	-	-	3- حسابات العمليات النقدية
-	-	-	4- حسابات التمويل
0	10 800 500 000	10 800 500 000	5- حسابات النفقات من المخصصات
13,69	111 786 619 000	98 326 009 000	المجموع

4.2.II النفقات المتعلقة باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل

تبلغ الاعتمادات المسجلة برسم استهلاكات الدين العمومي لسنة 2023 ما قدره 78 253 012 000 درهم مقابل 61 138 000 000 درهم برسم سنة 2022، أي بزيادة قدرها 17 115 012 000 درهم أو 27,99%.

وتتوزع هذه الاعتمادات كالتالي:

◀ 7 468 312 000 درهم برسم الدين الخارجي أي بانخفاض قدره 61,36 %؛

◀ 70 784 700 000 درهم برسم الدين الداخلي أي بزيادة قدرها 69,30 %.

3.II الموارد

1.3.II موارد الميزانية العامة (دون احتساب حصيلة الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل)

يبلغ مجموع الموارد العادية للميزانية العامة برسم سنة 2023 ما قدره 294 719 508 000 درهم، مقابل 255 238 295 000 درهم لسنة 2022، أي بزيادة قدرها 15,47 %.

يلخص الجدول التالي تطور الموارد العادية للميزانية العامة حسب الأصناف:

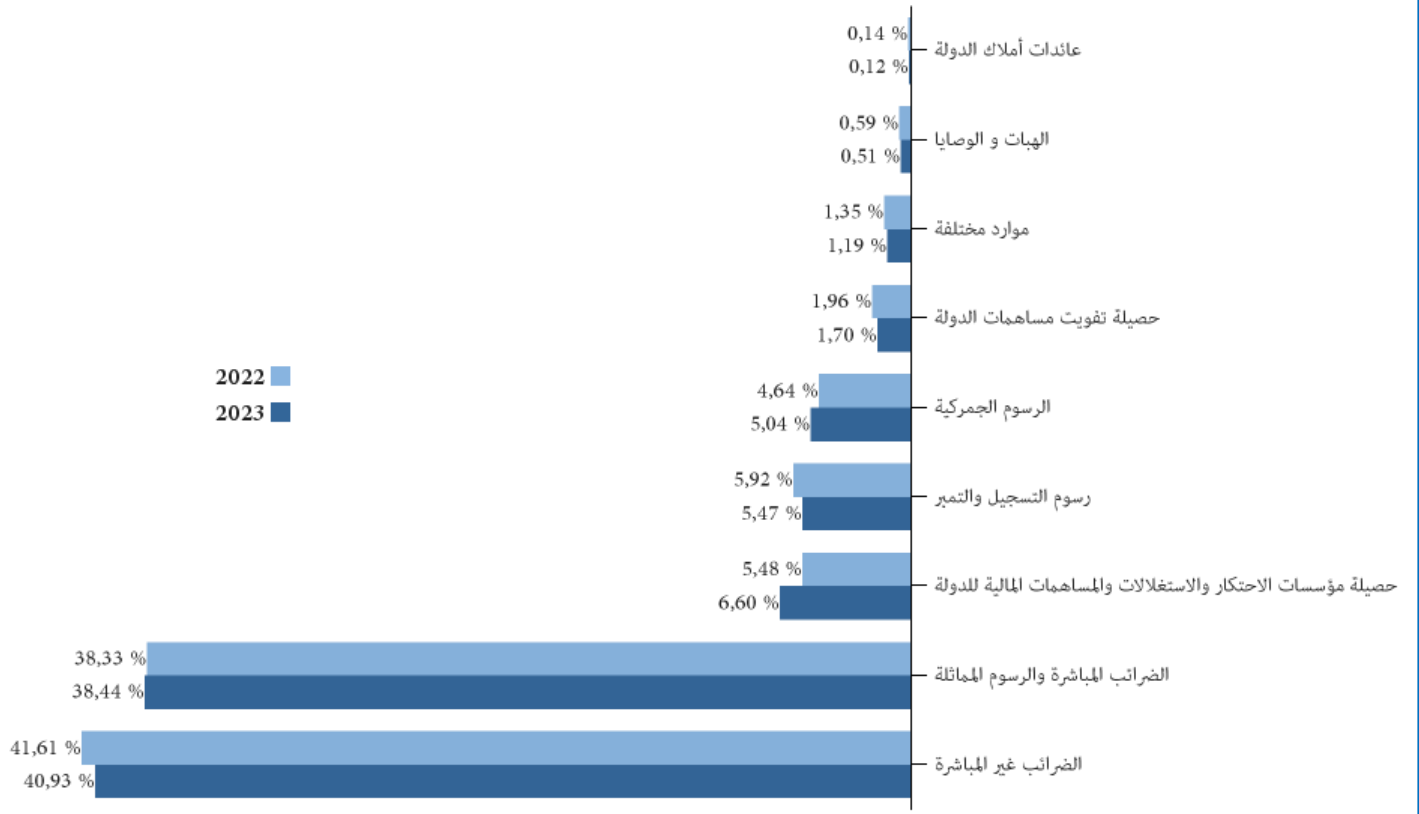
(بالدرهم)

بيان الموارد	قانون المالية لسنة 2022 (1)	مشروع قانون المالية لسنة 2023 (2)	التغيرات ب % (1) / (2-1)
1. الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	97 823 769 000	113 295 829 000	15,82
2. الضرائب غير المباشرة	106 197 965 000	120 620 920 000	13,58
3. الرسوم الجمركية	11 832 100 000	14 849 849 000	25,50
4. رسوم التسجيل والتمير	15 115 138 000	16 132 646 000	6,73
5. عائدات أملاك الدولة	349 500 000	354 500 000	1,43
6. حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة	13 984 850 000	19 463 940 000	39,18
7. الهبات و الوصايا	1 500 000 000	1 500 000 000	0
8. حصيلة تفويت مساهمات الدولة	5 000 000 000	5 000 000 000	0
9. موارد مختلفة	3 434 973 000	3 501 824 000	1,95
المجموع	255 238 295 000	294 719 508 000	15,47

بهذا تحتل الضرائب غير المباشرة المرتبة الاولى في موارد ميزانية الدولة (40,93 %)، تليها الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة (38,44 %)، ثم عائدات مؤسسات الاحتكار (6,60 %) ، ثم رسوم التسجيل والتمير (5,47 %)، ثم الرسوم الجمركية (5,04 %) ، وحصيلة تفويت مساهمات الدولة (1,70 %)، والموارد المختلفة (1,19 %)، والهبات والوصايا (0,51 %)، ثم عائدات أملاك الدولة (0,12 %). كما يتضح ذلك من خلال المبيان التالي:

مبيان 13 : توزيع موارد الميزانية العامة

برسم سنة 2023 مقارنة مع سنة 2022



II.1.3.1.1.3. الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

تبلغ حصيله الضريبية على الدخل، ما قدره 48 068 719 000 درهم مقابل 43 179 379 000 درهم برسم سنة 2022، أي بزيادة قدرها 11,32%؛

تبلغ حصيله الضريبية على الشركات، ما قدره 61 544 795 000 درهم مقابل 52 078 041 000 درهم برسم سنة 2022، أي بزيادة قدرها 18,18%.

II.1.3.2.1.3. الضرائب غير المباشرة

ستعرف العناصر الرئيسية لهذه الضرائب التطورات التالية:

◀ وتبلغ حصيله الضريبية على القيمة المضافة في الداخل التي تقوم بتحصيلها المديرية العامة للضرائب ما قدره 33 503 913 000 درهم مقابل 31 337 114 000 درهم برسم سنة 2022، أي بزيادة قدرها 6,91%؛

◀ تبلغ حصيله الضريبية على القيمة المضافة التي تقوم بتحصيلها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة (في الداخل وفي الاستيراد) ما مجموعه 54 248 785 000 درهم مقابل 43 108 701 000 درهم برسم سنة 2022، أي بزيادة قدرها 25,84%؛

◀ تبلغ حصيله الرسم على المنتجات الطاقية ما قدره 16 857 162 000 درهم برسم سنة 2023 مقابل 17 149 900 000 درهم برسم سنة 2022، أي بانخفاض قدره 1,71%.

◀ تبلغ حصيللة الضرائب على التبغ المصنع ما قدره 12 500 020 000 درهم مقابل 11 812 520 000 درهم برسم سنة 2022، أي بزيادة قدرها 5,82%.

II.3.2.3 الرسوم الجمركية

◀ تبلغ موارد رسوم الاستيراد ما قدره 14 849 649 000 درهم مقابل 11 831 900 000 درهم برسم سنة 2022، أي بزيادة قدرها 25,51%.

II.4.1.3 رسوم التسجيل والتمبر

ستعرف أهم عناصر هذه الرسوم التطورات التالية:

◀ تبلغ حصيللة رسوم نقل الملكية ما قدره 8 800 107 000 درهم مقابل 6 598 637 000 درهم برسم سنة 2022 ، أي بزيادة قدرها 33,36%؛

◀ تبلغ حصيللة الضريبة السنوية الخاصة على السيارات ما قدره 2 913 196 000 درهم مقابل 2 805 282 000 درهم برسم سنة 2022 أي بزيادة قدرها 3,85%؛

◀ تبلغ حصيللة الرسوم المفروضة على عقود التأمين ما قدره 1 227 917 000 درهم مقابل 1 290 452 000 درهم برسم سنة 2022، أي بانخفاض قدره 4,85%؛

◀ تبلغ حصيللة التمبر على وثائق السيارات ما قدره 1 179 673 000 درهم مقابل 1 235 614 000 درهم برسم سنة 2022، أي بانخفاض قدره 4,53%.

II.5.1.3 عائدات أملاك الدولة

تبلغ حصيللة عائدات أملاك الدولة ما مجموعه 354 500 000 درهم بما فيها:

◀ حصيللة مداخيل مباني أملاك الدولة : 300 000 000 درهم؛

◀ عائدات بيع المنقولات والحطام والمعدات الغير مستعملة: 47 000 000 درهم؛

◀ عائدات بيع مباني أملاك الدولة القروية: 5 000 000 درهم.

II.6.1.3 حصيللة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة

تتوزع أهم المداخيل المتوقعة لسنة 2023 في مجال الاحتكارات والاستغلالات على الشكل التالي:

◀ الأرباح الآتية من شركة " المجمع الشريف للفوسفات " : 10 160 000 000 درهم؛

◀ الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطي : 3 500 000 000 درهم ؛

◀ الموارد الآتية من بنك المغرب: 660 000 000 درهم؛

◀ الموارد الآتية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات: 100 000 000 درهم؛

◀ الأرباح الناتجة عن بريد المغرب: 100 000 000 درهم.

7.1.3.II حصة تفويت مساهمات الدولة

تبلغ حصة تفويت مساهمات الدولة ما مجموعه 5 000 000 000 درهم برسم سنة 2023.

8.1.3.II موارد مختلفة

تنتقل الموارد المختلفة من 3 434 973 000 درهم برسم سنة 2022 إلى 3 501 824 000 درهم برسم سنة 2023 أي بزيادة قدرها 1,95 %.

2.3.II موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تبلغ الموارد المتوقعة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2023 ما مجموعه 2 299 703 000 درهم.

3.3.II موارد الحسابات الخصوصية للخرينة

يبين الجدول التالي التوقعات المتعلقة بموارد الحسابات الخصوصية للخرينة لسنة 2023 وتطورها مقارنة مع سنة 2022:

(بالدرهم)			
الحسابات	الموارد برسم قانون المالية لسنة 2022	الموارد برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023	% التغيرات
1- الحسابات المرصدة لأموال خصوصية	87 406 576 000	99 403 286 000	13,73
2- حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	-	-	-
3- حسابات العمليات النقدية	100 000 000	100 000 000	0
4- حسابات التمويل	68 781 000	71 019 000	3,25
5- حسابات النفقات من المخصصات	10 800 500 000	10 800 500 000	0
المجموع	98 375 857 000	110 374 805 000	12,20

4.3.II موارد القروض المتوسطة و الطويلة الأجل

ستصل موارد القروض المتوسطة والطويلة الأجل برسم سنة 2023 إلى 129 041 300 000 درهم مقابل 105 387 000 000 درهم برسم سنة 2022 أي بزيادة قدرها 22,45 %.

وتتوزع كما يلي :

◀ ستنتقل الموارد المتأتية من الاقتراض الداخلي من 65 387 000 000 درهم برسم سنة 2022 إلى 69 041 300 000 درهم برسم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 5,59 %؛

◀ ستنقل الموارد المتأتية من الاقتراض الخارجي من 40 000 000 000 درهم برسم سنة 2022 إلى 60 000 000 000 درهم برسم سنة 2023، أي بزيادة قدرها 50 %.

4.II الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية

بالنسبة لسنة 2023، من المرتقب أن يصل المجهود الاستثماري الإجمالي في القطاع العام إلى 300 مليار درهم موزعة على النحو التالي :

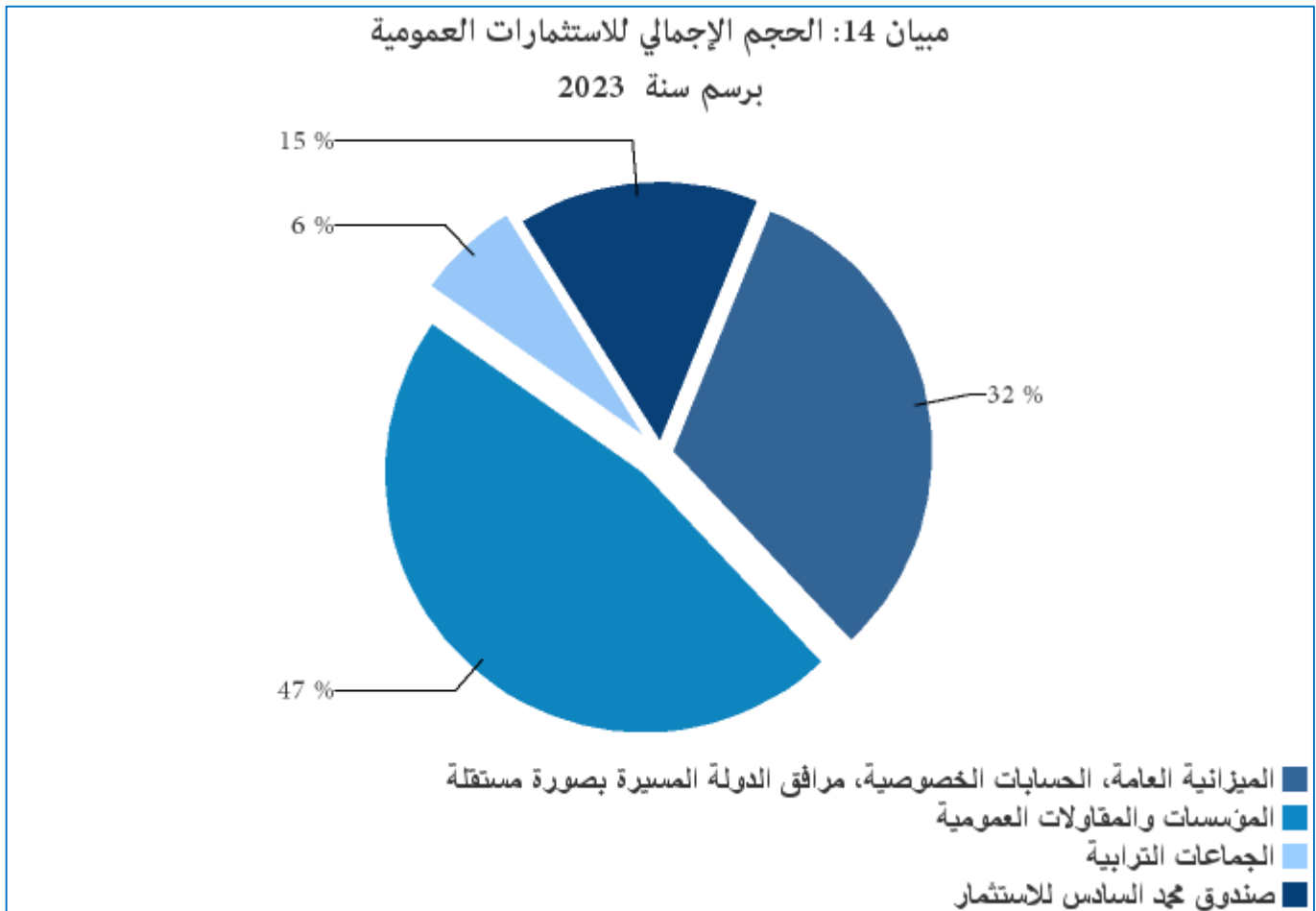
◀ صندوق محمد السادس للاستثمار : 45 مليار درهم؛

◀ الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخرينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة مع تحييد مبلغ التحويلات من الميزانية العامة إلى المؤسسات والمقاولات العمومية والحسابات الخصوصية للخرينة ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة : 95,5 مليار درهم ؛

◀ المؤسسات والمقاولات العمومية: 140,5 مليار درهم ؛

◀ الجماعات الترابية: 19 مليار درهم.

يوضح المبيان التالي بنية الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية:



◀ الحسابات الخصوصية للخرينة

تتم برامج الاستثمار الممولة في إطار الحسابات الخصوصية للخرينة أساساً تعزيز الشبكة الطرقية الوطنية ودعم البرامج الخاصة بقطاعات الفلاحة والمياه والغابات والقطاع السمعي البصري والسكن والعدل والثقافة والرياضة وكذا برامج اجتماعية وتربوية. ويبين التقرير حول الحسابات الخصوصية للخرينة المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2023 التفاصيل الخاصة بهذه البرامج.

◀ مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

تصل الاعتمادات المخصصة لبرامج استثمار هذه المرافق إلى حوالي 282,78 مليون درهم. ويبين التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2023 التفاصيل الخاصة بهذه البرامج.

◀ الجماعات الترابية

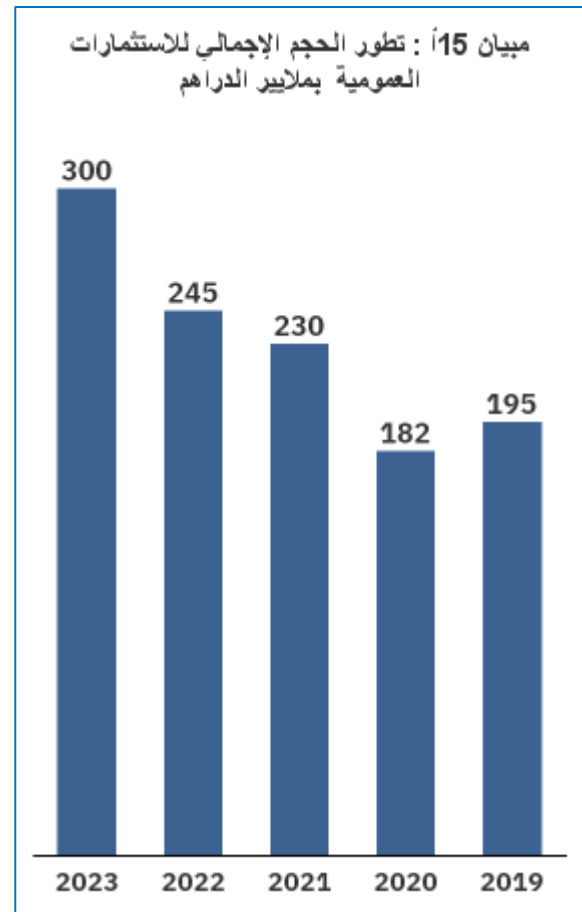
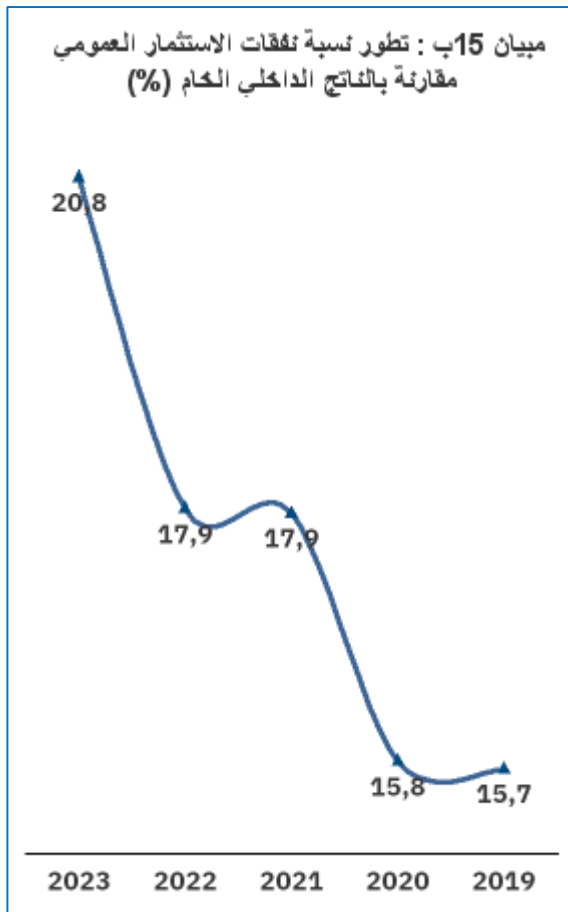
تخصص ميزانيات الاستثمار المرصدة للجماعات الترابية أساساً لتدعيم البنيات التحتية الرامية إلى تحسين ظروف عيش السكان. وستركز الجهود على توسيع وتقوية شبكة التطهير وبناء المنشآت الثقافية والرياضية والترفيهية والأسواق والبنيات العمومية وتهيئة الحدائق والمساحات الخضراء، وتصل الاعتمادات المخصصة إجمالاً لهذه البرامج ما يقارب 19 مليار درهم.

◀ المؤسسات والمقاولات العمومية

يصل المبلغ الإجمالي للبرامج الاستثمارية للمؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنة 2023 إلى حوالي 140,5 مليار درهم، ويهم على الخصوص قطاعات الطاقة والاتصالات والسكنى والفلاحة والكهرباء والماء الصالح للشرب والفوسفات ومشتقاته والطرق السيارة والنقل الجوي والبحري والسككي.

ويبين التقرير الخاص بالمقاولات والمؤسسات العمومية المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2023 تفاصيل هذه البرامج الاستثمارية.

يوضح المبيان التالي تطور الحجم الإجمالي للاستثمارات العمومية خلال السنوات الأخيرة:



الباب الثالث: برامج العمل

III.1. ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، يولي مشروع قانون المالية لسنة 2023 عناية خاصة لترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية، لاسيما من خلال مواصلة تنزيل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، وتعزيز دور الدولة في تقليص الفوارق الاجتماعية.

في هذا الإطار، ونظرا للتقدم الملحوظ الذي تم تحقيقه إلى غاية اليوم بخصوص تعميم التأمين الإجباري عن المرض، ستحرص الحكومة على استكمال هذا الورش الكبير من خلال العمل على تعميم التعويضات العائلية، بالإضافة إلى تنزيل الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية لضمان ولوج كافة المواطنين والمواطنات لمختلف الخدمات الصحية في أحسن الظروف.

إضافة إلى ذلك، ستواصل الحكومة مجهوداتها لتنزيل خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التعليمية، كما تلتزم الحكومة بإنجاح تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بالإضافة إلى تنزيل خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني، وذلك للنهوض بالرأسمال البشري ومجتمع المعرفة ودوره المحوري في تأهيل الشباب لإدماجهم المهني والاجتماعي وتعزيز تنافسية المقاولات والاقتصاد الوطني.

كما تعتزم الحكومة أيضا مواصلة تفعيل التزاماتها في إطار الحوار الاجتماعي، إلى جانب التدابير الرامية إلى حماية القدرة الشرائية للمواطن.

ومن جهة أخرى، سيتم بذل الجهود لتشجيع التشغيل وكذا مواصلة تنفيذ مختلف السياسات الاجتماعية الأخرى، ولاسيما من خلال اعتماد مقاربة جديدة لدعم السكن وتعزيز انخراط كفاءات مغاربة العالم في تنفيذ مشاريع وبرامج تنمية المملكة.

III.1.1. مواصلة تنفيذ تعميم الحماية الاجتماعية

تميزت سنة 2022 بتسريع وتيرة تعميم التغطية الصحية الإجبارية التي تعتبر من بين الركائز المهمة لورش تعميم الحماية الاجتماعية والتي ستمكن 22 مليون مستفيد إضافي من الاستفادة من التأمين الإجباري عن المرض عند متم سنة 2022، والذي سيغطي تكاليف العلاج واقتناء الأدوية والاستشفاء.

كما تم العمل على بلورة تصور للإجراءات التي سيتم اعتمادها من أجل تعميم التعويضات العائلية، والمرتبب تنزيلها خلال سنتي 2023 و2024، حيث سيستفيد منها حوالي 7 ملايين طفل في سن التمدرس و3 ملايين أسرة بدون أطفال في سن التمدرس.

أما بالنسبة للمحاور المتعلقة بتوسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل فسيتم تفعيلها خلال سنة 2025.

III.1.1.1. تعميم الحماية الاجتماعية: حصيلة الإنجازات

من أجل ضمان حسن تنزيل هذا الورش واحترام الآجال المحددة من طرف جلالة الملك نصره الله، تم إجراء مجموعة من التدابير من أهمها:

◀ الإجراءات العملية للتنزيل:

- المصادقة على 22 مرسوما تطبيقيا للقانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وللقانون رقم 99.15 المتعلق بإحداث نظام المعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. ومكنت هذه المراسيم، إلى غاية نهاية شهر غشت 2022، من فتح باب تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة ما يناهز 3,6 مليون مستفيد من بينهم 2,22 مليون مؤمن. في هذا الصدد، قامت الحكومة بوضع مخطط تواصلي من أجل تشجيع انخراط الفئات المعنية؛
- اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تسريع تحصيل الاشتراكات وتحسين معدلات التحصيل؛
- تشكيل لجنة عمل لضبط المعطيات المتضمنة في قاعدة بيانات المستفيدين من نظام المساعدة الطبية وتحديد إجراءات تحويلهم إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من أجل إطلاق تعميم التغطية الصحية الإجبارية لفائدة الفئات الفقيرة والمعوزة؛
- ملاءمة الترسانة القانونية من أجل تحويل المستفيدين من نظام المساعدة الطبية إلى نظام التأمين الإجباري عن المرض، لاسيما من خلال مصادقة المجلس الحكومي على مشروع قانون رقم 27.22 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية؛
- مواصلة ورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية من أجل مواكبة تعميم التأمين الإجباري عن المرض عبر إعداد الإطار القانوني المرتبط بهذا الورش، خاصة مشروع القانون الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية الذي تمت المصادقة عليه خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 13 يوليو 2022؛
- إعداد مجموعة من مشاريع القوانين تتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية والهيئة العليا للصحة والنظام الأساسي الخاص بمهنيي الصحة علاوة على إحداث الوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية والوكالة المغربية للدم ومشتقاته وكذا تأهيل البنيات التحتية الصحية وإحداث النظام المعلوماتي الاستشفائي؛
- إنجاز دراسة اكتوارية تهدف إلى قياس التوازنات المالية لنظام التأمين الإجباري عن المرض وذلك قصد ضبطها تبعا للتحديات التي يفرضها تعميم هذا النظام على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا وكذا المستفيدين من نظام المساعدة الطبية. وسيتمكن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال هذه الدراسة، من التوفر على حصيلة اكتوارية للتأمين الإجباري عن المرض لكل واحدة من الفئات المستفيدة.

◀ عنصر التمويل:

تبلغ الكلفة السنوية لهذا الإصلاح 51 مليار درهم ابتداء من سنة 2025، تتوزع بين تعميم التأمين الإجباري عن المرض (14 مليار درهم) وتعميم التعويضات العائلية (19 مليار درهم) وتوسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد (17 مليار درهم) وتعميم الولوج للتعويض عن فقدان الشغل (1 مليار درهم).

وسيتم تمويل نصف هذا المبلغ عبر الاشتراكات، خاصة اشتراكات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، وكذا المساهمة المهنية الموحدة التي تم إدراجها في إطار قانون المالية لسنة 2021. بينما سيتم تمويل النصف الآخر من خلال ميزانية الدولة في إطار التغطية التضامنية الرامية إلى ضمان التغطية الاجتماعية للأشخاص الذين لا تتوفر لديهم القدرة على المساهمة.

وفي هذا الصدد، حرصت الحكومة على توفير الموارد الضرورية لضمان التنزيل السليم لهذا الورش، حيث تمت تعبئة 10 ملايين درهم برسم سنة 2022 في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، بهدف تمويل مختلف البرامج الاجتماعية الحالية وكذا مكونات تعميم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك تعميم التأمين الإجباري عن المرض.

◀ عنصر الحكامة:

يعتمد نجاح ورش تعميم الحماية الاجتماعية على وضع إطار للحكامة يتيح تنزيلا فعالا لهذا الإصلاح. وفي هذا الصدد، نص القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، لاسيما في بابه الثالث (المادة 16)، على إحداث آلية للقيادة تسهر بصفة خاصة على تتبع تنفيذ هذا الإصلاح وتنسيق تدخلات مختلف الأطراف المعنية. وفي هذا الإطار، تم نشر المرسوم رقم 2.21.532 والمتعلق بـ:

- إحداث لجنة بين الوزارية لقيادة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، يرأسها رئيس الحكومة، تضطلع، على الخصوص، بمهام تتبع تنفيذ إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، وتنسيق تدخلات مختلف الأطراف المعنية بالإصلاح المذكور، وتحديد قائمة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية. وتسهر هذه اللجنة كذلك على تنزيل ومواكبة الإصلاحات المتعلقة بورش تعميم الحماية الاجتماعية، وتحديد الإجراءات والآليات اللازمة لتطوير الجوانب التديرية والحفاظ على الاستدامة المالية لمنظومة الحماية الاجتماعية. علاوة على ذلك، تعمل هذه اللجنة على إرساء تواصل مؤسسي متناسق وفعال حول هذا الورش؛
- إحداث لجنة تقنية لدى اللجنة بين الوزارية، تتولى تقديم المساعدة والدعم التقني اللازمين، يرأسها الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية. وتتكون من ممثل عن كل سلطة من السلطات الحكومية الممثلة في اللجنة بين الوزارية، إضافة إلى المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومدير الوكالة الوطنية للتأمين الصحي.

بالموازاة مع وضع إطار حكامة خاص بتنزيل الإصلاح، يشكل تأهيل حكمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ضرورة من أجل تمكينه من تدير تعميم نظام التأمين الإجباري عن المرض. وفي هذا الصدد، يجري العمل على تعديل

الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 يتعلق بنظام الضمان الاجتماعي وذلك من أجل مراجعة إطار الحكامة والتدبير لهذه المؤسسة قصد ملاءمته مع متطلبات الإصلاح.

III.2.1.1. المراحل المالية لتنزيل إصلاح الحماية الاجتماعية

من أجل مواصلة التنزيل السريع لتعميم الحماية الاجتماعية، سيتم اتخاذ مجموعة من التدابير، أهمها:

- ◀ تتميم الترسنة القانونية الضرورية للتنزيل الفعال لتعميم التأمين الإجباري عن المرض؛
- ◀ اتخاذ التدابير اللازمة لتسريع تحصيل مساهمات مختلف فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء؛
- ◀ وضع إطار قانوني يمكن من التفعيل الأمثل لتعميم التعويضات العائلية. ومن أجل ذلك، يجب مباشرة مجموعة من الإصلاحات الهيكلية بالموازاة مع هذا التعميم، من بينها:
 - إطلاق إصلاح تدريجي لنظام المقاصة؛
 - تجميع البرامج الاجتماعية الحالية للدعم المباشر المتعلقة بالتمدرس كبرنامج "تيسير" و"دعم الأرامل" وكذا المبادرة الملكية "مليون محفظة"...
 - تسريع تنزيل السجل الاجتماعي الموحد من أجل استهداف أكثر فعالية للأسر المعوزة.
- ◀ البرمجة السنوية، ابتداء من سنة 2023، للاعتمادات الضرورية لتعميم التأمين الإجباري عن المرض، بغلاف مالي يقدر بـ 9,5 مليار درهم. من أجل ذلك، يتوجب تركيز التفكير على سبل تعبئة موارد ضريبية جديدة تضمن تمويلا مستداما لهذا التعميم؛
- ◀ برمجة الاعتمادات الضرورية لتأهيل المنظومة الصحية الوطنية (تأهيل البنيات التحتية والنظام المعلوماتي...)؛
- ◀ بلورة تصور لتحديد إطار للحكامة وتدبير باقي مكونات الإصلاح (التعويضات العائلية والتقاعد والتعويض عن فقدان الشغل) من أجل ضمان التدبير الأمثل لهذه الأنظمة.

III.3.1.1. التدابير المواكبة لتعميم الحماية الاجتماعية

III.1.3.1.1. تطوير أنظمة التحديد والاستهداف للحماية الاجتماعية

يهدف مشروع التحديد والاستهداف لبرامج الحماية الاجتماعية إلى وضع نظام للتحقق من الهوية الاجتماعية للسكان المقيمين في المغرب. وتكتسي هذه الآلية أهمية قصوى نظرا لدورها في تحقيق استهداف فعال للأشخاص الأكثر استحقاقا لبرامج الدعم الاجتماعي.

لهذه الغاية، تعمل الحكومة حاليا على وضع السجل الاجتماعي الموحد (RSU) والسجل الوطني للسكان (RNP) وتفعيل الوكالة الوطنية للسجلات (ANR).

وسيمكن السجل الوطني للسكان من إحصاء واستهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، حيث يحدد كفاءات منح "التعريف المدني والاجتماعي الرقمي (IDCS)"، وكذا شروط وكفاءات التحقق من صدقية المعطيات الشخصية المدلى بها للإدارات العمومية والجماعات الترابية والهيئات العمومية والخاصة.

ويحدد السجل الاجتماعي الموحد البرنامج الاجتماعي الملائم لكل مستفيد (تيسير، ودعم الأرامل، إلخ). ويهدف إلى تحديد إجراءات التسجيل في هذا السجل وتنقيط الأسر المسجلة في السجل الاجتماعي الموحد وكذا التصريح بجميع التغييرات التي تهم المعطيات التي تم إدخالها عند التسجيل والإدلاء بطلب مراجعة تنقيط الأسر وكذا كفاءات إلغاء التسجيل في السجل الاجتماعي الموحد.

ويسعى هذا السجل إلى تجميع البرامج في نظام مندمج للسياسات العمومية، إذ يراهن على ضمان فعالية النفقات الموجهة للبرامج الاجتماعية من خلال آليات استهداف أكثر وضوحا. ويجذر التذكير أن تدبير هذين السجلين سيناط بالوكالة الوطنية للسجلات.

◀ التقدم المحرز في تفعيل نظام الاستهداف الشامل للأسر:

دخلت الآلية الجديدة المتعلقة بالسجل الوطني للسكان حيز التطبيق. ويمكن انطلاق المرحلة التجريبية، منذ شهر دجنبر 2021، في كل من مدينتي الرباط والقنيطرة، من تسجيل 81.000 شخص بإقليم القنيطرة و64.000 شخص بعمالة الرباط.

وفي إطار تفعيل السجلين بالمنطقة موضوع المرحلة التجريبية، تتمثل التدابير المزمع إجراؤها فيما يلي:

- وضع بوابة إلكترونية للتسجيل عبر الإنترنت رهن إشارة الأسر؛
- تأهيل وتجهيز 70 مركزا لخدمة المواطنين بالمنطقة التجريبية في الرباط والقنيطرة؛
- توظيف 140 عونا و70 مشرفا بمراكز خدمة المواطنين وكذا توظيف 14 عونا على مستوى الوحدات الإقليمية؛
- التحيين والمصادقة على صيغة التنقيط مع المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي؛
- إعداد استراتيجية التواصل حول السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان والوكالة الوطنية للسجلات.

◀ خارطة الطريق لتعميم السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان:

- تعميم التنزيل قبل نهاية سنة 2023:

طبقا للتوجيهات الملكية السامية، قررت الحكومة، خلال اجتماع اللجنة بين وزارية لقيادة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية بتاريخ 24 غشت 2022، تسريع تعميم وتفعيل السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان.

هكذا، تم اتخاذ القرار لتعميم السجل الوطني للسكان قبل متم سنة 2022 والسجل الاجتماعي الموحد على مجموع الصعيد الوطني قبل متم سنة 2023، حيث سيتمكن هذا الإجراء من انطلاق منح التعويضات العائلية بناء على معايير الأهلية لهذين السجلين، وذلك موازاة مع الإصلاح التدريجي للمقاصة وتعويض البرامج الاجتماعية الحالية.

ومن أجل ضمان تفعيل هاذين السجلين في أحسن ظروف النجاعة والفعالية، تم إحداث لجنة القيادة برئاسة رئيس الحكومة. وتجتمع هذه اللجنة بشكل شهري قصد تقييم حالة تقدم هذا الورش والبت في النقاط التي تستلزم التحكيم وكذا اتخاذ القرارات الاستراتيجية. كما تم إحداث ثلاث لجن موضوعاتية تتمثل في اللجنة الموضوعاتية الأولى الخاصة بمنظومة الاستهداف واللجنة الموضوعاتية الثانية الخاصة بتحديد عتبة الأهلية للاستفادة من برنامج الدعم الاجتماعي واللجنة الموضوعاتية الثالثة الخاصة بالإجراءات القانونية المواكبة للبرنامج.

• متطلبات التعميم:

بخصوص الموارد البشرية والجوانب اللوجيستية، تبذل الحكومة مجهودات مهمة قصد تعميم آلية الاستهداف في الآجال المحددة، لاسيما عبر:

- تعبئة وتكوين 4.500 عوناً في مراكز خدمة المواطنين، و400 عون في الأقاليم؛
- تأهيل 1.500 مركزاً لخدمة المواطنين وكذا تأهيل مقرات الباشويات والملحقات الإدارية والقيادات؛
- اقتناء لوازم التسجيل في السجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد؛
- التواصل وقيادة التغيير: قيادة التغيير الداخلي، وتواصل القرب، وحملات التواصل الموجهة للعموم.

III.2.3.1.1. تمويل الحماية الاجتماعية

ستسهر الحكومة على تعبئة الموارد اللازمة لضمان التنزيل الأمثل لورش تعميم الحماية الاجتماعية، ويجدر التذكير في هذا الإطار أنه تم اتخاذ مجموعة من التدابير على مستوى قوانين المالية لسنتي 2021 و2022، والمتمثلة أساساً في:

◀ إقرار المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول، والتي مكنت من تعبئة حوالي 5 ملايين درهم سنة 2021، وحوالي 6 ملايين درهم سنة 2022؛

◀ إقرار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الإطارات المطاطية بما فيها المركبة على الأطواق؛

◀ إقرار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على المنتجات والآلات والأجهزة التي تشتغل بالكهرباء؛

◀ إقرار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على الآلات الإلكترونية والبطاريات المخصصة للمركبات.

تم تخصيص الموارد المتأتية من هذه التدابير لفائدة "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي"، بهدف الحفاظ على استدامة موارد هذا الصندوق الموجه لتمويل تعميم الحماية الاجتماعية.

كذلك، وتطبيقاً لأحكام القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية ومن أجل ضمان الاستدامة المالية لهذا النظام تسهر الحكومة حالياً على بلورة تصور من أجل تعبئة موارد ضريبية جديدة تمكن من تمويل مستدام لهذا الورش.

III.1.1.4. البرامج الممولة في إطار "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي" و"صندوق التكافل العائلي"

بالموازاة مع المجهودات المبذولة لاستكمال إصلاح نظام الحماية الاجتماعية، تواصل الحكومة دعمها للبرامج الاجتماعية الحالية والتي يتم تمويلها من خلال الصندوقين المرصدين لأموال خصوصية: "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي" و"صندوق التكافل العائلي".

◀ صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي:

في إطار المجهودات الرامية إلى تعزيز التدابير الاجتماعية التي تستهدف الساكنة المعوزة، تميزت سنة 2022 بمواصلة تمويل البرامج الاجتماعية في إطار "صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي". هكذا، وفي انتظار إصلاح هذه البرامج في إطار ورش تعميم الحماية الاجتماعية، ساهم هذا الصندوق، منذ إحداثه وإلى غاية متم شهر شتنبر 2022، بغلاف مالي يناهز 29,9 مليار درهم، على الخصوص في تمويل البرامج التالية:

- **برنامج نظام المساعدة الطبية:** تم رصد اعتمادات مالية تفوق 12,2 مليار درهم، منها ما يناهز 2,1 مليار درهم برسم سنة 2021. وقد تم رصد ما يفوق 7,4 مليار درهم من هذه الاعتمادات لفائدة المراكز الاستشفائية الجامعية والوكالة الوطنية للتأمين الصحي، وما يفوق 4,76 مليار درهم لفائدة "الحساب الخاص بالصيدلية المركزية" من أجل اقتناء الأدوية والمستلزمات الطبية. كما وصل عدد المستفيدين من هذا النظام إلى غاية 29 شتنبر 2022، ما يقارب 18,44 مليون مستفيد (تسجيل 7,72 مليون أسرة)؛
- **برنامج "تيسير":** تم رصد ما يفوق 9,79 مليار درهم لفائدة برنامج تيسير، منها ما يفوق 8,2 مليار درهم تم رصدها برسم الفترة 2014-2021 ومبلغ يناهز 1,56 مليار درهم برسم سنة 2022؛
- **المبادرة الملكية "مليون محفظة":** استفادت هذه المبادرة من اعتمادات مالية تناهز 2,54 مليار درهم، منها 322 مليون درهم تم رصدها برسم سنة 2022؛
- **برنامج دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة:** من أجل تفعيل هذا البرنامج، تم تحويل مبلغ يناهز 1,1 مليار درهم، برسم الفترة 2015-2022 لفائدة مؤسسة التعاون الوطني. وتجدر الإشارة أنه تمت برسم سنة 2022 برمجة مبلغ 500 مليون درهم، مقابل 206 مليون درهم برسم سنة 2021؛
- **برنامج الدعم المباشر للنساء الأرمال في وضعية هشّة "DAAM":** استفاد هذا البرنامج من اعتمادات مالية تناهز 3,96 مليار درهم، منها 613 مليون درهم تمت تعبئتها إلى غاية نهاية شهر شتنبر 2022، لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، وهي الهيئة المكلفة بتدبير هذا البرنامج، حيث بلغ عدد المستفيدين منه إلى غاية 29 شتنبر 2022، 126.460 أرملة وما يقارب 214.000 يتيما.

◀ صندوق التكافل العائلي:

يروم هذا الصندوق توطيد التماسك واستمرارية النواة العائلية والاستجابة لحاجياتها باعتبارها الحلقة الأساسية في المجتمع.

ويتمثل الهدف الأساسي لهذا الصندوق، الذي انطلق سنة 2010، في المساهمة في حماية حقوق المرأة والطفل من أجل ضمان النجاعة المطلوبة على أساس عدد المقررات القضائية بمنح تسبيقات مالية لفائدة الفئة المستحقة. وهكذا ومنذ انطلاق العمل بصندوق التكافل العائلي، عرف عدد النساء المستفيدات منه تقدما ملحوظا بحيث بلغ، إلى غاية متم شهر يوليو 2022، 55.171 مستفيدة بمبلغ إجمالي قدره 654,22 مليون درهم.

III.1.2. مواصلة ورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية

في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية وأحكام القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، ولاسيما فيما يتعلق بتعميم التغطية الصحية خلال سنتي 2021 و2022، تم وضع مشروع للإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية. ويهدف هذا المشروع إلى معالجة أوجه القصور في هذه المنظومة وتوفير خدمات صحية ذات جودة للمواطنين من خلال بنيات تتسم بالفعالية والنجاعة.

ويرتكز هذا الإصلاح على أربعة مبادئ توجيهية:

- ◀ تثمين وتعزيز الموارد البشرية؛
- ◀ تأهيل العرض الصحي؛
- ◀ تعزيز حكمة المنظومة الصحية الوطنية؛
- ◀ إحداث نظام معلوماتي مندمج.

في هذا الإطار، تميزت سنة 2022 بالمصادقة على مشروع القانون-الإطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية من طرف المجلس الوزاري خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 13 يوليو 2022، حيث حدد هذا المشروع مبادئ وأهداف ووظائف المنظومة الصحية الوطنية وكذا المكونات الرئيسية للإصلاح الشامل لهذه المنظومة.

III.1.2.1. تثمين وتعزيز الموارد البشرية

في هذا الإطار تم:

- ◀ وضع الصيغة النهائية لمشروع القانون المتعلق بالوظيفة العمومية الصحية والذي ينص على الضمانات الأساسية لتثمين وتحفيز الموارد البشرية في قطاع الصحة، لاسيما من خلال اعتماد نظام أجري جديد يركز على جزء ثابت وجزء متغير يرتبط بالنجاعة وتحسين المردودية؛
- ◀ إطلاق الأشغال المتعلقة بإصلاح التكوين الطبي، لاسيما من خلال تشكيل لجنة لاقتراح السبل الممكنة للرفع من قدرات توظيف مهنيي الصحة؛
- ◀ فتح بدائل أخرى لتوظيف الأطر الصحية من خلال تعديل القانون رقم 131.13 المتعلق بممارسة الطب للسماح للأطباء الأجانب بالممارسة في المغرب وفق نفس الشروط المطبقة على نظرائهم المغاربة.

III.2.2.1. تأهيل العرض الصحي

تلبية للطلب المرتفع الذي سينتج عن الولوج المتزايد للمواطنين إلى التغطية الصحية، فقد خصص قانون المالية لسنة 2022 زيادة في ميزانية الاستثمار الخاصة بقطاع الصحة بقيمة 2,7 مليار درهم (+64% مقارنة مع سنة 2021) موجهة لتأهيل البنيات التحتية الصحية. في هذا الإطار، تتعلق أهم الإجراءات المتخذة فيما يلي:

- ◀ انطلاق أشغال بناء المركز الاستشفائي الجديد ابن سينا بالرباط بطاقة سريرية تبلغ 1.044 سرير، وسيتم بناؤه على قطعة أرضية مساحتها 11,4 هكتار مع مساحة مغطاة تقدر بـ 191.000 م² وبكلفة تقديرية إجمالية تبلغ 6,04 مليار درهم (3,84 مليار درهم لأشغال البناء و2,2 مليار درهم للتجهيزات)؛
- ◀ إطلاق عملية إعادة تأهيل 1.367 مركزا للصحة الأولية موزعا على كافة جهات المملكة، وذلك من أجل تكفل أفضل بالمرضى منذ أول دخول إلى منظومة العلاجات. وسيتطلب هذا المشروع تعبئة ميزانية مقدرة بحوالي 800 مليون درهم (470 مليون درهم لتأهيل البنيات التحتية و330 مليون درهم لتأهيل التجهيزات)، وتعزيز الموارد البشرية بما مجموعه حوالي 2.500 من مهنيي الصحة؛
- ◀ مواصلة مشاريع بناء وتجهيز البنيات الاستشفائية (المركز الاستشفائي الجامعي بأكادير، والمركز الاستشفائي الجامعي بالعيون، والمركز الاستشفائي الجهوي بكلميم، ومستشفى التخصصات بتطوان، وبناء مستشفى التخصصات بورزازات،...).

III.3.2.1. تعزيز حكمة المنظومة الصحية الوطنية

فيما يتعلق بهذا المحور، تم وضع الصيغة النهائية للترسانة القانونية لإحداث المؤسسات والهيئات التالية:

- ◀ **الهيئة العليا للصحة** المكلفة بتقنين التأمين الإجباري عن المرض، وتقييم نجاعة وجودة الخدمات الصحية المقدمة من طرف القطاعين العام والخاص، إضافة إلى العمل على إعداد مراجع في مجال التكوين ودلائل الممارسات الجيدة في المجال الصحي؛
- ◀ **المجموعات الصحية الترابية** على شكل مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتمتع بصلاحيات واسعة لتنفيذ السياسة الصحية العمومية على الصعيد الجهوي، وكذا قيادة جميع المؤسسات الصحية التابعة لنفوذها الترابي وفقا لمقاربة التكامل والتعاوض من خلال تجميع الموارد البشرية والمالية والتقنية واستخدامها المشترك على النحو الأمثل؛
- ◀ **الوكالة الوطنية للأدوية والمنتجات الصحية** التي ستعمل على تعزيز تدبير السياسات في مجال الأدوية على الصعيد الوطني. كما ستسهر هذه الوكالة على تنفيذ السياسة الدوائية الوطنية، وذلك من أجل ضمان السيادة الوطنية في هذا المجال؛
- ◀ **الوكالة المغربية للدم ومشتقاته** وهدفها ضمان الاكتفاء الذاتي من الدم ومشتقات الضرورية، بالنظر إلى مكانة الدم الاستراتيجية في مجال الصحة العمومية. وستتمثل مهمة هذه الوكالة في إعداد وتنفيذ استراتيجية التزويد بالدم ومشتقاته، فضلا عن إحداث مخزونات للدم وضمان التقيد بمعايير اليقظة عند تجميعها لدى المتبرعين.

وموازة مع ذلك، سيتم العمل على إعادة هيكلة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لملاءمتها مع متطلبات هذا الإصلاح الشامل وتمكين الوزارة من إنجاز المهام المتعلقة بالتخطيط العام للسياسة الحكومية الصحية بشكل فعال.

III.4.2.1. إحداء نظام معلوماتي مندمج

يشكل اقتناء وإحداء نظام معلوماتي استشفائي حديث ومندمج أحد الدعامات الأساسية لمشروع الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية. ويهم هذا النظام الجديد، الذي من المقرر تعميمه هذه السنة، جميع المستشفيات على صعيد كل جهات المملكة، حيث تبلغ تكلفته الإجمالية ما يقارب 1,2 مليار درهم

كما أن هذا النظام المعلوماتي الاستشفائي سيعمل على دمج مجموعة من الوظائف والنماذج التطبيقية منها: تدبير مسار المريض، والاستشارة الطبية، والمستعجلات، وتدبير المواعيد، والاستشفاء، والفوترة، والصندوق، والتحصيل، وغرفة العمليات، والتموين، والملف الطبي، ومستشفى النهار، ونموذج للإدارة ووضع المعايير، ونظام اتخاذ القرارات،...

كما تتيح وظائف هذا النظام الجديد للمرضى الاستفادة من مجموعة من المزايا والإيجابيات الرامية إلى تجويد الخدمة الصحية والعلاجات، وضمان موثوقية معطيات المرضى بفضل الرمز التعريفي الموحد الخاص بكل مريض لتسهيل الولوج للعلاجات على الصعيد الوطني وتتبع مدقق للحالة الصحية لكل مريض بفضل ولوج الأطباء للملف الطبي المعلوماتي للمريض.

III.5.2.1. برنامج العمل لسنة 2023

في إطار مواصلة الجهود الرامية لتنزيل الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية، ومواكبة للورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، ستواصل الحكومة تعبئة موارد مالية هامة لفائدة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

فعلاوة على الارتفاع الذي عرفته ميزانية قطاع الصحة برسم قانون المالية لسنة 2022 والمخصصة بشكل أساسي لتأهيل البنيات التحتية الصحية، ستشهد ميزانية هذه الوزارة ارتفاعا خلال سنة 2023 لتصل إلى 28,12 مليار درهم مقابل 23,54 مليار درهم سنة 2022، أي بزيادة قدرها 4,58 مليار درهم (+19,5%).

كذلك، ومن أجل مواكبة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية لتلبية احتياجاتها من الموارد البشرية، لاسيما الأطر الطبية والشبه الطبية، فقد استفادت هذه الوزارة وكذا المراكز الاستشفائية الجامعية من مناصب مالية مهمة خلال السنوات الأخيرة. وفي هذا الصدد، سيتم إحداء 5.500 منصب مالي في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023، ليصل بذلك إجمالي المناصب المالية المحدثة خلال الفترة 2017-2023 إلى 36.117 منصبا ماليا بما في ذلك 30.000 منصبا ماليا لفائدة وزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

وموازة مع هذه الجهود، ستميز سنة 2023 بتنفيذ التدابير التالية:

- ◀ مواصلة الإجراءات الرامية إلى تنفيذ مختلف محاور الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية؛
- ◀ تنفيذ عمليات جديدة في إطار مشروع إعادة تأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية على المستوى الوطني في أفق تفعيل تعميم التغطية الصحية الشاملة؛

- ◀ مواصلة تنزيل الخدمات التي يتيحها النظام المعلوماتي المندمج؛
- ◀ تشغيل العديد من المستشفيات خلال سنة 2023، والتي توجد في طور الانتهاء كالمركز الاستشفائي الإقليمي بالحسيمة ومستشفى النهار بإفران والمركز الاستشفائي الإقليمي بالقنيطرة ومستشفى القرب بكل من بأرفود وتامسنا...؛
- ◀ تنفيذ العمليات (الدراسات والأشغال والتجهيز) موضوع الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك؛
- ◀ إحداث وتطوير المعاهد العليا لمهن التمريض وتقنيات الصحة في إطار برنامج تأهيل عرض التكوين المهني في مجال المهن الصحية؛
- ◀ تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة انتشار جائحة كوفيد-19، ولاسيما من خلال حملة التلقيح الوطنية ضد فيروس كورونا والتكفل بالمرضى، خصوصا عند الكشف عن الحالات المصابة بمتحورات جديدة من الفيروس؛
- ◀ تعزيز عرض العلاجات في المستشفيات وتحسين الولوج للعلاجات من خلال مواصلة أعمال بناء وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية الجديدة بالرباط وأكادير والعيون وإطلاق مشروع بناء وتجهيز المركز الاستشفائي الجامعي الجديد بالرشيدية؛
- ◀ الرفع من إعانة التسيير المخصصة لمؤسسة الحسن الثاني للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بالقطاع العمومي للصحة، بمبلغ 94 مليون درهم، موضوع الاتفاقية الإطار الموقعة بتاريخ 29 أبريل 2022 والتي تعهدت الحكومة بموجبها بتوفير دعم سنوي للمؤسسة من أجل تقديم خدماتها للعاملين بالقطاع الصحي.

III.1.3. الإصلاح الشامل لمنظومة التربية والتعليم: أساس تقوية الرأسمال البشري

III.1.3.1. خارطة طريق إصلاح المنظومة التربوية: من أجل تلميذ دامج وتعليم ذي جودة

وعيا منها بأهمية تعزيز الرأسمال البشري، وضعت الحكومة إصلاح المنظومة التربوية على رأس أولوياتها. ويطمح مشروع خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية للفترة 2022-2026، والذي ينسجم مع الأهداف التي حددها القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا النموذج التنموي الجديد للمملكة، إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

- ◀ تحقيق تعليم إلزامي ودامج عبر تقليص الهدر المدرسي بشكل كبير بنسبة 30% إلى 50%؛
- ◀ ضمان اكتساب التعلّيمات بغرض تمكين ثلثي التلاميذ من إتقان الكفايات الأساسية عند نهاية السلك الابتدائي، مقابل حوالي ثلث التلاميذ حاليا؛
- ◀ تعزيز التفتح من خلال الولوج إلى أنشطة مناسبة لتنمية القيم المدنية والكفايات الأفقية، على غرار الثقافة العامة وحب الاستطلاع والإبداع ومهارات التواصل.

ويتطلب إنجاز هذه الأهداف الاستراتيجية توفير الشروط الثلاثة التالية: (أ) إرساء حكمة تتمحور حول ثقافة قياس الأثر ومسؤولية الفاعلين، (ب) التزام جميع الأطراف المعنية من أجل نجاح الإصلاح و(ت) تعبئة الموارد المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاح.

لبلوغ هذه الأهداف، تركز خارطة الطريق على ثلاثة محاور رئيسية:

- ◀ التلميذ: تلاميذ متفتحون، متمكنون من التعلّمات الأساسية ويستكملون تعليمهم الإلزامي؛
- ◀ الأستاذ: مدرسون يحظون بالتقدير، مكونون وملتزمون تماما بنجاح التلاميذ؛
- ◀ المؤسسة: مؤسسات حديثة، يقوم بتنشيطها طاقم تربوي يتمتع بالحيوية والدينامية ويوفر بيئة مواتية للتفتح. وتحقيقا لهذه الغاية، واستنادا إلى نتائج المشاورات الوطنية حول "مدرسة الجودة للجميع"، فإن مخطط العمل لهذا الإصلاح تنبني على 12 التزاما تتمحور حول التلاميذ والأساتذة والمؤسسات، ويتعلق الأمر بـ:
- ◀ تعليم أولي معمّم وذو جودة من أجل إعداد التلاميذ بشكل أفضل للتعليم الابتدائي؛
- ◀ مناهج ومقررات دراسية تعزز اكتساب الكفايات الأساسية والتمكن من اللغات؛
- ◀ تتبع ومواكبة تأخذ بعين الاعتبار الفروقات بين التلاميذ لضمان التعلّمات الأساسية؛
- ◀ مسارات متنوعة منذ السلك الإعدادي لتمكين كل تلميذ من تحقيق رغباته؛
- ◀ دعم اجتماعي معزز لتهيئة الظروف المواتية للتمدرس والنجاح في الوسط القروي؛
- ◀ تكوين أساس ومستمر ذو جودة لتعزيز الارتقاء المهني للأساتذة؛
- ◀ تقدير الأساتذة لاسيما من خلال نظام أساسي جديد وتحفيزات، لجعل مهنة التدريس أكثر جاذبية وتقدير التزامهم تجاه التلاميذ؛
- ◀ تحسين ظروف العمل لتلبية احتياجات المدرسين وتعزيز أثرهم الإيجابي على التلاميذ؛
- ◀ فريق تربوي متحد حول مدير المؤسسة وفي حوار دائم مع الأسر؛
- ◀ تعزيز روح التعاون بين الفاعلين بالمؤسسة لخلق مناخ من الأمن والثقة؛
- ◀ مؤسسات مستقبلية ومجهزة بشكل جيد ومتصلة بالرقميات؛
- ◀ أنشطة موازية ورياضية في خدمة تفتح التلميذ.

وستعرف الميزانية المخصصة لقطاع التربية الوطنية برسم سنة 2023 زيادة قدرها 6,5 مليار درهم مقارنة بسنة 2022 لتبلغ غلفاً مالياً يقدر بـ 68,95 مليار درهم. وسيخصص هذا الغلاف المالي لتمويل برنامج العمل لسنة 2023، والذي يهتم على الخصوص، ما يلي:

- ◀ **تسريع تنفيذ برنامج تعميم التعليم الأولي** من خلال وضع نموذج للتدبير المفوض مع شركاء جمعويين مرجعيين، خاصة المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي مع وضع نظام تأمين الجودة يشمل تكوين المربيين وكذا بناء وتجهيز حجرات التعليم الأولي بهدف بلوغ التعميم في أفق 2028. وسيتم تعبئة غلاف مالي يناهز 2,1 مليار درهم (بما فيها 135 مليون درهم كاعتمادات التزام) لهذا الغرض برسم سنة 2023، منها 1,41 مليار درهم لتسيير أقسام التعليم الأولي؛
 - ◀ **توسيع تغطية الدعم الاجتماعي** لتلبية الاحتياجات من خلال اعتماد مقاربة مندمجة لتدبير مختلف مكوناته التي تهم النقل المدرسي والمطاعم والداخليات والمدارس الجماعية. وكذا تحسين جودة الدعم الاجتماعي من خلال وضع إطار تدبيري مع ترجيح تفويضه، على أساس معايير الجودة. وقد تمت تعبئة غلاف مالي يقدر بحوالي 1,76 مليار درهم لهذا الغرض برسم سنة 2023 ؛
 - ◀ **تعزيز العرض المدرسي**، لاسيما من خلال بناء مؤسسات مدرسية جديدة. وسيتم تعبئة غلاف مالي يقدر بـ 2,6 مليار درهم (بما فيها 1,7 مليار درهم كاعتمادات التزام) لهذا الغرض برسم سنة 2023. مما سيمكن من بناء ما يقرب من 224 مؤسسة؛
 - ◀ **مواصلة برنامج تأهيل المؤسسات التعليمية** بما فيها استبدال البناء المفكك لضمان تحسين ظروف التمدرس حيث تم تخصيص غلاف مالي يناهز 2,5 مليار درهم، بما فيها 783 مليون درهم كاعتمادات التزام. يتعلق الأمر بتأهيل ما يقارب 1.746 مؤسسة تعليمية واستبدال 1.200 حجرة من البناء المفكك، وربط 1.245 مؤسسة بشبكة الماء الصالح للشرب و2.000 مؤسسة تعليمية بالصرف الصحي؛
 - ◀ **تطوير استخدام تكنولوجيا المعلومات** والتي تهم خصوصا التجهيزات الرقمية بغلاف مالي قدره 400 مليون درهم؛
 - ◀ **تعزيز الموارد البشرية** من خلال توظيف 18.000 أستاذ بالإضافة إلى 2.000 إطار للدعم التربوي والإداري برسم سنة 2023 والذين سيستفيدون من التكوين الأساس على مستوى المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.
- أيضا، ولضمان جودة تكوين الأساتذة، تم وضع برنامج لتعزيز التكوين الأساس لفائدة طلبة سلك الإجازة في التربية بغية جعل هذا السلك مسارا للتميز والمسلك الرئيسي لتوظيف الأساتذة المستقبليين للسلك الابتدائي والسلك الثانوي. وفي هذا السياق، سيستفيد طلبة سلك الإجازة في علوم التربية من تعويض شهري قدره 1.000 درهم مقابل القيام بأنشطة تربوية خلال فترة التكوين، حيث خصص لذلك ما يناهز 260 مليون درهم برسم سنة 2023.
- إضافة إلى ذلك، سيتم إحداث معهد الأستاذية لضمان جودة نظام تكوين الأساتذة ابتداء من سنة 2023؛
- ◀ **تطوير الدعم التربوي** لفائدة تلاميذ السلك الابتدائي والذين يعانون من تعثرات التعلم من خلال اعتماد مقاربة التدريس وفق المستوى المناسب (TARL) والذي يهدف إلى تجاوز تراكم تعثرات التعلم وتمكين التلاميذ من

اكتساب المعارف الأساسية اللازمة لمواصلة مسارهم الدراسي بنجاح. وقد تمت تعبئة غلاف مالي يناهز 300 مليون درهم لهذا الغرض برسم 2023؛

◀ **تعزيز الرياضة المدرسية**، لاسيما من خلال الرفع من عدد المراكز الرياضية من 180 مركزا إلى 260 مركزا بالتعليم الابتدائي ومضاعفة عدد المؤسسات التي تتوفر على مسلك "رياضة ودراسة" ليبلغ عدد التلاميذ 5.000 تلميذ مقابل 2.885 حاليا.

وفي هذا الإطار، سيتم العمل على تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم والتي تنص على تكوين 1.500 تلميذة في مسلك "رياضة ودراسة" تخصص لكرة القدم النسوية، داخل المؤسسات التعليمية، على مستوى جميع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين.

III.2.3.1. التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار: من أجل التميز الأكاديمي وتحفيز البحث العلمي

يشكل تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار إحدى أولويات الحكومة، واستجابة واضحة لتوصيات النموذج التنموي الجديد الذي يهدف أساسا إلى "بناء رأسمال بشري معزز وأكثر استعدادا للمستقبل". ويتعلق الأمر بالنهوض بدور التعليم العالي في تأهيل الشباب من أجل إدماجهم المهني والاجتماعي وتحسين تنافسية المقاولات والاقتصاد الوطني وتعزيز الموارد البشرية المؤهلة وكذا تطوير البحث العلمي والابتكار.

وفي هذا الإطار، تتمثل التوجهات الاستراتيجية لمشروع المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار "PACTE ESRI"، والذي انطلقت المشاورات بشأنه في يناير 2022، في ما يلي:

◀ **التميز الأكاديمي**: إجراء إصلاح بيداغوجي شامل ومندمج منذ السنة الأولى من التعليم الجامعي وإلى غاية الدكتوراه عبر اعتماد نموذج مرن وطرق بيداغوجية مبتكرة تستجيب للرهانات والتحديات الوطنية ذات الأولوية وتتوافق مع المعايير الدولية؛

◀ **البحث العلمي**: إرساء أسس بحث علمي متميز في خدمة الأولويات الوطنية ومنفتح على العالم؛

◀ **التميز في الأداء والحكامة**: إعطاء دفعة قوية لحكامة مؤسسات التعليم العالي واستقلاليتها من خلال تعاقد بين الدولة ومؤسسات التعليم العالي يركز على الأداء والنتائج؛

◀ **الابتكار**: تشجيع انبثاق منظومة ابتكار فعالة عبر تطوير كفاءات تبعد وتبتكر وكذا المواءمة مع الأنظمة العالمية للابتكار.

وهكذا، سيشكل الموسم الجامعي 2022-2023 نقطة انطلاق مجموعة من التدابير والأوراش ذات الأولوية، تتعلق بالإصلاح البيداغوجي الشامل وتطوير منظومة البحث العلمي والابتكار، علاوة على تعزيز حكمة المنظومة والرفع من نجاعتها، وذلك في أفق إرساء نموذج جديد للجامعة المغربية يواكب متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة لبلادنا، تماشيا مع أولويات البرنامج الحكومي وفي انسجام تام مع تطلعات النموذج التنموي الجديد.

على صعيد آخر، بذلت الحكومة مجهودات مهمة لتنزيل توصيات "الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء" وتفعيل القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وذلك من خلال:

- ◀ **توسيع العرض الجامعي والرفع من جودته** عبر الرفع من أعداد طلبة التعليم العالي الجامعي العمومي برسم السنة الجامعية 2022-2023، بنسبة 6,49% مقارنة مع السنة الجامعية 2021-2022 وذلك بتسجيل 1.130.182 طالب والرفع من الطاقة الاستيعابية للجامعات بـ 20.000 مقعد بيداغوجي؛
 - ◀ **تحسين الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة** عبر الرفع من الطاقة الإيوائية للأحياء الجامعية بـ 2.023 سريرا لتبلغ طاقتها الإجمالية 53.653 سريرا برسم السنة الجامعية 2022-2023 وتوسيع قاعدة المستفيدين من التغطية الصحية للطلبة؛
 - ◀ **خلق 2.349 منصب مالي جديد برسم السنة المالية 2023** منها 759 منصبا خاصا بالتكوين في سلك الاجازة في مجال العلوم والتربية والتكوين في الطب والصيدلة وطب الأسنان و1590 منصبا لتحسين التأطير البيداغوجي والإداري.
- وفي هذا السياق، تميز العمل الحكومي خلال سنة 2022 بتوقيع اتفاقيتين تتعلقان بتنزيل الأوراش ذات الأولوية التالية:
- ◀ **برنامج تكوين أساتذة سلكي التعليم الابتدائي والثانوي في أفق سنة 2025**، بكلفة إجمالية دون احتساب نفقات الموظفين تصل إلى حوالي 4,03 مليار درهم خلال الفترة 2023-2027، والذي يهدف إلى وضع برنامج تعزيز التكوين الأساسي للطلبة في سلك الإجازة في التربية وذلك بغية جعل هذا السلك مسارا للتميز والمسلك الرئيسي لتوظيف الأساتذة المستقبليين للمسلك الابتدائي والمسلك الثانوي؛
 - ◀ **برنامج تعزيز كثافة مهنيي قطاع الصحة في أفق سنة 2030 (الأطباء والصيدلة وأطباء الأسنان والممرضين وتقنيي الصحة)** بكلفة إجمالية تقارب 2,45 مليار درهم خلال الفترة 2022-2030. ويتم تنزيل هذا البرنامج تطبيقا للتوجهات الملكية السامية المتعلقة بتعميم الحماية الاجتماعية. ويتوخى أساسا، تعزيز كثافة مهنيي الصحة بهدف بلوغ 23 مهني لكل 10.000 نسمة في أفق 2025 و45 مهني لكل 10.000 نسمة في أفق 2030.

III.3.3.1. خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني

يلعب التكوين المهني دورا مهما في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب وكذا في مواكبة الاستراتيجيات والسياسات القطاعية من خلال تزويد القطاعات المعنية بالكفاءات البشرية المؤهلة والعملية، مما يسمح بالرفع من تنافسية المغرب وجاذبيته.

في هذا الصدد، تميزت سنة 2022 بمواصلة إحداث 12 مدينة للمهن والكفاءات متعددة القطاعات، متعاونة ومندمجة في النظم الجهوية وتضم شعبا ذات إمكانات تشغيل عالية (مدينة واحدة لكل جهة). وتعتبر مدن المهن والكفاءات

من المكونات الأساسية لخارطة الطريق لتطوير التكوين المهني كما تم تقديمها أمام أنظار جلالة الملك في 4 أبريل 2019.

إلى غاية متم يونيو 2022، تم الانتهاء من إنجاز 3 مدن المهن والكفاءات بجهات سوس-ماسة والشرق والعيون الساقية الحمراء، بقدرة استيعابية تقدر بـ 8.340 مقعدا بيداغوجيا، أي 26% من القدرة الاستيعابية الإجمالية لمدن المهن والكفاءات، وتوجد مشاريع مدن المهن والكفاءات التسعة المتبقية قيد الإنجاز ومن المتوقع أن يتم إنهاء الأشغال بها في سبتمبر 2023.

بالموازاة مع ذلك، وبغية ضمان تدبير هذه المدن، تم الترخيص، بموجب مرسوم، لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بإحداث 12 شركة للتدبير المفوض كشركات مجهولة الاسم تابعة له. ويتعلق الأمر بشركة للتدبير المفوض لمدن المهن والكفاءات لكل جهة والتي يمكن أن يشترك في رأسمالها مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والدولة والجهات والجمعيات ومنظمات المهنيين.

يجدر التذكير بأن تمويل هذا البرنامج، والذي تقدر ميزانية البناء والتجهيز المخصصة له بـ 3,6 مليار درهم، سيتم من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بـ 2 مليار درهم، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بـ 1,6 مليار درهم وكذا مساهمة الوزارة المكلفة بالصناعة بـ 63,3 مليون درهم، علما أنه تم التوقيع على اتفاقيات بين مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل وبعض الجهات لتنفيذ ملاحق لهذا البرنامج بمبلغ 795,5 مليون درهم، لتصل بذلك كلفة البرنامج لـ 4,46 مليار درهم. وسيتم التدبير المؤسسي لهذا الورش من خلال شركة مجهولة الاسم «Foncière CMC-SA» تنفذ المشروع وتمتلك أصول مدن المهن والكفاءات الاثنتي عشر وذلك بتوقيع عقود إيجار خاصة مع شركات التدبير المفوض الاثنتي عشر.

وسيوصل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في سنة 2023، تنفيذ المحور الأول من خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني المتعلق بتأهيل مؤسسات التكوين المهني، خصوصا، من خلال تحديث الفضاءات والمعدات، وإعادة هيكلة خريطة التكوين واعتماد نموذج بيداغوجي جديد، دون إغفال تأهيل التأطير التقني-البيداغوجي بهدف تفعيل عرض تكوين جديد يضع معيارا جديدا للجودة في مؤسسات التكوين المهني الحالية.

◀ جودة التكوين المهني:

ستشهد سنة 2023 وضع الإطار الوطني للإشهاد (CNC) الذي من شأنه أن يكون مرجعا للشهادات التي يتم التحقق من جودتها وفقاً لنظام ضمان الجودة تم تطويره وفقا لمكتسبات التعلّيمات المطلوبة في سوق الشغل وذلك بعد إجراء تحليل استشاري.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الإطار الوطني للإشهاد عرف إنجاز عدة مراحل وسجل العديد من المكتسبات منذ انطلاقه في 2019، خصوصا، من خلال وضع هيئات الحكامة، والمتمثلة في اللجنة الوطنية والتي تم تكليف قطاع التكوين المهني برئاستها وكذلك اللجنة الدائمة المكلفة بتفعيل الإطار الوطني للإشهاد بشراكة فاعلة للقطاع الخاص.

كما ستتميز سنة 2023 بتفعيل المعهد الوطني لتكوين المكونين والأوصياء بمدينة تامسنا، والذي سيشكل رافعة مهمة لجودة التكوين المهني، والذي سيمثل مكسبا مهما لتزويد منظومة التكوين المهني بالأطر البيداغوجية والإدارية المؤهلة والمتخصصة.

وستكون معاهد التكوين المهني الخاصة كذلك معنية بتحسين جودة عروضها من خلال إجراء جديد يهدف إلى تأهيل 250 مؤسسة في السنة.

◀ عرض التكوين المهني:

سيعرف عرض التكوين المهني خلال سنة 2023:

- الرفع من القدرة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني الأساسي من خلال إحداث 38 مؤسسة جديدة حيث سيرتفع عدد المقاعد البيداغوجية من 362.357 مقعد في موسم 2021-2022 إلى 405.221 في موسم 2022-2023؛
- تطوير عدد المتدربين في التكوين المهني التأهيلي ليصل إلى 216.187 متدرب في 2022-2023 مقارنة بـ 160.646 في 2021-2022؛
- مواصلة برامج التكوين بالتدرج المهني لفائدة 40.365 متمرّن في موسم 2022-2023 مقارنة بـ 26.884 متمرّن في موسم 2021-2022. وسيتم تعزيز هذا النمط التكويني بمؤسسات جديدة "قرى المرافقة والتكوين بالتدرج المهني في الوسط القروي والشبه حضري" والتي ستأتي لدعم عرض التكوين المهني بالوسط القروي؛
- إطلاق 37 شعبة جديدة ذات إمكانات تشغيل عالية وتحسين عرض التكوين المهني، خصوصا في قطاعات التجارة والتدبير، والرقمية، والسياحة والفندقة والمطعمة والبناء والأشغال العمومية، والهندسة الميكانيكية والكهربائية؛
- مواصلة دمج التكوين عن بعد من خلال إحداث مكتبة رقمية ومنصات "OFPPT Academy" و "OFPPT Langues".

◀ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

يحظى المهنيون بمكانة مهمة في تدبير معاهد التكوين المهني المتخصصة لاسيما المعاهد ذات التدبير المفوض والتي يعهد إليهم بتسييرها. وتعمل هذه المعاهد في قطاعات مختلفة (السيارات، الطيران، الطاقات المتجددة، النقل والخدمات اللوجستية، المنسوجات والأزياء)، ما يعكس الرغبة في تلبية احتياجات المقاولات وسوق الشغل بشكل أفضل.

وهكذا، وعلى نفس المنوال، سيتم في القريب إحداث معاهد جديدة للتكوين، ويتعلق الأمر خصوصا بمعهد للتكوين في مهن الصناعة الدوائية بالدار البيضاء، ومعهدين للتكوين في روح المقاولات والتدبير "middle management" بالدار البيضاء ومراكش بالإضافة إلى معهد للتكوين في مهن المياه والتطهير والبيئة بفاس.

◀ الدعم الاجتماعي:

من أجل تسهيل ولوج الشباب من الأسر ذات الدخل المحدود للتكوين المهني، سيبلغ عدد المنح الدراسية المقدمة لمتدربي التكوين المهني الحاصلين على شهادة البكالوريا والذي يتابعون تكوينهم في المستوى التقني والتقني المتخصص، برسم السنة الدراسية 2022-2023، حوالي 40.000 ممنوح بميزانية قدرها 150 مليون درهم.

III.1.4. إنعاش التشغيل

يعتبر إنعاش التشغيل أحد الركائز الأساسية للبرنامج الحكومي. وفي هذا الإطار، ومن أجل التخفيف من تداعيات الأزمة الصحية التي لا تزال تخيم على سوق الشغل، أطلقت الحكومة عددا من التدابير والبرامج، منها برنامج "أوراش"، والذي يهدف إلى إدماج 250.000 مستفيد في أفق سنة 2023.

III.1.4.1. برنامج أوراش

ينقسم برنامج أوراش الذي تم إطلاقه خلال الربع الأول من سنة 2022 تفعيلا لدورية السيد رئيس الحكومة رقم 03، إلى مكونين:

◀ **المكون الأول: أوراش عامة مؤقتة (موجهة إلى 80% من العدد الإجمالي للمستفيدين من البرنامج):** يتعلق الأمر بإدماج الأشخاص الذين يعانون صعوبات في الولوج إلى سوق الشغل والذين فقدوا عملهم بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 وذلك على مستوى الجمعيات والتعاونيات المحلية التي تنشط في الميادين المتعلقة بالتنمية المستدامة وذلك في إطار عقود عمل مؤقتة. وتتحمل الدولة خلال فترة الورش، الأجر الشهري للمستفيد في حدود الحد الأدنى للأجر بالإضافة لحصة المشغل من التغطية الاجتماعية والتأمين عن حوادث الشغل فضلا عن مصاريف تأطير المستفيدين من لدن هذه الجمعيات والتعاونيات. ويتم دفع أجور المستفيدين من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بينما يتم دفع مصاريف تأطير الجمعيات من طرف مجلس العمالة أو الإقليم المعني.

◀ **المكون الثاني: أوراش لدعم الإدماج المستدام (موجهة إلى 20% من العدد الإجمالي للمستفيدين من البرنامج):** ويتعلق الأمر بإدماج الأشخاص الذين يعانون صعوبات في الولوج إلى سوق الشغل والذين فقدوا عملهم بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19. وسيتم هذا الإدماج في إطار عقود عمل لا تقل مدتها عن 24 شهر وذلك على مستوى المقاولات الخاصة التي تنشط في الميادين المتضررة من هذه الجائحة أو تلك الراغبة في توظيف الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم جراءها وكذلك الجمعيات والتعاونيات التي تقدم خدمات القرب. وفي هذا الإطار تتحمل الدولة منحة للتشغيل قدرها 1.500 درهم شهريا عن كل شخص مدمج يتم صرفها للمشغل من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك لمدة 18 شهرا.

ومن أجل تمويل هذا البرنامج، رصدت الدولة 2,25 مليار درهم برسم قانون المالية لسنة 2022، وقد تم رصد نفس المبلغ برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023.

أما فيما يخص حصيلة هذا البرنامج، فقد بلغ عدد مجالس العمالات والأقاليم المتعاقدة مع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات برسم برنامج "أوراش- شق أوراش عامة مؤقتة" ما مجموعه 75 عمالة وإقليم مع استهداف 97.074 مستفيد مرتقب، أي 97% من الهدف المسطر لسنة 2022 والبالغ 100.000 مستفيد.

هكذا، وإلى حدود 06 شتنبر 2022، بلغ عدد المستفيدين من المزايا التي يخولها برنامج "أوراش" ما مجموعه 57.691 مستفيد برسم الشق المتعلق بـ "أوراش عامة مؤقتة" و 2.395 مستفيد برسم الشق المتعلق بأوراش لدعم الإدماج المستدام أي 60% من الهدف المنشود لسنة 2022.

III.2.4.1. البرامج النشيطة للتشغيل

تميزت سنة 2022 بمواصلة تنزيل البرامج النشيطة للتشغيل والتي كانت حصيلتها برسم النصف الأول من سنة 2022 على الشكل التالي:

◀ **برنامج إدماج:** مكن هذا البرنامج من إدماج 64.829 مستفيد مقابل 57.828 مستفيد خلال نفس الفترة من سنة 2021، أي بارتفاع قدره 12%.

◀ **برنامج تحفيز:** تمكنت 3.472 مقالة من الاستفادة من هذا البرنامج مع إدماج 8.911 مستفيد مقابل 7.908 مستفيد برسم نفس الفترة من سنة 2021، أي بارتفاع قدره 13%. وبما أن هذا البرنامج سينتهي أواخر سنة 2022، ستعمل الحكومة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023، على تمديده إلى غاية متم سنة 2026، وذلك نظرا لحصيلته الإيجابية.

◀ **برنامج تأهيل:** مكن هذا البرنامج 6.462 باحث عن الشغل من الاستفادة من دورة تكوينية من أجل تسهيل إدماجهم في سوق الشغل، مقابل 8.407 مستفيد برسم نفس الفترة من سنة 2021 أي بانخفاض قدره 23%.

◀ **برنامج التشغيل الذاتي:** مكن هذا البرنامج والذي تشرف عليه الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات من مواكبة 2.187 حامل مشروع مقابل 2.885 مستفيد برسم نفس الفترة من سنة 2021 مع إحداث 758 مقالة ونشاط مدر للدخل مقابل 1.000 مقالة ونشاط برسم نفس الفترة من سنة 2021.

وعرفت سنة 2022 أيضا إطلاق آلية التكوين من أجل الإدماج لفائدة المربيين والمربيين بالتعليم الأولي وذلك من أجل تمكين المستفيدين من تأطير ذو جودة، حيث تهدف هذه الآلية، والتي عهد بتدبيرها إلى المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي إلى تكوين أكثر من 8.000 مربى برسم الدخول المدرسي 2022-2023.

من جهة أخرى، ومن أجل تقوية البرامج النشيطة للتشغيل السالفة الذكر وتعزيز إدماج الشباب عبر التشغيل المأجور وريادة الأعمال، تميزت سنة 2022 بتفعيل 8 فضاءات تشغيل الشباب على مستوى جهة مراكش-أسفي والمحدثة في إطار برنامج "دعم الاندماج الاقتصادي للشباب بجهة مراكش-أسفي" برسم الشراكة الاستراتيجية 2019-2024 بين المغرب والبنك الدولي.

وفي نفس السياق، ستعرف هذه السنة إحداث فضاءات تشغيل الشباب على مستوى جهة سوس-ماسة في إطار برنامج "سبيل" بشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي وذلك قبل تعميمهم على مستوى الأقاليم التابعة لجهتي فاس-مكناس وبني ملال-خنيفرة.

III.1.5. الولوج إلى سكن لائق وتحسين ظروف عيش الأسر

شكل الولوج إلى السكن اللائق وضمان ظروف عيش كريمة أحد أولويات الدولة على مدى العقدين الماضيين. ولتحقيق ذلك، اتخذت تدخلات الحكومة شكلا تصحيحيا واستباقيا حيث همت في آن واحد القضاء على السكن غير اللائق وتنويع العرض السكني بما يتيح تلبية حاجيات مختلف الشرائح الاجتماعية. في هذا الصدد، تتمثل الإنجازات الرئيسية لتدخلات الحكومة فيما يلي:

◀ القضاء على السكن غير اللائق:

- تخفيض العجز التراكمي للسكن من 1.240.000 وحدة سنة 2002 إلى 840.000 وحدة سنة 2011 ثم إلى 368.000 وحدة في أواخر سنة 2021؛
- تحسين ظروف عيش ما يناهز 412.640 أسرة من أصل حوالي 500.000 أسرة قاطنة بدور الصفيح، وإعلان 59 مدينة بدون صفيح من أصل 83 مدينة؛
- تأهيل المباني المهددة بالانهيار لفائدة 32.473 أسرة أي ما يمثل 83% من مجموع البنايات المحصية سنة 2012 حيث تساهم الدولة في تمويلها بـ 1,81 مليار درهم؛
- تحسين ظروف العيش لما يناهز 1,325 مليون أسرة قاطنة بالأحياء الناقصة التجهيز والسكن غير القانوني؛
- ضمان الاندماج الحضري والاجتماعي لفائدة الأسر القاطنة بالأحياء المهمشة من خلال إنجاز البنايات التحتية الضرورية وإحداث تجهيزات ومرافق للقرب عبر مشاريع سياسة المدينة.

◀ تنويع العرض السكني:

إنجاز 602.368 وحدة للسكن الاجتماعي بكلفة 250.000 درهم و28.530 وحدة للسكن منخفض التكلفة (140.000 درهم) و253 سكن موجه للطبقة المتوسطة، وذلك منذ انطلاق هذه البرامج الثلاث إلى متم شهر يوليو 2022.

فيما يخص الشق المتعلق بالقضاء على أشكال السكن غير اللائق، ستواصل الحكومة سنة 2023 مجهوداتها من خلال البرامج السالفة الذكر من أجل توفير إطار عيش كريم لفائدة الأسر التي لازالت تقطن بهذا النوع من السكن، وسيتم ذلك في إطار تعاقد مع الجماعات الترابية ووفقا للالتزامات الدولة في إطار البرنامج الحكومي.

وبالنسبة للبرنامج المتعلق بإعادة تأهيل المباني الآيلة للسقوط، والذي يكتسي أهمية بالغة بالنظر للإشكالية المعقدة لهذه المباني التي تتسم بطبيعتها المتطورة وغير المتوقعة، وضعت الدولة هدفا يروم التحكم في المعطيات الأساسية

المتعلقة بهذا النوع من المباني على المستوى الوطني، وذلك من خلال إحداث الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط.

وفي هذا السياق، ستواصل هذه الوكالة، خلال سنة 2023، إنجاز مهمتها المتمثلة في تشخيص المباني الآيلة للسقوط من أجل إحداث مرجع مشترك للإحصاء بين مختلف المتدخلين يمكن من وضع إطار تدخل أكثر فعالية عبر اتفاقيات الشراكة.

أما فيما يخص الجانب المتعلق بتنويع العرض السكني، فقد ارتكز تدخل الحكومة على وضع العديد من التدابير التحفيزية التي تتجلى أساسا في منح إعفاءات ضريبية وتوفير الوعاء العقاري، وذلك بهدف تشجيع المنعشين العقاريين على الانخراط في إنجاز البرامج السكنية الثلاث المذكورة سالفًا. كما أنه بعد انقضاء مدة سريان مفعول هذه البرامج والامتيازات المتعلقة بها مع متم سنة 2020، تعتزم الحكومة تبني إجراءات جديدة من أجل الحفاظ على دينامية وحيوية القطاع نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية. فبالرغم من الأثر الإيجابي لسياسة الدعم السابقة، إلا أن التقييمات أبانت عن محدوديتها في تحقيق الأهداف المنشودة. حيث أوصى النموذج التنموي الجديد على إعادة توجيه سياسة الدولة المتعلقة بالتحفيزات والمساعدات المالية من سياسة قائمة على التحفيزات الضريبية وتوفير الوعاء العقاري العمومي لفائدة المنعشين العقاريين نحو سياسة قائمة على المساعدات المالية المباشرة الموجهة للأسر المؤهلة مما سيتمكن من الملاءمة المالية للطلب ودعم اقتناء السكن داخل المدن، وضمان الاستغلال الفعال والمستهدف للموارد العمومية للدولة.

وبهذا الخصوص، يتوقع إحداث إعانة للدولة موجهة لدعم السكن في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023، ستشكل قطيعة مع آلية الدعم السابقة القائمة على النفقات الضريبية وتوفير الوعاء العقاري.

III.1.6. مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين وفاق إصلاح نظام المقاصة

عرفت اضطرابات السوق الدولية للمنتجات المدعمة التي بدأت منذ سنة 2020 في أعقاب جائحة كوفيد-19 تفاقمًا كبيرًا بسبب تداعيات الحرب بأوكرانيا التي اندلعت بداية سنة 2022.

هكذا، شهدت التجارة العالمية للمواد الأساسية، خلال السنتين الماضيتين، سلسلة من التغيرات العميقة بسبب التقلبات الدائمة المرتبطة بالعرض والطلب بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الخدمات اللوجستية والشحن البحري. نتيجة لذلك، عرفت سلاسل التوريد من جديد اضطرابات مهمة خلال سنة 2022، دفعت أسعار هذه المواد لبلوغ مستويات تاريخية متسببة بذلك في ارتفاع معدلات التضخم على المستوى الدولي.

في هذا الصدد، سجلت أسعار النفط الخام وغاز البوتان ارتفاعًا حادًا خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2022 بنسب ناهزت على التوالي 57% و 41% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2021. أما بخصوص أسعار المنتجات البترولية السائلة، فقد حطمت أرقامًا قياسية تاريخية من خلال تسجيل زيادات خلال نفس الفترة بـ 98% للغازوالب و 74% للبنزين مقارنة بذات الفترة من سنة 2021.

كذلك، شهدت أسواق المنتجات الغذائية قلة في الإمدادات وارتفاعاً في الأسعار العالمية. ونتيجة لذلك، عرفت الأسعار الدولية للقمح اللين والسكر الخام ارتفاعاً يقدر على التوالي بـ 38% و 10% برسم الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2022 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021.

وبالتالي، ومن أجل مواجهة تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات المدعمة على السوق الداخلية، اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير الرامية لضمان تأمين إمدادات البلاد من هذه المنتجات وللحد من تقلص القدرة الشرائية للمواطن.

وفيما يخص المنتجات البترولية، تجدر الإشارة إلى مواصلة دعم قنينة غاز البوتان من فئة 12 كيلوغرام بحوالي 99 درهم خلال الفترة الممتدة من يناير إلى غشت 2022، أي بمجهود إضافي يقدر بـ 80% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. وعليه، يمكن أن تسجل تكلفة دعم غاز البوتان برسم هذه السنة زيادة بنسبة 52% مقارنة بالسنة الماضية، متجاوزة بذلك 22 مليار درهم.

أما بالنسبة للمحروقات، وبغرض الحفاظ على استقرار تعريفه نقل الأشخاص والبضائع، فقد تم إطلاق عملية تقديم الدعم الاستثنائي المباشر لكل عربة، المخصص لجميع مهنيي قطاع النقل الطرقي للأشخاص والبضائع.

أما بخصوص المنتجات الغذائية، فقد تم تفعيل إجراءات إضافية قصد ضمان الاستيراد، وبالتالي تأمين إمدادات منتظمة للبلاد في ظل أفضل الظروف.

فبالنسبة للقمح اللين، نظرا للارتفاع التاريخي لأسعاره العالمية ولتراجع الإنتاج الوطني، ومن أجل ضمان استقرار سعر الخبز عند 1,20 درهم، عمدت الحكومة إلى سن دعم جزافي عند الاستيراد بالإضافة إلى وقف استيفاء الرسوم الجمركية المطبقة على القمح اللين طيلة سنة 2022.

وعلى هذا الأساس، وبالنظر إلى التأثير المشترك لارتفاع الدعم الجزافي والكميات المستوردة إلى مستويات غير مسبقة، فإن الاعتمادات المالية السنوية اللازمة لتغطية تكلفة دعم القمح عند الاستيراد يمكن أن تتجاوز 8,5 مليار درهم، دون احتساب الدعم السنوي للدقيق الوطني للقمح اللين والبالغ 1,3 مليار درهم.

أما فيما يتعلق بالسكر الخام، يمكن أن تكلف إعادة تفعيل نظام الدعم عند الاستيراد دعماً إضافياً سنوياً يتوقع أن يتجاوز 1,3 مليار درهم. ومن ناحية أخرى، تواصل الحكومة دعمها للاستهلاك الوطني للسكر المكرر بغلاف مالي سنوي يقارب 3,5 مليار درهم.

هكذا، من المتوقع أن تسجل تكلفة المقاصة المتوقعة برسم سنة 2022 بدون احتساب دعم مهنيي النقل، ارتفاعاً بنحو 72% مقارنة بسنة 2021.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل حماية القدرة الشرائية للمواطنين، قامت الحكومة خلال سنة 2022 بفتح اعتمادات إضافية بمبلغ 16 مليار درهم بموجب مرسوم، وذلك لدعم الأسعار عند الاستهلاك. وبهذا تصل اعتمادات المقاصة عند متم شتنبر 2022 إلى 32 مليار درهم.

كذلك، وأمام حالة عدم اليقين التي تسود الأسواق، ومن أجل الانخراط في التوجهات الاستراتيجية الكبرى لورش تعميم الحماية الاجتماعية الرامي إلى اعتماد التعويضات العائلية، فمن المنتظر أن يستمر الرفع التدريجي للدعم عن المواد المدعومة المتبقية.

وعليه، وفي انتظار وضع الشروط المسبقة اللازمة لتفعيل الإصلاح المذكور، تمت برمجة غلاف إجمالي يبلغ 25,98 مليار درهم في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023 لمواصلة دعم أسعار غاز البوتان والسكر والدقيق الوطني للقمح اللين.

ويقدم التقرير حول المقاصة المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2023 رؤية شاملة حول تطورات الأسواق الدولية والوطنية للمواد المدعومة، وكذا انعكاساتها على تطورات محددات الدعم كما يتطرق إلى وضعية نفقات المقاصة.

III.1.7. الآلية لتعزيز اليقظة الاجتماعية

توجت إرادة الحكومة لإرساء مناخ للتشاور للسلم الاجتماعي رغم الظرفية الاقتصادية الصعبة، بإبرام اتفاق اجتماعي، في أبريل 2022، بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية. ويرتكز هذا الاتفاق حول الجوانب التالية:

◀ مأسسة الحوار الاجتماعي، وتتمحور حول الإجراءات التالية:

- توقيع الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي في أفق إعداد قانون خاص بالحوار الاجتماعي؛
- إحداث المرصد الوطني للحوار الاجتماعي الذي أنيطت به مهمة اليقظة الاجتماعية وإعداد المؤشرات وتتبع المعطيات والتنسيق؛
- إحداث أكاديمية للتكوين في مجال الشغل ومناخ الأعمال توكل إليها مهمة وضع برامج لتطوير كفاءات الأطراف المعنية بالحوار الاجتماعي؛
- تدبير الحوار الاجتماعي من خلال الارتكاز على مرجعية السنة الاجتماعية وفق دورية وآليات عمل محددة.

◀ الإجراءات المتخذة لصالح القطاع العام، التزمت الحكومة بتفعيل الإجراءات الأساسية التالية:

- تحسين القدرة الشرائية للموظفين:

يرمي الاتفاق المبرم إلى تحقيق الإجراءات الأساسية التالية:

- الرفع من الأجر الأدنى بالوظيفة العمومية ابتداء من فاتح شتنبر 2022 إلى 3.500 درهم في الشهر وذلك في سياق دعم القدرة الشرائية للموظفين المرتبين في سلم الأجور الدنيا؛
- حذف السلم السابع بالنسبة للموظفين المنتمين لهيئتي المساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين على أن يدخل هذا الإجراء حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2023؛
- رفع حصيص الترقى في الدرجة إلى 36% بدلا من 33% وذلك ابتداء من فاتح يناير 2023؛

- الرفع من قيمة التعويضات العائلية بالنسبة للأبناء الرابع والخامس والسادس إلى 100 درهم شهريا بدلا من 36 درهم؛

- إحداث مؤسسة مشتركة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان الإدارات العمومية التي لا تتوفر على مؤسسة للأعمال الاجتماعية. وقد صدر في هذا الإطار القانون رقم 41.22 القاضي بإحداث وتنظيم هذه المؤسسة، وذلك بالجريدة الرسمية بتاريخ فاتح شتنبر 2022.

• أجرة الالتزامات المبرمة لصالح قطاع الصحة خاصة منها:

- تحسين وضعية الأطباء من خلال مراجعة الشبكة الاستدلالية بتحويل هذه الفئة الرقم الاستدلالي 509 بداية المسار المهني وكذا التعويضات ذات الصلة. وسيتم تفعيل هذا الإجراء على مدى سنتين ابتداء من فاتح يناير 2023؛

- تسريع وتيرة الترقى للممرضين المجازين للدولة الدرجة الثانية والدرجة الأولى والدرجة الممتازة؛

- الرفع من قيمة التعويض الشهري عن الأخطار المهنية وتوحيد قيمته في 1.400 درهم لفائدة الأطر الإدارية والتقنية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية على غرار ممرضين وتقنيي الصحة.

• **تسوية وضعية بعض فئات موظفي التربية الوطنية، من خلال إرساء نظام جديد موحد يهدف لتحفيز الموارد البشرية التي تمارس في قطاعي التربية والتعليم؛**

• **التدابير المتوقعة لصالح قطاع التعليم العالي:** في إطار تنزيل مضامين البرنامج الحكومي خصوصا فيما يتعلق بإصلاح التعليم العالي، تم الاتفاق بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين، على الإجراءات الأساسية التالية:

- تعزيز آليات الحكامة على مستوى مؤسسات التعليم العالي، من خلال مراجعة تركيبة المجالس التداولية بالجامعات وتوضيح مهامها والرفع من فعاليتها وتطوير وتعزيز آليات الرقابة والتدبير بمؤسسات التعليم العالي؛

- تحفيز الأساتذة الباحثين بالتعليم العالي ومؤسسات تكوين الأطر وتثمين مجهوداتهم من خلال إقرار نظام أساسي جديد خاص بهذه الهيئة يضمن ما يلي:

✓ تحسين وضعيتهم المادية؛

✓ تمتعهم بمسار مهني محفز يكرس الاستحقاق والمردودية؛

✓ إقرار منظومة جديدة لولوج هذه الهيئة ترتكز على مبدأ الأهلية والكفاءة.

• **تعزيز الحماية من الأخطار والأمراض المهنية للموظف، حيث تعتزم الحكومة اعتماد إجراءات تشريعية وتنظيمية لحماية الموظف من الأمراض والحوادث الناجمة عن الشغل من خلال مراجعة نسبة التعويض في حالة العجز الكلي أو الوفاة؛**

- **التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الخاصة**، أقرت الحكومة رخصة أبوة مدتها 15 يوما مدفوعة الأجر وذلك تكريسا لمبدأ المسؤولية المشتركة الذي تقوم عليه الأسرة وكذا تنفيذا للالتزامات المغرب بخصوص اتفاقية حماية الأمومة؛
 - **مراجعة بعض المقتضيات القانونية والتنظيمية**: تخص هذه المراجعة بالأساس المقتضيات المتعلقة بحماية الموظفين المبلغين عن أفعال فساد أثناء مزاولتهم لمهامهم. كما تهم مراجعة منظومات التأديب والتنقيط والتقييم.
 - ◀ **مخرجات الحوار الاجتماعي المتعلقة بالقطاع الخاص**: تتعلق أهم الإجراءات التي تضمنها اتفاق الحوار الاجتماعي لفائدة أجراء القطاع الخاص بما يلي:
 - **الزيادة في الحد الأدنى للأجر في قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة (SMIG)** بنسبة 10% على دفعتين (5% ابتداء من فاتح شتنبر 2022 و5% ابتداء من فاتح شتنبر 2023)، على أن تدخل الدفعة الأولى بالنسبة للقطاع السياحي حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2023؛
 - **التوحيد التدريجي للحد الأدنى للأجر بين قطاعات الصناعة والتجارة والمهن الحرة والقطاع الفلاحي في أفق 2028** وذلك من خلال الرفع من الحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي (SMAG) بنسبة 10% ابتداء من فاتح شتنبر 2022، و5% ابتداء من فاتح شتنبر 2023؛
 - **الزيادة في معاشات الشيخوخة بـ 5%** بأثر رجعي ابتداء من يناير 2020 وتوسيع شرط الاستفادة من معاش الشيخوخة من 3.240 يوم إلى 1.320 يوم. وتم تفعيل هذه التدابير عقب موافقة المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بتاريخ 9 شتنبر 2022؛
 - **تمكين المؤمن لهم البالغين السن القانوني للإحالة على التقاعد، والمتوفرين على أقل من 1.320 يوم من الاشتراك من استرجاع حصة الاشتراكات الأجرية واشتراكات المشغل؛**
 - **مراجعة قاعدة احتساب الأجر التي يتم على أساسها تخويل الحق في المعاش لفائدة جميع الأشخاص المتضررين من تداعيات تفشي جائحة كورونا، وذلك لتمكين المؤمن لهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المحالين على التقاعد المتضررين من الجائحة من معاش الشيخوخة، دون احتساب الحالة التي لم يحصلوا فيها على أي أجر أو حصلوا فيها على أجر غير كامل؛**
 - **ضمان ولوج النساء النشيطات لسوق الشغل؛**
 - **التحفيز على إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية.**
- تجدر الإشارة إلى أنه في إطار تنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي، صادق مجلس الحكومة الذي انعقد يوم فاتح شتنبر 2022 على مجموعة من مشاريع النصوص التنظيمية ذات الصلة. كما أن هذه النصوص قد تم نشرها بتاريخ 12 شتنبر 2022، وذلك بعد صدور النص التشريعي الذي تم بموجبه إقرار رخصة أبوة مدتها 15 يوما مدفوعة الأجر بالجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ فاتح شتنبر 2022.

وفي إطار تفعيل مؤسسة الحوار الاجتماعي، تم عقد اجتماعات الجولة الثانية من هذا الحوار خلال شهر شتنبر 2022، حيث تمت مناقشة النقاط التالية:

- تحسين القدرة الشرائية من خلال مراجعة الضريبة على الدخل في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023؛
- ورش إصلاح أنظمة التقاعد؛
- مراجعة المقترحات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بظروف الشغل.

III.1.8. مواصلة تنفيذ المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تتوزع حصيلة إنجازات المرحلة الثالثة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم سنة 2021 وكذا الإنجازات إلى متم شهر أبريل 2022 بالنسبة للبرامج الأربعة كما يلي:

◀ برنامج تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية بالمجالات الترابية الأقل تجهيزا:

في إطار تفعيل هذا البرنامج برسم سنة 2021، تم إنجاز 447 مشروعا بغلاف مالي ناهز 625,83 مليون درهم لفائدة ساكنة تقدر بأزيد من 636.000 مستفيد.

تمثل مشاريع فك العزلة عن العالم القروي 45% من اعتمادات الاستثمار المخصصة، تليها مشاريع التزود بالماء الصالح للشرب بنسبة 27%، والتمدرس بالعالم القروي بـ 14%، والصحة بـ 7%، بالإضافة إلى الكهرباء القروية بنسبة 7% من المبلغ الإجمالي.

ومن أجل تنفيذ مخطط العمل لسنة 2022، تمت المصادقة من طرف أجهزة الحكامة على 308 مشروعا ونشاطا بمبلغ إجمالي يناهز 510,54 مليون درهم. في هذا الإطار، تمثل مشاريع فك العزلة عن العالم القروي 40% من الغلاف المالي الإجمالي، تليها مشاريع التمدرس بالعالم القروي بنسبة 32% والتزود بالماء الصالح للشرب بنسبة 11%، ثم الكهرباء القروية بنسبة 10%، بالإضافة لقطاع الصحة بنسبة 7%.

◀ برنامج مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة:

برسم سنة 2021 وفي إطار تفعيل هذا البرنامج، تمت برمجة إنجاز 1.194 مشروعا ونشاطا بمساهمة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية تقدر بمبلغ 573,59 مليون درهم.

فيما يخص سنة 2022، تم رصد غلاف مالي إجمالي بقيمة 520 مليون درهم لفائدة عمالات وأقاليم المملكة، من أجل تنفيذ المشاريع والأنشطة المرتبطة ببناء وتأهيل وتجهيز مراكز الاستقبال، وكذا دعم التسيير بالإضافة إلى إنجاز الدراسات والأبحاث.

◀ برنامج تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب:

في إطار محور "دعم المقاولات لدى الشباب"، تم إنجاز 2.254 مشروعا برسم سنة 2021 موزعة على جميع جهات المملكة، بكلفة إجمالية بلغت 301,27 مليون درهم لفائدة 2.547 مستفيد، وقد ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بما يقارب 166,19 مليون درهم.

وفي هذا الإطار، بلغ عدد الشباب الذين تمت مواكبتهم في جميع جهات المملكة 10.596 (8.342 شاب وشابة في مرحلة ما قبل الإنشاء و2.254 شاب وشابة بعد الإنشاء).

وقد همت هذه المشاريع مجموعة من القطاعات، حيث أن 81% منها تندرج ضمن ثلاثة قطاعات تتمثل في قطاع التجارة والخدمات بنسبة 49% وقطاع الصناعة التقليدية بنسبة 21% وقطاع البناء والصناعات الصغيرة بنسبة 11%. كما تميزت سنة 2021، بالانفتاح على قطاعات جديدة كالتجارة الإلكترونية والتواصل الرقمي والتنمية المستدامة وإعادة التدوير.

بالنسبة لمحور "تحسين الدخل" تم، خلال سنة 2021، إنجاز 889 مشروعا مدرا للدخل بتكلفة إجمالية بلغت 413,98 مليون درهم وقد ساهمت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 139 مليون درهم.

فيما يخص مخطط العمل المرتقب برسم سنة 2022 لتنفيذ هذا البرنامج، فمن المتوقع تعبئة غلاف مالي قدره 726,67 مليون درهم، سيتمكن من مواكبة قرابة 10.289 شاب وشابة في مرحلة ما قبل إنشاء المقاول وودعم ومواكبة 5.371 مقاوله صغرى في مرحلة ما بعد الإنشاء.

◀ برنامج الدعم الموجه للتنمية البشرية للأجيال الصاعدة:

فيا يتعلق بمحور "صحة الأم والطفل"، تم إنجاز 358 مشروعا خلال سنة 2021 بكلفة إجمالية بلغت 189,83 مليون درهم. أما بخصوص سنة 2022، فقد تم رصد اعتماد مالي إجمالي بلغ 280,93 مليون درهم لفائدة جهات المملكة، لإنجاز المشاريع والأنشطة المرتبطة ببناء وتأهيل وتجهيز مراكز دور الأمومة ومنظومة الصحة الجماعية، واقتناء سيارات الإسعاف والأجهزة الطبية والبيو طبية، وكذا التحسيس والتواصل من أجل التنمية.

بالنسبة لمحور "دعم التمدريس"، عرفت سنة 2021 استفادة 334.908 تلميذ وتلميذة من 780 مشروعا ونشاطا شملت جميع ربوع المملكة، بكلفة إجمالية بلغت 568,7 مليون درهم، ساهمت فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 398,6 مليون درهم.

وسجلت سنة 2021 استفادة 21.032 تلميذ وتلميذة من التجربة النموذجية للدعم المدرسي على مستوى جهات سوس-ماسة والرباط-سلا-القنيطرة والدار البيضاء-سطات. وتجدر الإشارة إلى استفادة 4,6 مليون تلميذ وتلميذة من المبادرة الملكية "مليون محفظة" برسم الدخول المدرسي 2021-2022 بكلفة إجمالية تناهز 482,2 مليون درهم. وتقدر الكلفة الإجمالية الأولية لإنجاز هذه المبادرة الملكية برسم الموسم الدراسي 2022-2023 بما يناهز 494,2 مليون درهم، وذلك لفائدة حوالي 4,8 مليون تلميذ وتلميذة.

بالنسبة لمحور "التعليم الأولي" وخلال سنة 2021، تمت برمجة إنجاز 2.829 وحدة للتعليم الأولي بغلاف مالي قدره 1,05 مليار درهم. ومنذ انطلاق المرحلة الثالثة للمبادرة وإلى متم سنة 2021، تم إنجاز 3.583 وحدة، مكنت من استقبال 72.972 طفل وطفلة.

عرفت سنة 2022، فتح 1.582 وحدة جديدة، ليلبغ العدد الإجمالي لوحدات التعليم الأولي المشغلة 5.165 وحدة إلى حدود أبريل 2022 والتي تستقبل ما يفوق 95 ألف طفل وطفلة وتشغل 5.652 مربية ومربي جدد.

III.1.9. مواصلة تنفيذ برنامج التعاون الثاني مع مؤسسة تحدي الألفية

تم إحراز تقدم كبير برسم السنة الخامسة من تنفيذ برنامج التعاون الثاني (الميثاق الثاني) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة بهيئة تحدي الألفية (MCC)، الذي يغطي ميزانية مكونة من هبة أمريكية قدرها 460,5 مليون دولار أمريكي ومساهمة من حكومة المملكة المغربية بحوالي 131 مليون دولار أمريكي، والذي سيبلغ مداه في 31 مارس 2023.

وبلغت النسب الإجمالية للالتزام والأداء لهذا البرنامج، عند متم شتنبر 2022، على التوالي، 91% و 71%. أما فيما يتعلق بالإنجازات المادية، فيمكن تلخيصها كما يلي:

◀ مشروع «التربية والتكوين من أجل قابلية التشغيل»:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا المشروع في تقوية قابلية تشغيل الشباب، عبر تحسين جودة ونجاعة برامج التعليم الثانوي والتكوين المهني وتأمين الولوج المتكافئ إليهما، وذلك بغية الاستجابة بشكل أفضل لحاجيات القطاع الإنتاجي. ويتم تنزيل هذا المشروع من خلال الأنشطة التالية:

• نشاط "التعليم الثانوي":

يجري حاليا تنفيذ مشاريع المؤسسة المندمجة، في إطار نموذج "ثانوية التحدي"، على مستوى 90 مؤسسة تعليمية مستفيدة بالجهات الثلاثة المستهدفة: طنجة-تطوان-الحسيمة، وفاس-مكناس ومراكش-آسفي.

وقد تم تسلم أشغال تأهيل 33 مؤسسة تعليمية مستفيدة بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة و 28 مؤسسة مستفيدة بجهة مراكش-آسفي، بينما تقدر نسبة تقدم الأشغال بالنسبة لـ 29 مؤسسة تعليمية مستفيدة بجهة فاس-مكناس بـ 85%، علما أن العتاد الديداكتيكي والمعلوماتي تم تسليمه بالنسبة لجميع المؤسسات المستفيدة بالجهات الثلاث.

بالنسبة للورش المتعلق بالنظام الجديد لتأهيل وصيانة المؤسسات والمعدات المدرسية، فقد عرفت سنة 2022 تجربة وتقييم هذا النظام على مستوى 10 مؤسسات بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت نسبة التغطية الوظيفية لنظام المعلومات "MASSAR" من 25% إلى 95%.

• نشاط "التكوين المهني":

بلغ مستوى تقدم أشغال بناء وتأهيل مراكز التكوين الـ 15 المستفيدة من "صندوق شراكة" أكثر من 95% ويجري حاليا تسليم المعدات الخاصة بهذه المراكز. كما تم إطلاق عدد من عمليات المساعدة التقنية تهدف إلى تطوير وتنزيل مجموعة من البرامج التكوينية لفائدة الأطقم التربوية لهذه المراكز، برسم الموسم الدراسي 2022-2023.

فيما يتعلق بدعم تفعيل إصلاح التكوين المهني، ولاسيما دعم تنزيل القانون رقم 60.17 المتعلق بتنظيم التكوين المستمر، فقد تم التركيز على استكمال دليل الإجراءات وتصميم نظام معلومات خاص بهذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير أداة لاحتساب التكاليف المرجعية لشعب التكوين المهني حسب المستوى وغطى التكوين.

• نشاط "التشغيل":

فيما يتعلق ببرنامج إدماج الشباب والنساء من خلال نظام التمويل القائم على النتائج، فقد تم تنظيم أنشطة تكوينية لفائدة 5.751 مستفيدا. وقد بلغ عدد الشباب الذين تم إدماجهم 2.276، بما فيهم 1.167 تم تشغيلهم لمدة لا تقل عن 6 أشهر.

بالإضافة إلى ذلك، عرفت سنة 2022 إطلاق عدة دراسات تقييم الأثر تهم بالأساس برامج "إدماج" و"تحفيز" وبرنامج "E-prospection" التابع للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وبرنامج تكوين مكوني التعليم الأولي وكذا برامج التكوين في المهارات الشخصية والكفايات الأفقية (Soft skills et compétences transversales).

أما فيما يتعلق بدعم تحسين مرصد سوق الشغل، فيجري تنفيذ عدد من العمليات، خصوصا إحداث نظام استقصائي يهتم ديناميات التشغيل وكذا إنشاء منصة رقمية للمعلومات الآنية بخصوص العرض والطلب لفرص الشغل، قائمة على الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة.

◀ مشروع "إنتاجية العقار":

يهدف هذا المشروع إلى تحسين حكمة وإنتاجية العقار الصناعي والقروي، بغية ضمان استجابته بشكل أفضل لمتطلبات المقاولين وتقوية جاذبية الاستثمار، وذلك من خلال الأنشطة التالية:

• نشاط "حكمة العقار":

بعد المساهمة في إعداد الاستراتيجية العقارية الوطنية ومخطط عملها التنفيذي، تم خلال سنة 2022 إطلاق عدد من عمليات المساعدة التقنية، بهدف تصميم آلية للحكمة، تعنى بالإشراف على هذه الاستراتيجية وتنزيلها، وكذا نظام معلوماتي مندمج للمسح العقاري الاقتصادي متعدد الاستخدامات، علاوة على إحداث مركز لإدماج المرأة في العقار.

• نشاط "العقار الصناعي":

بخصوص مكون المناطق النموذجية (Sites pilotes)، فقد بلغ مستوى تقدم أشغال البنية التحتية للربط خارج الموقع للمناطق الصناعية، 96% بالنسبة للمنطقتين الصناعيتين لساحل لخيطة وحد السوالم و90% بالنسبة للمنطقة الصناعية لبوزنيقة. ومن المتوقع أن تحتضن هذه المواقع الثلاثة ما يقارب 450 مقاولا، وتغطي مساحة إجمالية قدرها 240 هكتارا، مع توظيف ما يناهز 22.000 أجيرا.

وبالنسبة للمشاريع التسعة المدعمة في إطار صندوق المناطق الصناعية المستدامة، والتي من المتوقع أن تتيح فرص للشغل لأكثر من 13.000 شخصا، فقد تم الانتهاء من الأشغال على مستوى المنطقة الصناعية توفيق-الجديدة في بوسكورة، في حين تتراوح نسبة تقدم الأشغال على مستوى المشاريع الثمانية الأخرى عموما بين 20% و70%.

• نشاط "العقار الفلاحي":

فيما يتعلق بعملية "تمليك"، التي تتمثل في تحويل الملكية في الأراضي الجماعية الواقعة في دائرتي الري للغرب والحوز (حوالي 67.000 هكتارا و38.000 من ذوي الحقوق)، تم إعداد سندات الملكية لمساحة تبلغ 23.469 هكتارا. وقد تم نشر مقررات التخصيص بالجريدة الرسمية لمساحة إجمالية تبلغ 31.440 هكتارا، كما يجري إعداد مقررات التخصيص لمساحة إضافية تناهز 3.678 هكتارا.

في إطار تنزيل التدابير المواءمة، يتم تنفيذ العمليات المتعلقة بمحو الأمية الوظيفية لصالح الفلاحين وكذا تقوية قدرات المنظمات المهنية الفلاحية.

III.10.1. تعزيز المساواة ودعم البرامج المخصصة للأسرة والأشخاص المسنين والأشخاص في وضعية إعاقة

في إطار تنزيل البرنامج الحكومي لفترة 2021-2026، ستعمل الحكومة على بلورة استراتيجية جديدة في أفق سنة 2026 في مجالات التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

ستعتمد هذه الاستراتيجية بشكل كبير على الهندسة الاجتماعية الهادفة إلى الجودة والإدماج والمشاركة والرقمنة وتحسين جودة الخدمات، كما ستضمن للأسرة مكانة مميزة فيما يتعلق بأدوارها الأساسية في مجال التماسك الاجتماعي وفي الحفاظ على قيم التضامن بين الأجيال.

كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى وضع برامج تسعى إلى تكريس فعالية المساواة والمناصفة، وحماية الطفولة، وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة وكذا حماية الأشخاص المسنين.

من بين ما جاءت به هذه الاستراتيجية الجديدة مفهوم "الإدماج الاجتماعي المبتكر والمستدام" (GISSR)، مما يتيح إغناء وتبادل الخدمات المتوفرة وتعزيز ووضع خدمات جديدة في مجال التمكين، وذلك من خلال الحاضنات في العمل الاجتماعي وتقوية قدرات الفاعلين والعاملين في المجال.

يمكن تلخيص الإجراءات الرئيسية التي قامت بها الحكومة، خلال سنة 2022، في مجالات التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على النحو التالي:

◀ تعزيز المساواة:

- التقييم النهائي للخطة الحكومية للمساواة "إكرام 2" وتقديم نتائج هذا التقييم؛
- مواصلة تنفيذ برنامج "مغرب-التمكين والريادة" للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق سنة 2030؛
- إطلاق وتنظيم النسخة السابعة من جائزة "تميز"، تحت شعار "تميز المرأة في خدمة أهداف التنمية المستدامة"؛
- تعميم وتشغيل 65 مركز متعدد الوظائف، منها 44 مركزا توفر خدمات الإيواء.

◀ مجالات الحماية الاجتماعية:

- مواصلة صياغة النصوص الخاصة بتطبيق القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتنفيذ برنامج دعم هذه المؤسسات لملاءمتها مع هذا القانون؛
- تطوير نظام معلوماتي جغرافي خاص بمؤسسات الرعاية الاجتماعية والمراكز الاجتماعية؛
- إطلاق برنامج تكويني لفائدة 10.000 عامل اجتماعي؛
- مواصلة تنفيذ مخطط تطوير المعهد الوطني للعمل الاجتماعي، لاسيما من خلال زيادة عدد العاملين ونسبة التأطير التربوي ورقمنة عمليات ومساطر المعهد.

◀ حماية الأسرة والنهوض بها:

- الشروع في إعداد مشروع السياسة العمومية المندمجة لحماية الأسرة والنهوض بها بشراكة وتشاور مع مختلف الفاعلين المعنيين؛
- بلورة تصور أولي لـ "دار الأسرة" وإطلاق تجربة أولية بمدينة الرباط بشراكة مع جمعية حماية الأسرة المغربية. وستمثل مهمتها في تقديم خدمات القرب لفائدة الأسر من حيث الدعم الإداري والتربية الوالدية والإرشاد الأسري والوساطة الأسرية ومساعدة الأمومة.

◀ حماية الطفولة:

- إحداث 10 آليات ترابية مندمجة لحماية الطفولة سنة 2022 بالإضافة إلى 7 آليات أخرى تم إحداثها سنة 2021؛
- إطلاق مرحلة تعزيز وتنزيل النظام المعلوماتي المندمج لتتبع الطفل في مدار الحماية؛
- وضع 76 نقطة اتصال على مستوى المصالح اللامركزية للقطاعات الوزارية المعنية، وذلك في إطار تنفيذ خطة العمل لحماية الأطفال من التسول على مستوى 7 أقاليم.

◀ النهوض بحقوق الأشخاص المسنين:

- وضع خطة عمل وطنية للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين بتشاور مع جميع الفاعلين المعنيين؛
- تتبع تنفيذ 19 مشروعاً لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين بشراكة مع الجمعيات، وكذا مواكبة 10 مؤسسات للأشخاص المسنين؛
- إعداد برنامج تعزيز قدرات الموارد البشرية لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين.

◀ النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة:

- إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة؛

- إحداث منصة رقمية "khadamaty.social.gov.ma" من أجل تدبير طلبات الحصول على شهادة الإعاقة عبر تعبئة 78 مركزا للتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني "مدن ولوجة" في إطار الشراكة مع 22 جماعة ترابية من أجل إرساء أشغال الولوجيات والتكوين والتحسيس.
- أما بخصوص سنة 2023، فتتمثل أهم العمليات المبرمجة في:
 - تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية من خلال تنزيل جيل جديد من الخدمات الاجتماعية الرقمية في إطار مفهوم "GISSR" ومخطط لمواكبة الامتثال للقانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية؛
 - مواصلة إعداد وتنزيل السياسة العمومية المندمجة للأسرة؛
 - النهوض بخدمات دعم الأسرة في مجال التربية الوالدية والإرشاد الأسري والدعم الاجتماعي للأئمة؛
 - إعداد الخطة الحكومية الثالثة للمساواة والإنصاف؛
 - تفعيل اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
 - مواكبة تنزيل برامج تمكين المرأة على المستوى الترابي مع مراعاة خصوصيات كل جهة؛
 - تحيين وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات في أفق سنة 2030؛
 - تشغيل 65 فضاء متعدد الوظائف خاص بالنساء، وتأهيلها بما يتوافق مع أحكام القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية ونصوصه التطبيقية؛
 - وضع النظام الجديد لتقييم الإعاقة وإصدار بطاقة الإعاقة؛
 - إحداث مراكز للخدمات الطبية الاجتماعية للأشخاص في وضعية إعاقة في كل إقليم بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
 - مواصلة إرساء الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة في عدة أقاليم جديدة؛
 - تطوير مفهوم الأسر الحاضنة للأشخاص المسنين وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

III.1.1.11. مواكبة مغاربة العالم

- يترجم الخطاب الذي ألقاه جلالة الملك، في 20 غشت 2022، بمناسبة الذكرى 69 لثورة الملك والشعب، العناية الخاصة التي يوليها جلالته لمصالح وحقوق المغاربة المقيمين بالخارج وتفاعله المستمر مع شكاواهم وانشغالاتهم، بالإضافة إلى إشراكهم في تنمية وطنهم الأم.
- وقد عقدت اللجنة الوزارية لشؤون المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة اجتماعها التاسع بتاريخ 30 غشت 2022، برئاسة السيد رئيس الحكومة، للبحث في الإجراءات اللازمة لتفعيل تنزيل التعليمات الملكية.

وتم التأكيد على إحدى أولويات المرحلة الحالية والمتمثلة في ترسيخ الارتباط الثقافي والروحي للمغاربة المقيمين بالخارج، وكذلك تفعيل آلية تتيح مواكبة كفاءات مغاربة العالم، ودعم مبادراتهم ومشاريعهم وتشجيع ومواكبة استثماراتهم في إطار التحفيزات التي يمنحها مشروع ميثاق الاستثمار الجديد.

كذلك، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، ستواصل الحكومة العمل على إدماج مشاركة أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج في هيئات الحكامة والمؤسسات الاستشارية، والعمل حثيثا على تحديث وتأهيل الإطار المؤسسي المتعلق بمغاربة العالم، ولاسيما من خلال إعادة هيكلة مجلس الجالية المغربية بالخارج وضمان تكامل برامج عمل القطاعات المعنية بشؤون مغاربة العالم والتقائيتها مع تدخلات مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج.

بالإضافة إلى ذلك، يجب الإشارة إلى نجاح سير عملية "مرحبا"، التي نُظمت تحت الرعاية السامية لجلالة الملك، والتي سجلت هذه السنة دخول ما يقرب من 2,8 مليون شخص إلى التراب الوطني، وهو رقم يتجاوز المستوى المسجل قبل الجائحة.

وفي هذا السياق، تهدف الاستراتيجية الوطنية لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، والتي تستمد أسسها من الدستور والرسائل الملكية والنموذج التنموي الجديد وكذا البرنامج الحكومي، إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية:

◀ الحفاظ على هوية المغاربة المقيمين بالخارج؛

◀ حماية حقوق ومصالح مغاربة العالم؛

◀ تعبئة كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج ومساهماتهم في تنمية البلاد.

وفي هذا الصدد، تهم إنجازات سنة 2022 أساسا ما يلي:

◀ تقوية البعد الثقافي لتعزيز روابط المواطنين المغاربة مع بلدهم الأصل من خلال إبرام اتفاقيات شراكة مع جمعيات مغاربة العالم، بخصوص المشاريع التي تستهدف أحد المحاور التالية:

• الدعم المدرسي لأبناء المغاربة المقيمين بالخارج والذين يواجهون صعوبات في الدراسة؛

• مواكبة الشباب المغاربة أو من أصل مغربي والمقيمين بالخارج؛

• مواكبة بعض الفئات في وضعية صعبة؛

• تعزيز الثقافة المغربية في البلدان المضيفة لفائدة الشباب المغاربة في الخارج؛

• النهوض بوضعية المرأة المغربية المقيمة بالخارج ولاسيما الجيل الجديد؛

• تشجيع العيش المشترك وتعبئة الكفاءات المغربية.

◀ تنظيم برامج وأنشطة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج في بلدان الإقامة أو في المغرب، تهم أساسا:

• التكفل بمصاريف ترحيل جثامين المغاربة المقيمين بالخارج والأشخاص في وضعية صعبة، والتي تعتبر أحد المحاور الأولوية لاستراتيجية الحكومة؛

- دعوة المواطنين المغتربين، من جميع الفئات العمرية، لحضور البرامج والأنشطة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي، وكذا برامج وأنشطة التعبئة، والتي تنظمها الحكومة في بلدان الإقامة أو في المغرب، وذلك من أجل توطيد العلاقات المتينة التي تربطهم ببلدهم الأصل وتفعيل مشاركتهم في بناء المغرب.

- ◀ تجهيز المركز الثقافي -دار المغرب- بباريس، والذي صمم لأداء المهام المنوطة به كفضاء للتعريف بالمغرب وتعلم اللغات والمساهمة في إشعاع الثقافة المغربية لفائدة الشباب من أصل مغربي، وكقطب لتنظيم التظاهرات الثقافية والمواكبة الاقتصادية؛
- ◀ إنشاء منصة تبادل افتراضية وتعزيز المنصات الحالية.
- بالإضافة إلى ذلك، تتمثل أهم الأعمال المبرمجة لسنة 2023 فيما يلي:
- ◀ تحسين أداء المراكز الثقافية المغربية في البلدان المضيفة "دار المغرب"؛
- ◀ تحسين ومضاعفة أعمال المواكبة والتنشيط الثقافي في المغرب وفي بلدان الإقامة؛
- ◀ تفعيل الأعمال الاجتماعية لمساعدة الفئات الهشة والأشخاص في وضعية صعبة؛
- ◀ تعبئة كفاءات المغاربة المقيمين بالخارج للنهوض بالاستثمار الإنتاجي والتنمية المحلية؛
- ◀ تطوير الشراكات مع الجمعيات العاملة لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وتعزيز قدراتها.

III.12.1. تشجيع الثقافة والإعلام

◀ تشجيع الثقافة:

- وعيا بالدور الذي تلعبه الثقافة في تعزيز الرأسمال البشري والحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية، أعطى البرنامج الحكومي مكانة هامة لتشجيع الثقافة والحفاظ على التراث، وذلك وفقا للتعليمات الملكية السامية في هذا الشأن وكذا خلاصات تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد.
- وعليه ارتكز البرنامج الحكومي على المحاور الرئيسية التالية:
- إنجاز مشاريع كبرى مهيكلة لقطاع الثقافة؛
 - تقريب الخدمات والفضاءات الثقافية من المواطنين المغاربة في مختلف جهات المملكة؛
 - تعزيز الإنتاج الثقافي الوطني وترسيخ قيم التنوع اللغوي والإبداعي.
- كما تميزت سنة 2022 باستئناف الأنشطة الثقافية والترفيهية بفضل تحسن الوضعية الصحية، وذلك من خلال:
- مواصلة تنفيذ خطة إنعاش القطاع الثقافي التي تهدف أساسا إلى:
 - مواصلة دعم البرامج التي يمولها الصندوق الوطني للعمل الثقافي؛

- دعم الفنانين غير الأجراء بإدماجهم في ورش تعميم الحماية الاجتماعية من خلال مكوناتها المتعلقة بالتأمين الإجباري عن المرض؛
 - دعم أنشطة التعاضدية الوطنية للفنانين.
 - وضع برنامج لتهيئة وتجهيز 150 قاعة سينما في المراكز الثقافية التابعة لقطاع الثقافة؛
 - مواصلة المشاريع والأوراش الكبرى موضوع الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك، لاسيما برامج ترميم وتثمين المعالم الأثرية والمواقع التراثية وإعادة تأهيل المدن العتيقة والتنمية الحضرية المندمجة للمدن؛
 - مواصلة تنفيذ المشاريع المدرجة في برامج التنمية الجهوية من خلال عقود-برامج موقعة مع مجالس مختلف جهات المملكة؛
 - إطلاق فعاليات البرنامج "الرباط عاصمة للثقافة الإفريقية" خلال الفترة بين يونيو 2022 وماي 2023؛
 - إطلاق الاحتفالية "الرباط عاصمة للثقافة في العالم الإسلامي"، في إطار برنامج المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة لعواصم الثقافة في العالم الإسلامي؛
 - تنظيم المعرض الدولي للكتاب والنشر بالرباط وتنفيذ برنامج الدعم المالي في مجالات الكتاب والنشر ومختلف الأصناف الفنية؛
 - تعزيز شبكة البنيات الثقافية من خلال استكمال بناء العديد من دور الثقافة والمراكز الثقافية وغيرها من البنى التحتية في جميع أنحاء التراب الوطني.
- وفي نفس السياق، من المقرر سنة 2023 اتخاذ عدة إجراءات، من بينها:
- مواصلة المشاريع والأوراش الكبرى موضوع الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك؛
 - مواصلة برامج الدعم والمساندة الممولة من طرف الصندوق الوطني للعمل الثقافي؛
 - تطوير الرقمنة من خلال إزالة الطابع المادي للإجراءات الإدارية وتصميم وتطوير منصة رقمية لنشر المشاريع الثقافية؛
 - وضع رهن إشارة الجماعات الترابية بنى تحتية ثقافية لمساعدة كل من المبدع والمقاولة في مجالات الفنون التشكيلية والبصرية والنشر والكتاب والموسيقى وفنون الرقص والمسرح؛
 - تنظيم تظاهرات ثقافية (مهرجانات) وطنية ودولية في ميادين المسرح والموسيقى والأدب؛
 - تنظيم المعرض الدولي للكتاب والنشر والمعارض الجهوية؛
 - تنفيذ المشاريع المدرجة في برامج التنمية الجهوية من خلال عقود برامج موقعة مع مجالس مختلف جهات المملكة؛

- المحافظة على التراث المعماري وتثمينه، من خلال برمجة مجموعة من مشاريع الصيانة والترميم لعدة مواقع وإنجاز سجلات التراث وكذا تنفيذ برنامج تهيئة وتأهيل المؤسسات الثقافية العاملة في المجال؛
- إحداث وتجهيز المركز الوطني للبحث تحت المائي؛
- إحداث وتجهيز المركز الوطني للتراث اللامادي.

◀ دعم قطاع الصحافة ووسائل الإعلام:

- دعم قطاع الصحافة:

تأثر قطاع الصحافة بشكل كبير بتبعات جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى الانخفاض الحاد في دخل المقاولات الصحفية، وتعليق طباعة وتوزيع الصحف، فضلاً على الانخفاض المهم في مبيعات المطبوعات الورقية وانخفاض كبير في ميزانية الإعلانات.

ولهذا السبب، فقد ارتكزت الجهود المبذولة من طرف الدولة بشكل أساسي في الحفاظ على الشغل وتوفير الدعم الاقتصادي والمالي لإنعاش المقاولات الصحفية الوطنية، وذلك من خلال تحمل نفقات أجور المستخدمين وتسوية نفقات الاستغلال الأخرى لهذه المقاولات. وتهدف هذه التدابير المندمجة، إلى تمكين جل السلاسل الاقتصادية للصحافة المكتوبة (الورقية والإلكترونية)، من التغلب على الصعوبات التي صادفتها والاستمرار في أداء مهامها في فترة ما بعد الجائحة.

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة الممتدة ما بين يوليو 2020 ويونيو 2022، منحت الدولة دعماً استثنائياً بمبلغ إجمالي قدره 435 مليون درهم لضمان، بشكل أساسي، دفع الأجور في قطاع الصحافة الوطنية.

والجدير بالذكر، أنه تم تخصيص ميزانية بقيمة 65,6 مليون درهم لدعم قطاع الصحافة برسم السنة المالية 2022.

- دعم وسائل الإعلام:

لتمكين أعضاء جمعية الإذاعات والتلفزات المستقلة من مواجهة الضغوط المالية وضمان استمرار البث في جميع أنحاء المملكة، بذلت الدولة جهداً استثنائياً لفائدة قطاع البث الإذاعي. ويتمثل هذا المجهود في الدعم المالي الذي خصصته الدولة لهذا القطاع والذي بلغ 55 مليون درهم، تم توزيعه على أعضاء الجمعية سالف الذكر خلال سنتي 2020 (15 مليون درهم) و2021 (40 مليون درهم).

III.1.13.1. مواصلة تفعيل السياسات الاجتماعية الأخرى

III.1.13.1. النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني

تتعلق أهم الإنجازات في إطار النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم سنة 2022 بما يلي:

◀ المستوى المؤسسي والتنظيمي:

- إطلاق دراسة تتعلق بإعادة هيكلة وتعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (مشروع قانون-الإطار)، بشراكة مع الوكالة الفرنسية للتنمية. في هذا الصدد، تم تنظيم مجموعة من الحلقات الدراسية

للتشاور والتنسيق على الصعيدين الوطني والجهوي من أجل إعداد القانون-الإطار للاقتصاد التضامني والاجتماعي؛

- مواصلة إنشاء منصة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتثمين وتسويق المنتجات المحلية بأزليلال بشراكة مع مجلس جهة بني ملال-خنيفرة.

◀ النهوض بالقطاع:

- تنظيم المنتدى المغربي الإسباني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بوجدة، بمناسبة اختتام برنامج التعاون الأول مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، تحت عنوان "الدعم المؤسسي لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومواكبة المشاريع التجريبية في ثلاث جهات: سوس-ماسة والشرق والدار البيضاء-سطات"، الذي تم تنفيذه خلال الفترة 2015-2020؛
- إعداد مخطط عمل لبرنامج التعاون الثاني للوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية والمتعلق بتمكين المرأة في مجال ريادة أعمال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بغلاف 600.000 يورو، سيتم تنفيذه في 4 جهات مستهدفة: الدار البيضاء-سطات، وسوس-ماسة، والشرق وطنجة-تطوان-الحسيمة؛
- مواصلة تنفيذ برنامج "تأهيل وإنشاء حاضنة بنسودة" كمجمع متعدد التخصصات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، موضوع اتفاقية الشراكة الموقعة بين قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمجلس الجهوي لجهة فاس مكناس؛
- مواصلة الإجراءات التي تم إطلاقها في إطار اتفاقية الشراكة بين قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، المتعلقة بتمكين المرأة من خلال ريادة الأعمال المستدامة، في جهة مراكش آسفي (إقليم الحوز)؛
- وضع مشروع للارتقاء بقطاع النسيج في إقليم بركان بالشراكة مع جهة والون-بروكسل؛
- تنظيم المعارض الجهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مستوى عدة جهات بالمملكة؛
- تنظيم الأسواق المتنقلة في جهات كلميم-واد نون والشرق وسوس-ماسة وبني ملال-خنيفرة؛
- مواكبة وتقييم 135 مشروعا ممولا برسم سنة 2021، بشراكة مع مجالس الجهات في إطار برنامج "مؤازرة 2" للمساهمة في تمويل المشاريع التنموية للمؤسسات والجمعيات وشبكات الجمعيات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتحضير لإطلاق برنامج "مؤازرة 3".

III.1.3.2. تشجيع الشباب

تطمح استراتيجية الحكومة للنهوض بقطاع الشباب إلى وضع الشباب في صلب السياسات العمومية. ولتنزيل هذه الاستراتيجية، تم وضع سياسة وطنية مندمجة للشباب.

في هذا الإطار، تميزت سنة 2022 بإنجاز أهم العمليات التالية:

- ◀ مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك؛
 - ◀ تسوية وضعية الأطر المساعدة بقطاع الشباب، والذين يسهرون على تقديم مختلف الدورات التكوينية والتأطير لمرتفقي البنيات التحتية المخصصة للشباب والشؤون النسوية؛
 - ◀ تأهيل المؤسسات السوسيو-تربوية:
 - بناء وتهيئة دور الشباب؛
 - بناء وتهيئة وتجديد المراكز النسوية ودور الحضانة؛
 - بناء مركزين لحماية الطفولة للتكفل بالأطفال في وضعية هشاشة.
 - ◀ التكوين والإدماج المهني للشباب في الحياة العملية والمهنية؛
 - ◀ تشجيع الأنشطة البين ثقافية؛
 - ◀ إدماج بعد النوع في البرامج السوسيو-ثقافية؛
 - ◀ تعزيز جهود حماية وإعادة تربية الأطفال من خلال إطلاق برنامج تأهيل دور الحضانة في عموم المملكة.
- بالنسبة للإجراءات المبرمجة برسم سنة 2023، فتتعلق أساساً بـ:
- ◀ مواصلة إنجاز المشاريع الكبرى موضوع اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك؛
 - ◀ مواصلة إنجاز مخططات التنمية الجهوية؛
 - ◀ بناء دور الشباب والمراكز النسوية ودور الحضانة للأطفال والمخيمات الصيفية؛
 - ◀ تهيئة وتجهيز مؤسسات الشباب والطفولة والشؤون النسوية؛
 - ◀ بناء 8 مراكز لحماية الطفولة، بالإضافة للمركزين المنجزين خلال سنة 2022؛
 - ◀ دعم الشباب في إطار برنامج شامل ومندمج من خلال إطلاق «جواز الشباب» الرامي لتيسير الإدماج والتنقل والتمكين الثقافي؛
 - ◀ إطلاق برنامج التطوع المدني للشباب البالغين فوق سن 18 سنة.

III.1.3.1. تشجيع الرياضة

مكنت العودة التدريجية للأنشطة الرياضية التي يشرف عليها القطاع المكلف بالرياضة ومختلف المتدخلين في الميدان، خاصة الجامعات الملكية المغربية الرياضية والأندية والمؤسسات المماثلة، من تعزيز دينامية الجهود المبذولة من طرف الدولة للنهوض بهذا القطاع.

تهم أبرز إجراءات الحكومة في هذا الميدان ما يلي:

- ◀ تطوير الرياضة المدرسية والجامعية؛
 - ◀ استكمال الإطار القانوني للرياضة، لاسيما من خلال صياغة النصوص التطبيقية للقانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة أو مراجعة الأحكام التشريعية؛
 - ◀ تفعيل نظام معلوماتي يربط بين جميع الفاعلين في مجال الرياضة يتيح مراقبة أبرز المؤشرات الرياضية؛
 - ◀ التطوير المستمر للبنية التحتية الرياضية الكبرى ومرافق القرب؛
 - ◀ تنمية الاقتصاد الرياضي؛
 - ◀ تعزيز عمل الجامعات الملكية المغربية الرياضية والعصب الجهوية والجمعيات الرياضية، مع مواصلة الجهود لتعزيز حكامتها؛
 - ◀ تعزيز وتطوير رياضة المعاقين والتخصصات الباراء-أولمبية؛
 - ◀ إشراك جمعيات المشجعين ودعم تأطيرها لجعلها الشريك الرئيسي للحد من العنف خلال التظاهرات الرياضية.
- وقد تميزت سنة 2022 بتحقيق الإنجازات الرئيسية التالية:
- ◀ مواصلة تنفيذ المشاريع المدرجة في الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك في مجال الرياضة. ويتعلق الأمر أساسا بالقريتين الرياضيتين لطنجة والحسيمة؛
 - ◀ مواصلة تشييد البنية التحتية الرياضية في إطار الشراكات المختلفة: بناء ملاعب القرب وبناء الملاعب الرياضية والمراكز السوسيو-رياضية (النوع 1 و2)، وبناء وتجهيز القاعات الرياضية المتعددة الاختصاصات، وبناء مسابح (المسبح الأولمبي بالمجمع الرياضي مولاي عبد الله بالرباط) وتهيئة وتطوير المباني الرياضية؛
 - ◀ دعم الجامعات الملكية المغربية الرياضية للنهوض بالأنشطة الرياضية التي لا تزال متأثرة بتداعيات الأزمة الصحية كوفيد-19؛
 - ◀ الشروع في تنزيل الحماية الاجتماعية في مجال الرياضة، من خلال إدماج الرياضيين غير الأجراء في نظام التأمين الصحي الإجباري؛
 - ◀ تنظيم كأس إفريقيا لكرة القدم للسيدات التي أقيمت شهر يوليو 2022 بالمغرب؛
 - ◀ افتتاح أكاديمية الرجاء الرياضي الذي يعتبر مركزا للتدريب وتدريب كرة القدم بمدينة بوسكورة وذلك بدعم مالي من الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن الرياضة المغربية تألقت خلال سنة 2022، من خلال الإنجازات الرياضية التالية:
- ◀ تأهل المنتخب الوطني لكرة القدم لكأس العالم "قطر 2022" والتي ستقام في الفترة ما بين 20 نونبر و18 دجنبر 2022؛

- ◀ فوز نادي "الوداد الرياضي" في نهائي دوري أبطال إفريقيا، وبذلك وصل عدد الألقاب التي أحرزتها الأندية المغربية في هذه المسابقة إلى 7 ألقاب؛
- ◀ فوز "النهضة الرياضية البركانية" في نهائي كأس الاتحاد الإفريقي لكرة القدم، وبذلك يصل عدد الألقاب التي فازت بها الأندية المغربية في هذه المسابقة إلى 9 ألقاب؛
- ◀ تأهل المنتخب الوطني لكرة القدم سيدات تحت 17 سنة لكأس العالم التي نظمت بالهند في أكتوبر 2022؛
- ◀ فوز المنتخب الوطني لكرة القدم داخل القاعة بالبطولة القارية لكرة القدم داخل القاعة والتي نظمت في بانكوك بتايلاند؛
- ◀ فوز الفريق الوطني لكرة القدم للمكفوفين بكأس إفريقيا للأمم، والتي نظمت بالمغرب في شتنبر 2022.
- في إطار مواصلة الإجراءات المتخذة في مجال الرياضة، تتمثل أهم التدابير المبرمجة برسم سنة 2023 فيما يلي:
- ◀ مواصلة بناء وتهيئة البنيات التحتية الرياضية والتي تهتم بالأساس تأهيل مجمع الأمير مولاي عبد الله بالرباط ومشاريع أخرى مدرجة في الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك؛
- ◀ تجهيز البنيات التحتية الرياضية بالمعدات الرياضية على غرار القريتين الرياضيتين لطنجة والحسيمة؛
- ◀ مواصلة تنفيذ برنامج إنجاز 800 مركز سوسيو-رياضي للقرب بشراكة مع صندوق التجهيز الجماعي؛
- ◀ تنشيط الرياضة النسائية من خلال دعم مشاركة المنتخب الوطني في المسابقات القارية وتشجيع خلق مسالك رياضية نسائية داخل الأندية والجمعيات الرياضية؛
- ◀ الإرتقاء بمسارات ومسالك مشروع "رياضة ودراسة"، موضوع الاتفاقية الموقعة أمام جلالة الملك سنة 2018، لإعطاء نفس جديد للبرنامج التدريبي للرياضيين رفيعي المستوى (لاعب أولمبي، لاعبي كرة قدم...) من خلال إنشاء مسالك مدرسية متكاملة "رياضة ودراسة"، مخصصة أساسا للتلاميذ المزاولين لنشاط رياضي؛
- ◀ إطلاق الاستشارات الخاصة بتطوير نظام معلومات خاص بمجالات الرياضة؛
- ◀ مواصلة تنزيل ورش تحويل الأندية الرياضية الوطنية إلى شركات مجهولة الاسم؛
- ◀ افتتاح القريتين الرياضيتين لطنجة والحسيمة في وجه العموم؛
- ◀ استكمال إنجاز المنشآت الرياضية الأخرى بشراكة مع الجماعات الترابية.

III.4.13.1. إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للسجناء

تنفيذا للتوجيهات السامية لجلالة الملك وللأحكام الدستورية الهادفة إلى النهوض بحقوق السجناء وإعادة إدماجهم داخل المجتمع، تهدف الاستراتيجية المتعلقة بهذا المجال إلى تحقيق توافق تام بين الأمن والسلامة وإعداد السجناء لإعادة الإدماج. وترتكز هذه الاستراتيجية على خمسة محاور رئيسية هي:

◀ أنسنة ظروف الاعتقال:

من أجل تحسين ظروف الإيواء بالمؤسسات السجنية، تعتزم الحكومة بناء عدة مؤسسات سجنية جديدة. وفي هذا الإطار، سيتم القيام بالإجراءات الأساسية التالية:

- تقديم برنامج الطوارئ المتعلق بتحسين الوعاء العقاري المتعلق بالسجون الذي يروم بناء 22 مؤسسة سجنية وتهيئة 18 وتوسعة 9 أخرى من أجل التخفيف من حالة الاكتظاظ في المؤسسات السجنية وتحسين ظروف العمل، وذلك للرفع من نسبة الإيواء إلى 3 متر مربع عوض 2,52 متر مربع لكل سجين؛
- مواصلة تحسين الرعاية الطبية عبر تعميم المستوصفات والصيدليات على صعيد جميع المؤسسات السجنية وتجهيزها بالمعدات والأدوية والمستلزمات الطبية. وفي هذا الصدد، سيتم رفع معدل التأطير الطبي وشبه الطبي من أجل تلبية الحاجيات المتزايدة للمعتقلين خاصة فيما يتعلق بالاستشارات الطبية الوقائية؛
- تكريس مقاربة "حقوق الإنسان" عبر ضمان المعاملة الجيدة للسجناء بشكل يحفظ كرامتهم من خلال تعزيز الكفاءات الوظيفية لموظفي الأمن والحراسة المتعلقة باحترام المبادئ الدولية لحقوق الإنسان ومنع التعذيب. وفي هذا الإطار، سيتم وضع مساطر تتعلق بإيداع وجمع ومعالجة شكاوى السجناء وعائلاتهم.

◀ تعزيز برامج مواكبة السجناء لإعادة الإدماج:

من أجل مواكبة السجناء لإعادة إدماجهم في المجتمع بعد الإفراج عنهم، تم تنفيذ عدة برامج وأنشطة، لاسيما في مجالات التعليم، والتكوين المهني، والفن، والصناعة التقليدية، والأنشطة الثقافية، والرياضة، الخ. لهذه الغاية، تعمل الحكومة على تعزيز الشراكات مع الجهات المختصة بغية تشجيع السجناء على الانخراط في برامج التعليم ومحو الأمية ومن خلال القيام بعمليات التحسيس والتحفيز على الانخراط في هذه البرامج عبر استعمال مناهج تعليمية جديدة محفزة. وتهدف هذه البرامج إلى تحقيق نسبة 93% من السجناء المستفيدين من برنامج التعليم في أفق 2025 ونسبة 100% من السجناء المستفيدين من برنامج محو الأمية في أفق 2025. كما تولي الحكومة أهمية كبيرة للتكوين المهني، من خلال تحقيق هدف استفادة 76% من السجناء من برامج التكوين المهني في أفق 2025.

ومن أجل تحسين الولوج للتكوين الحرفي والفني وكذا للشغل، تم إجراء عدة تدابير منها تنظيم معارض لفائدة منتوجات وحدات الإنتاج بمختلف المؤسسات السجنية وتعزيز معدات الوحدات الموجودة حاليا وكذا البحث عن شراكات مع الهيئات المهتمة بهذا الشأن.

كما تواصل الحكومة إجراءات تعزيز الاتصال بالعالم الخارجي عبر تهييء قاعات الزيارة وإحداث وحدات للزيارة العائلية وتعميم نظام الهاتف الثابت وكذا إحداث وتهيئة فضاءات ثقافية ورياضية.

كما تعتزم الحكومة مواصلة دعم التأطير الديني والروحي والنفسي عبر الاستمرار في تنفيذ البرامج الوقائية والتأهيلية في المجال الديني وتعميم أماكن الصلاة في جميع المؤسسات السجنية وتنظيم مسابقات دينية وتثمين وتقوية أنشطة الوعظ والإرشاد الديني.

كما تم وضع مواكبة نفسية واجتماعية للنزلاء مع التكفل بالحالات الهشة وتطوير البحث في مجال علم الاجتماع وعلم النفس واعتماد أنشطة تتلاءم مع الحاجيات النفسية للسجناء.

◀ تعزيز الأمن والسلامة:

من أجل ضمان أمن وسلامة السجناء والمباني في المؤسسات السجنية، ستواصل الحكومة تجهيز المؤسسات السجنية بالمعدات الأمنية كأجهزة الكشف عن تسريب المواد المحظورة (سكاكين، وأجهزة الكشف عن المعادن) وأنظمة الاتصال اللاسلكية وأنظمة المراقبة بالفيديو.

كما ستواصل الحكومة تعزيز جهودها من خلال تجويد مقاربتها الأمنية والوقائية والزجرية.

◀ تعزيز الحكامة وتحديث الإدارة:

في إطار مواصلة تنزيل سياسة تحديث نمط تدبير المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، تتمثل أهم الإجراءات في:

- تثمين وتعزيز الرأسمال البشري عبر التكوين الأساسي والمستمر والمتخصص. ويبقى الهدف هو بلوغ 68% من نسبة الولوج للتكوين المستمر في أفق سنة 2025؛
- تعزيز تدابير الحكامة عبر نشر ثقافة الإنصاف القائمة على النوع والتخليق وتعزيز المراقبة الداخلية والتنسيق والتواصل وسياسة اللاتمرکز من أجل تدبير للقرب ناجع وفعال؛
- تطوير الإدارة الإلكترونية عبر تعميم نظام معلوماتي لاتخاذ القرار ورقمنة أساليب العمل وتبني التوقيع الإلكتروني للوثائق واعتماد نظام استقبال إلكتروني وتوفير بطائق بيوميتريّة لفائدة السجناء.

◀ دمج مقارنة النوع والبعد البيئي في تدبير المؤسسات السجنية:

تعمل الحكومة على تعزيز دمج مقارنة النوع في برامجها وتعزيز البعد البيئي في تدبير مختلف المؤسسات السجنية من خلال الإجراءات التي تهم مراعاة الحاجيات الخاصة للنساء عند استقبال ومعالجة الشكايات والرفع من تمثيلية المرأة في تقلد مناصب المسؤولية وتحسين عملية تجميع ومعالجة النفايات الصلبة وتفعيل اتفاقية الشراكة مع القطاع المكلف بالماء من أجل حماية المؤسسات السجنية من الفيضانات.

III.5.13.1. دعم قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

تندرج مختلف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير في إطار المحورين الرئيسيين التاليين :

◀ تحسين الظروف المادية والاجتماعية لأسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير، من خلال:

- التكفل بمصاريف التأمين الطبي الأساسي والتكميلي لفائدة قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير وذوي حقوقهم، حيث يبلغ عدد المستفيدين من التأمين الطبي الأساسي 11.324 مستفيدا وعدد المستفيدين من التأمين الطبي التكميلي 18.761 مستفيدا، بغلاف مالي سنوي يقدر بـ 53 مليون درهم؛

- دعم إحداث وتطور التعاونيات وإنجاز مشاريع اقتصادية لفائدة 71 مستفيدا برسم سنة 2022؛
- المساهمة في اقتناء الأراضي أو المساكن لفائدة المنتمين إلى أسرة المقاومة، حيث بلغ عدد المستفيدين 16 شخصا برسم سنة 2022؛
- تقديم مساعدة الإسعافات لفائدة 1.500 شخصا من قدماء المقاومين المحتاجين؛
- تقديم مساعدة مصاريف الدفن لفائدة أرامل قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، حيث بلغ عدد المستفيدات 300 أرملة برسم سنة 2022؛
- مواكبة ذوي حقوق قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير من خلال مبادرات لإنشاء مقاولات وتنظيم دورات تكوينية قصد تسهيل إدماجهم بالقطاعين العام والخاص.

◀ الحفاظ على الذاكرة التاريخية وأمجاد الكفاح الوطني ونشر قيم الوطنية وثقافة المواطنة الفعالة من خلال:

- مواصلة برنامج استرجاع الأرشيف الوطني للحقبة الاستعمارية (1912-1956) من الخارج والذي مكن منذ إنطلاقه سنة 2008 إلى غاية أواخر شهر يونيو من سنة 2022، من استرجاع 3.952.718 وثيقة من مجموع 20.000.000 وثيقة؛
- المساهمة في بناء وتجهيز فضاءات سوسيوثقافية للمقاومة في عدة أقاليم بالمملكة بشراكة مع المجالس الجهوية والإقليمية والجماعية وكذا مختلف وكالات التنمية، حيث بلغ عددها 101 فضاء إلى غاية أواخر شهر يونيو 2022؛
- تشييد المعالم التذكارية وتهيئة مقابر الشهداء للتعريف برموز المقاومة الوطنية؛
- نشر المؤلفات والمجلات المرتبطة بتاريخ المقاومة المغربية حيث بلغ عدد المؤلفات والمجلات المنشورة أو في طور النشر 59 مؤلف.

III.2. إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال دعم الاستثمار

- إدراكا منها لدور الاستثمار كرافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني، ستواصل الحكومة جهودها لتشجيع الاستثمار الخاص مع الاستمرار في دعم الاستثمار العمومي.
- وهكذا، ستحرص الحكومة على تنفيذ التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى اعتماد ميثاق جديد ومحفز للاستثمار قادر على خلق فرص الشغل وتسريع النمو الاقتصادي، وجعل بلدنا قطبا إقليميا ودوليا جذابا للاستثمار. وفي نفس السياق، ستتم مواصلة المجهودات لتعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، لاسيما من خلال تبسيط ورقمنة المساطر وتسهيل الولوج إلى العقار والدعم المالي لحاملي المشاريع.
- كما سيتم العمل على تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار وتشجيع المبادرة المقاولاتية، من خلال مواصلة تفعيل برنامج "فرصة" وتعزيز آليات الدعم لفائدة المقاولات، فضلا على تسهيل الولوج إلى التمويل.

من ناحية أخرى، ستواصل الحكومة جهودها لدعم الاستثمار العمومي من خلال مواصلة أورش البنية التحتية الكبرى والاستراتيجيات القطاعية.

III.1.2. تعزيز آليات دعم المقاولات وتشجيع الاستثمار الخاص

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى إدماج المغرب ضمن الاقتصاديات الصاعدة، تم إطلاق مجموعة من الإصلاحات والاستراتيجيات الرامية إلى إعطاء دينامية جديدة لتحسين مناخ الأعمال بالمملكة.

III.1.1.2. تحسين مناخ الأعمال وتحديث الإطار القانوني

III.1.1.2.1. تنزيل ميثاق الاستثمار الجديد

دعا جلالة الملك، في خطابه بمناسبة افتتاح البرلمان برسم الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشر، إلى وضع ميثاق تنافسي جديد للاستثمار وتنزيله في أقرب الآجال.

وفي هذا الصدد، وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، تمت المصادقة على مشروع القانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 13 يوليو 2022.

ويهدف مشروع القانون الإطار هذا إلى تعزيز أثر الاستثمار، من خلال إحداث مناصب شغل قارة وتقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة في جذب الاستثمارات.

كما يهدف إلى توجيه الاستثمار نحو القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز جاذبية المملكة من أجل جعلها قطبا قاريا ودوليا في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأيضا تحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار، والرفع من نسبة الاستثمار الخاص، الوطني والخارجي، في مجموع الاستثمارات المنجزة التي ما تزال متسمة بهيمنة الاستثمار العمومي.

ولتحقيق هذه الأهداف، يتمحور مشروع القانون-الإطار حول أنظمة دعم الاستثمار المكونة مما يلي:

◀ نظام الدعم الأساسي:

يشتمل الإطار التحفيزي المقترح في مشروع القانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار على نظام دعم أساسي للاستثمار، يتكون من:

- منح مشتركة لدعم الاستثمارات؛
- منحة إضافية للاستثمار تسمى "المنحة الترابية"، موجهة لدعم المشاريع المنجزة في بعض الأقاليم والعمالات، والتي ستحدد قائمتها بنص تنظيمي؛
- منحة إضافية أخرى للاستثمار تسمى "المنحة القطاعية" موجهة لدعم المشاريع المنجزة في المجالات ذات الأولوية، والتي ستحدد قائمتها بنص تنظيمي.

ويمكن أن تستفيد من نظام الدعم الأساسي، المشاريع الاستثمارية التي تصل أو تتجاوز قيمتها الإجمالية أو عدد مناصب الشغل القارة بها، العتبات التي ستحدد بنص تنظيمي.

◀ **آلية الدعم الخاصة المرتبطة بالمشاريع ذات الطابع الاستراتيجي إلى جانب تدابير خاصة للدعم موجهة إلى المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة وتلك الرامية إلى تشجيع تواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي.**

III.2.1.1.2. توطيد إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

تطبيقا للتعليمات الملكية السامية، عملت الحكومة، منذ سنة 2019، على إعداد وتفعيل الإصلاح العميق للمراكز الجهوية للاستثمار، وقد ركز هذا الإصلاح بشكل أساسي على توسيع مهام هذه المراكز، وتجويد حكامتها، وتعزيز قدراتها التدبيرية، وعلى إحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار لفحص ملفات الاستثمار وكذا تبسيط الإجراءات المرتبطة به.

وقد تم تكريس هذا الإصلاح بالأساس عن طريق المصادقة على القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، ونشره بالجريدة الرسمية سنة 2019، والذي مكن من تحويل هذه المراكز إلى مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. إضافة إلى ذلك، واكب إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار اعتماد رافعة رئيسية رقمية وذلك من أجل تسريع عملية الاستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية المرتبطة بها.

وفي هذا الإطار، أكد الخطاب الملكي الذي وجهه جلالة الملك إلى مجلس النواب بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشر، على أن المراكز الجهوية للاستثمار، مطالبة بالإشراف الشامل على عملية الاستثمار، في كل المراحل والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها، في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع، حتى إخراجها إلى حيز الوجود. وفي المقابل، ينبغي أن تحظى بالدعم اللازم، من طرف جميع المتدخلين، سواء على الصعيد المركزي أو الترابي.

III.3.1.1.2. مواصلة تنزيل القانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي

◀ إجراءات الإصلاح

شكلت التدابير الجبائية التي تضمنها قانون المالية لسنة 2022 اللبنة الأولى لمسلسل تنزيل أهداف الإصلاح الجبائي، وفق مقارنة تدرجية. وعلى نفس النسق، تدرج التدابير الجبائية المبرمجة في مشروع قانون المالية لسنة 2023 في إطار مواصلة تنزيل هذا الإصلاح وفقا لهذا القانون-الإطار.

وفي هذا السياق، تركز التدابير الجبائية ذات الأولوية المزمع تنزيلها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023 على ثلاثة محاور:

- مواصلة إجراءات الإصلاح الضريبي من أجل التحقيق التدريجي للأهداف الأساسية للقانون-الإطار، لاسيما:
 - التوجه التدريجي نحو اعتماد سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات، لاسيما بالنسبة للأنشطة الصناعية والتخفيض التدريجي لمعدلات الحد الأدنى للمساهمة؛
 - إحداث أنظمة ضريبية خاصة في مجال الضريبة على الدخل، تطبق على بعض المهن الحرة؛
 - تكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة من خلال إعادة النظر في النظام الجبائي المطبق على بعض المهن الحرة ومراجعة سعر الضريبة أو إعفاء بعض المنتوجات؛
 - الإبقاء، برسم سنوات 2023 و2024 و2025، على المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول؛
 - العمل على الملاءمة مع قواعد الحكامة الجيدة المعمول بها دوليا في مجال الجبايات وفقا للاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في هذا الإطار؛
 - مواصلة ترشيد التحفيز الضريبية في إطار تنزيل الأهداف الأساسية للقانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.
- تفعيل التزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي، لاسيما من خلال مراجعة النظام الضريبي المطبق على الأجراء والمتقاعدين برسم الضريبة على الدخل؛
- مواكبة المنشآت التي تواجه صعوبات في إطار توطيد الثقة المتبادلة مع المرتفقين وتسهيل المساطر من أجل تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت غير النشيطة وكذا تلك التي لا تحقق أي رقم أعمال.

◀ تدابير التحديث:

- تندرج إجراءات التحديث التي تم الشروع في تطبيقها خلال سنة 2022 وتلك المبرمجة بالنسبة لسنة 2023، في إطار إرساء نظام جبائي وطني جديد، يأخذ بعين الاعتبار المبادئ الدستورية التي تكرر القواعد العامة للعدالة الجبائية والحكامة الجيدة. وفي هذا السياق، تشكل تدابير ومشاريع الإصلاح والتحديث التالية، خارطة طريق لبلوغ الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بـ:
- تحسين جودة الخدمات المقدمة وترسيخ الثقة لدى المرتفقين، ومواصلة إجراءات التحول الرقمي للإدارة الجبائية وتعزيز الحكامة؛
 - تنويع التدابير الرامية إلى تعبئة الموارد الضريبية الضرورية للحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية؛
 - تشجيع الامتثال الضريبي من خلال تعزيز المراقبة الجبائية للتصريحات؛
 - توسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل.
- وتتمثل أهم إجراءات التحديث المبرمجة برسم سنة 2023 فيما يلي:
- تصميم نظام المعلومات الجغرافي لأغراض جبائية؛

- استكمال الرقمنة الضريبية، خاصة عبر:

- مواصلة صيانة وتطوير التطبيقات الخاصة بالنظام المندمج لفرض الضريبة؛
- مواصلة تبسيط وتحسين المساطر الداخلية، بهدف تسهيل رقمتها مع ضمان التحكم في المخاطر المحتملة؛
- مواصلة تطوير أنظمة تبادل المعلومات مع الشركاء والإدارات في إطار تطبيق القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية (الخزينة العامة للمملكة، وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، والمجلس الأعلى للحسابات، والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،...)
- مواصلة تعميم الخدمات الإلكترونية (السكن الاجتماعي،...)
- الربط بين النظام الإلكتروني لتدبير المنازعات وأنظمة باقي الشركاء الاستراتيجيين للإدارة الجبائية (البوابة الوطنية للشكايات "شكاية" ومؤسسة وسيط المملكة والمحاكم)؛
- مواكبة تعميم أداء الرسم المهني بطريقة الكترونية لدى المديرية العامة للضرائب وتطوير تبادل المعلومات مع الخزينة العامة للمملكة؛
- مواصلة تطوير تطبيق الهاتف النقال "ضريبتى".

- تشجيع الامتثال الضريبي، خاصة عبر:

- توسيع وظائف التطبيق الجهوي للرسائل التذكيرية؛
- التعميم التدريجي للتقارير التحليلية للتصاريح من أجل تحسين إمكانيات الكشف عن حالات النقص في الأداء؛
- تشجيع الامتثال الضريبي الطوعي، عبر التذكير بالآجال المهمة باستخدام الرسائل النصية القصيرة والبريد الإلكتروني وتطبيق "واتساب"، مع استهداف المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والملمزين المتخلفين عن السداد لأول مرة، على وجه الخصوص.

- دعم مهام وعاء وتحصيل الرسوم المحلية، خاصة عبر:

- توسيع نطاق التبادل الإلكتروني للمعلومات بين المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة من أجل تدبير أمثل للرسوم المحلية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين؛
- رقمنة إقرارات الرسم المهني.

- تحسين جودة الخدمات وتوطيد علاقة الثقة مع الملمزين والمرتفقين، لاسيما عبر:

- تعزيز استقلالية المرتفقين لاستعمال الخدمات الإلكترونية؛
- إضفاء الطابع المهني على نظام مساعدة الملمزين؛
- الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الملمزين وممثليهم المتعلقة بتحسين الخدمات الإلكترونية والاستقبال المباشر؛

- تنويع وسائل إخبار الملزمين باستعمال وسائل التواصل الحديثة (البريد الإلكتروني، والاتصالات الهاتفية، والرسائل النصية القصيرة...);
- ترسيخ حقوق والتزامات الملزم;
- تشجيع اعتماد آليات التسوية الودية في فض المنازعات الجبائية.
- **تحسين نظام الحكامة، خاصة عبر:**
 - التحكم في المخاطر المتعلقة بالتحصيل عبر تطوير وظائف تخزين البيانات ومعالجتها إلكترونياً وتعزيز تدابير الرقابة والسلامة على مستوى قباضات الإدارة الجبائية، وكذا من خلال اللجوء إلى المفوضين القضائيين من أجل ضمان سلامة عمليات التحصيل والرفع من فعاليتها;
 - تنظيم استبيانات لتقييم أداء الإدارة الجبائية في علاقتها مع الملزمين ومستوى جودة الخدمات;
 - الاستعانة بمحاميين متخصصين للدفاع عن الإدارة الجبائية أمام القضاء وإعادة هيكلة الوحدات المكلفة بالشؤون القضائية;
 - تعديل اتفاقيات الشراكة مع الأبنك ومتعهدي الخدمات.

III.4.1.1.2. تعزيز التفاعل بين القطاعين العام والخاص

في إطار الإصلاح العميق للقطاع العام، تم إطلاق أوراش مهمة بهدف تعزيز عمل ونجاعة المؤسسات والمقاولات العمومية، لاسيما عبر تحسين آجال الأداء وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

◀ تحسين آجال الأداء:

تفعيلاً للتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب 20 غشت 2018، تضع الحكومة تحسين آجال الأداء في صلب أولوياتها.

وفي هذا السياق، يشكل إحداث مرصد آجال الأداء باعتباره هيئة مسؤولة عن مراقبة ممارسات المقاولات فيما يخص آجال الأداء وعن نشر تقرير سنوي حولها، خطوة أساسية نحو تحسين مناخ الأعمال.

وترصد الخلاصات الرئيسية للتقرير السنوي الأول لمرصد آجال الأداء، الذي تم نشره في ماي 2021، انخفاضاً في آجال أداء القطاع العام، مكرساً بذلك المجهودات المبذولة من طرف الدولة في هذا الإطار بالرغم من السياق الصعب الناجم عن جائحة كوفيد-19.

• فيما يخص الدولة والجماعات الترابية:

بفضل الإصلاح الشامل لمنظومة آجال الأداء، الذي جسده المرسوم رقم 2.16.344 الصادر في 22 يوليو 2016، وكذا توعية مختلف الفاعلين المعنيين، شهدت آجال أداء الدولة والجماعات الترابية انخفاضاً ملموساً منذ الشروع في تنفيذ هذا الإصلاح سنة 2017.

وفي هذا الإطار، عرفت آجال أداء الصفقات العمومية للدولة والجماعات الترابية تحسنا ملحوظا، حيث انتقلت من 144 يوما في سنة 2016 إلى 39,83 يوما في سنة 2021.

وللحفاظ على هذه المكتسبات والاستمرار في تقليص آجال الأداء، تمت برمجة مجموعة من الإجراءات برسم سنة 2023، تهتم على الخصوص:

- تسريع مسلسل نزع الصفة المادية عن الطلبات العمومية عبر إرساء إجبارية التقديم الإلكتروني للعروض ورقمنة الضمانات؛
- التنزيل العملي لنزع الصفة المادية عن السلسلة المحاسبية والمالية للدولة.

• فيما يخص المؤسسات والمقاولات العمومية:

عرف متوسط آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية تحسنا ملحوظا خلال الخمس سنوات الأخيرة. حيث بلغ 36,1 يوما عند متم شهر يونيو 2022، أي بانخفاض قدره، على التوالي، 19,8 يوما و 23,9 يوما مقارنة بشهر دجنبر 2018 وبالنسبة للآجال القانونية المحددة في 60 يوما.

ويعزى تقليص آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية إلى مختلف الإجراءات التي تم اعتمادها لفائدة هذه المؤسسات والمقاولات فيما يخص المواكبة والمرونة والتحسيس ونزع الصفة المادية. ومن أهم هذه الإجراءات :

- تفعيل مرصد آجال الأداء؛
- النشر الربع سنوي لآجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية في الركن المخصص لهذا المرصد بالبوابة الإلكترونية لوزارة الاقتصاد والمالية؛
- مواكبة المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال تسريع التحويلات من الميزانية العامة وتسريع تسديد رصيد الدين المتراكم المتعلق بالضريبة على القيمة المضافة للمؤسسات والمقاولات العمومية المعنية؛
- تتبع شكايات الموردين المودعة من خلال البوابة الإلكترونية "آجال".

وبالنظر إلى تدهور آجال الأداء بين المقاولات، صادقت الحكومة خلال اجتماع المجلس الحكومي ليوم 29 شتنبر 2022 على مشروع قانون رقم 69.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، وذلك بهدف إرساء آلية للعقوبات المالية في حق المقاولات التي لا تحترم الآجال القانونية للأداء.

◀ تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

سيمكن دخول القانون رقم 46.18 حيز التنفيذ، الذي تم بموجبه تغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع نشر نصوصه التطبيقية، من إطلاق أشغال اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تضطلع بمهام ذات طابع استراتيجي، تتمثل في:

• تحديد استراتيجية وطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص

ستحدد هذه الاستراتيجية نطاق البرنامج الذي سيتمكن من تسليط الضوء على الأولويات الاستراتيجية وتحديد القطاعات المستهدفة لإعداد البرنامج السنوي و/أو متعدد السنوات للمشاريع.

• إعداد البرنامج الوطني للشراكة بين القطاعين العام والخاص

سيعتمد البرنامج الوطني لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المشاريع المحددة من قبل القطاعات الوزارية والمؤسسات والمقاولات العمومية على أساس معايير الأهلية.

• إعداد القرار المتعلق بتحديد عتبات الاستثمار والتي يكون فيما دونها التقييم القبلي اختياريًا:

تقوم اللجنة الوطنية للشراكة بين القطاعين العام والخاص، باعتماد عتبة الاستثمار التي يكون فيما دونها التقييم القبلي اختياريًا، بناء على خصوصيات كل نشاط قطاعي.

III.5.1.1.2. الإصلاحي الشمولي للطلبات العمومية

يتواصل الإصلاحي الشمولي للطلبات العمومية سعيًا إلى تكريس دور الصفقات العمومية كرافعة رئيسية للتنمية الاقتصادية وخلق القيمة المضافة وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز شفافية وفعالية ونجاعة تنفيذ النفقات. في هذا الإطار، يتم وضع اللامسات الأخيرة على مراجعة الإطار القانوني المنظم للطلبات العمومية، موازاة مع مشروع نزع الصفة المادية عن السلسلة المحاسبية والمالية، ويتعلق الأمر بـ:

◀ **إصلاح المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية:** تتمثل أهداف هذا المشروع في تعزيز إدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالتنمية المستدامة، في مجال الصفقات العمومية، واعتماد نظام موحد للصفقات العمومية يطبق على مصالح الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وتعزيز آلية الأفضلية الوطنية وتشجيع التشغيل واليد العاملة المحلية وإعادة توجيه آليات تقييم العروض من ثقافة العرض الأقل ثمنًا إلى منطق العرض الأفضل وتحديث مسطرة المشتريات العمومية إضافة إلى تقوية الآليات المتعلقة بتسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الصغيرة جدًا والمقاول الذاتي والتعاونيات واتحادات التعاونيات، إلى الصفقات العمومية؛

◀ **إحداث المرصد الوطني للطلبات العمومية:** يرمي إحداث هذا المرصد إلى تعزيز الشفافية في مجال الطلبات العمومية، خاصة، من خلال النشر المنتظم للبيانات والمؤشرات الكفيلة برصد وتتبع نجاعة الطلبات العمومية؛

◀ **مراجعة دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الخدمات المتعلقة بأعمال الدراسات والإشراف على الأشغال المبرمة لحساب الدولة:** يروم دفتر التحملات الجديد المسمى "دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الخدمات"، تعميم نطاقه ليشمل جميع صفقات الخدمات المبرمة لحساب الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية؛

◀ مراجعة الإطار القانوني المنظم للضمانات المالية المتعلقة بالصفقات العمومية: يهدف هذا المشروع إلى المواءمة مع المعايير الدولية المعمول بها في هذا المجال؛

◀ نزع الصفة المادية عن مساطر إبرام الصفقات العمومية وعن الضمانات المطلوبة في إطار هذه الصفقات: يندرج هذا المشروع في إطار مواصلة دينامية نزع الصفة المادية عن إجراءات ومساطر الطلبية العمومية. وفي هذا الصدد، تم استكمال إعداد مخطط نزع الصفة المادية عن الضمانات المؤقتة والنهائية، بالتشاور مع المجموعة المهنية للبنوك المغربية وصندوق الإيداع والتدبير.

III.6.1.1.2. تبسيط المساطر الجمركية ومكافحة الغش

تتمثل أبرز الإصلاحات وإجراءات التحديث التي قامت بها إدارة الجمارك في سنة 2022 والأوراش المبرمجة لسنة 2023 في ما يلي:

◀ المساهمة في الحد من آثار جائحة كوفيد-19 وفي الانتعاش الاقتصادي

تقوم استراتيجية إدارة الجمارك على المساهمة في تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الإنتاج الوطني، عبر تنفيذ التدابير والإجراءات التالية :

• تدابير لفائدة الفاعلين الاقتصاديين، خاصة عبر:

- تنشيط مشروع "EXPORT FACILE" لصالح المقاولين الذاتيين والتعاونيات من خلال إنشاء شبك وحيد للتصدير عبر شبكة الوكالات البريدية؛
 - مواكبة الفاعلين في القطاع غير المهيكّل في إطار مشروع منطقة الأنشطة الاقتصادية للفندق؛
 - تنشيط نظام المستودع الحر الخاص من خلال مواءمة أساليب التشغيل والترخيص للنظام المذكور، مما سيسمح للفاعلين المستفيدين بالحصول على منصات متطورة للتخزين والتوزيع.
- ولنفس الغاية، ستشهد سنة 2023 إطلاق مجموعة من الإجراءات التي تهم على وجه الخصوص تنزيل مختلف الاجراءات التعريفية وغير التعريفية التي تروم تشجيع الإنتاج المحلي وتصنيع منتجات بديلة ذات قدرة تنافسية.

• تدابير لصالح المغاربة المقيمين بالخارج والسياح الأجانب:

بعد سنتين من التوقف بسبب الأزمة الصحية الناجمة عن انتشار كوفيد-19، تم استئناف عملية "مرحبا" في يونيو 2022، حيث تطلبت تظافر جميع الجهود لضمان نجاحها في السياق الصحي السائد آنذاك. وتتعلق أهم التسهيلات الجديدة الممنوحة للمغاربة المقيمين بالخارج بـ:

- التمديد التلقائي لآجال تسوية القبول المؤقت للعربات إلى غاية 31 دجنبر 2022، والمنتھية خلال سنوات 2020 و2021 و2022؛
- السماح بتحويل السيارات المستوردة في إطار القبول المؤقت، بين غير المقيمين الذين يقطنون في بلدان مختلفة إذا كان المستفيد من الانتقال (المنتقلة إليه) هو نفسه مالك السيارة، إلى جانب إلغاء الإذن بالقيادة

إلى الخارج للسيارات الخاضعة لنظام القبول المؤقت، من قبل الزوج أو من قبل أصول أو فروع حامل بطاقة القبول المؤقت؛

- تبسيط ملف طلب المنفعة الضريبية المقدمة لتعشير السيارات من قبل المغاربة المقيمين بالخارج الذين يبلغون من العمر 60 سنة أو أكثر وتبرير الإقامة في الخارج لمدة 10 سنوات على الأقل، من خلال قبول أي مستند يبرر انتقال ملكية السيارة باسم المستفيد، بدلا من شهادة التسجيل؛
- تزويد أربع مراكز جمركية لاستقبال المسافرين، كمرحلة أولية (ميناء الناظور، والنواصر، وطنجة المتوسط، وباب سبتة)، بأجهزة الدفع الإلكترونية لتسهيل وتسريع عمليات سداد الرسوم والمكوس الجمركية.

◀ ترسيخ الرقمنة في المنظومة الجمركية:

تواصل إدارة الجمارك أورش رقمنة مساطرها الداخلية وكذلك تلك التي تستدعي تدخل شركائها لاسيما في إطار منظومة التجارة الخارجية، على وجه الخصوص عبر مواصلة رقمنة تبادل الوثائق عن طريق الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية PortNet وتنزيل مجموعة من الحلول الرقمية لمجموع المساطر الجمركية. ولنفس الغرض، ستشهد سنة 2023:

- دمج 12 وثيقة المتبقية على مستوى الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية PortNet؛
- إزالة الطابع المادي عن المساطر المتعلقة بطلبات التدخل والإصلاح داخل مناطق التسريع الصناعي؛
- المساهمة في ورش التجريد المادي لكل المساطر على مستوى ميناء طنجة المتوسط الذي تشرف عليه السلطة المينائية لطنجة المتوسط.

◀ مكافحة الغش والمساهمة في حماية وسلامة والحفاظ على صحة الأشخاص:

لمواجهة تزايد المخاطر وانتشار أساليب جديدة للغش، تواصل إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة جهودها للمراقبة عبر اتخاذ مجموعة من الاجراءات، خاصة:

- تعزيز آليات مكافحة التهريب وأنشطة شبكاته المنظمة، بالتعاون مع الأجهزة الأمنية وكذا آلية مكافحة التهريب من خلال إعادة تنظيم فيالق الجمارك على مستوى مناطق التهريب الحساسة؛
- اعتماد تقنيات جديدة في مختلف أشكال المراقبة؛
- إصدار البرنامج الوطني للمراقبة البعيدة انطلاقا من نظام التخليص الجمركي "بدر"؛

تتمثل الإجراءات المبرمجة بالنسبة لسنة 2023 في:

- رقمنة معالجة طلبات توثيق شهادات المنشأ وتعزيز اعتماد التقنيات الحديثة للمراقبة عن بعد؛
- الاستفادة بشكل أمثل من المزايا التي تتيحها آليات المراقبة الذكية، القائمة على تقنية "Blockchain" واستخدام التحليل التنبئي والتعلم الآلي في إدارة المخاطر الجمركية؛

- تنفيذ المشروع المتعلق بإنشاء نظام مخصص لمعالجة البيانات المسبقة عن الركاب الذين يمرون عبر المطارات المغربية والموجه لاستهداف المسافرين، وذلك بالتنسيق مع المديرية العامة للأمن الوطني.

◀ تحسين الإطار التنظيمي والحكامة وجودة الخدمات:

- مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية

انخرطت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة في مراجعة مندمجة لمدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة بغية تحسين تناسق ومقروئية عدد من مقتضياته.

في هذا الإطار، تتمثل أبرز التعديلات التي تم إجراؤها سنة 2022 في:

- استكمال أشغال تبسيط المسمية الجمركية؛
- إدراج أحكام في مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة تتعلق بمراقبة الأوراق التجارية ووسائل الأداء والأدوات المالية عند الدخول والخروج من المجال الترابي.
- من جهة أخرى، ستعرف سنة 2023 تنزيل مجموعة من الإجراءات والتدابير، أبرزها:
- تعزيز المراقبة الجمركية داخل مناطق التسريع الصناعي: تقديم اقتراح لإدراج مقتضى جديد في مدونة الجمارك تحت مسمى "الجزء السادس - المكرر مرتين- منطقة التسريع الصناعي" يهدف إلى تحديد نطاق هذا النظام في المدونة بالإضافة إلى صلاحيات أعوان الإدارة داخل هذه المنطقة؛
- مكافحة غسل الأموال: مقترحات لتعديل مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة بإدراج وسائل الأداء وتمكين موظفي الجمارك من تحرير المحاضر ومراقبة الأموال وضبطها في حالة الاشتباه في جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

• الحكامة وجودة الخدمات

ستتم مواصلة جهود تحسين جودة الخدمات برسم سنة 2023، خاصة عبر:

- إصدار نسخة جديدة من "ديوانتي" معززة بوظائف جديدة موجهة للمعشرين؛
- طرح تطبيق جديد (نسخة ويب وهاتف محمول) يتيح للأفراد تقدير الرسوم والمكوس الجمركية التي يتعين دفعها بالنسبة للبضائع المستوردة من حين لآخر مثل مشتريات التجارة الإلكترونية ذات الطابع غير التجاري (المنتجات المعدة للاستهلاك أو الاستخدام الشخصي)؛
- تعميم الدفع الإلكتروني للمستحقات الجمركية وإرساء وسائل جديدة للدفع الإلكتروني، ويتعلق الأمر بدعوة المزيد من البنوك لدمج دفع المستحقات الجمركية عبر منصات الدفع الإلكترونية وجعل المزيد من المستحقات الجمركية مؤهلة للدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى توسيع استخدام أجهزة الدفع الإلكترونية إلى مراكز جمركية أخرى (بالإضافة إلى الأربعة المجهزة حالياً).

III.2.1.2. تيسير الولوج إلى التمويل

قامت الحكومة، خلال السنوات الأخيرة، بإنجاز إصلاحات هامة في القطاع المالي، لاسيما من خلال إحداث آليات للدعم والضمان لتيسير ولوج المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة إلى التمويل. وسيمكن تنويع مصادر تمويل هذه الفئة من المقاولات من الاستفادة الكاملة من إمكانياتها، وبالتالي ضمان تعزيز قدراتها الإنتاجية وخلق القيمة المضافة.

III.2.1.2.1. الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي

تهدف الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي إلى تحديد رؤية مشتركة وتوجهات وطنية للحد من الفوارق المستعصية في الولوج للخدمات المالية، وذلك بغية جعل الشمول المالي عاملا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشمل هذه الاستراتيجية عددا من الإجراءات ومشاريع الإصلاح التي تهدف إلى ضمان النمو الشامل للسوق المالي. ويتعلق الأمر على الخصوص بـ:

◀ تفعيل صندوق ضمان التمويل الأصغر:

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وبالإضافة إلى برنامج "انطلاقة" الذي تم إطلاقه أمام جلالة الملك في فبراير 2020، تم إحداث صندوق ضمان يسمى "صندوق ضمان التمويل الأصغر" والذي فوض تدبيره إلى الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولات.

ويشكل إحداث هذا الصندوق امتدادا للتدابير التي تهدف إلى التخفيف من آثار الأزمة الناجمة عن كوفيد-19 وتأثيراتها على أنشطة مؤسسات القروض الصغرى. كما يهدف هذا الصندوق، الذي رصد له 650 مليون درهم، إلى وضع آلية ضمان خاص بالتمويل الأصغر لفائدة الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل، والذي سيسمح لمؤسسات القروض الصغرى بمنح المزيد من القروض بهدف تعزيز تمويل المقاولات الصغيرة جدا مع تحسين الشروط المالية المطبقة من طرف المؤسسات والرفع من مبلغ التمويل المتاح.

تميزت سنة 2021 بمنح 199.386 قرضا صغيرا لفائدة الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل من طرف مؤسسات القروض الصغرى، أي ما يعادل 1,7 مليار درهم. وقد سجلت التزامات الدولة في سنة 2021 حجم قروض ممنوحة بلغت 4,1 مليار درهم.

◀ مشروع القانون المتعلق بمكاتب المعلومات الائتمانية:

في إطار تجويد الإطار القانوني المتعلق بنشاط مكاتب المعلومات الائتمانية، عبر توسيع مجال تطبيقه ليشمل البيانات البديلة (الهاتف المحمول، الماء والكهرباء، إلخ) المتعلقة بالأشخاص الذاتيين والاعتباريين، تمت صياغة مشروع قانون خاص بهذا النشاط.

وسيسمح اعتماد مشروع هذا القانون بتحسين شروط الائتمان ومنح القروض، وسيتعزز بالتالي الشمول المالي من خلال توفير المعلومات التي ستمكن مؤسسات الائتمان من التقييم الأمثل للمخاطر الائتمانية للمقترضين المحتملين.

III.2.1.2. تمويل المقاولات الناشئة والمبتكرة

تشكل الدينامية التي تميز بيئة المقاولات الناشئة ثمرة للجهود التي تبذلها السلطات العمومية، لاسيما من خلال مشاريع هامة مثل برنامج "Innov Invest"، الذي تم إطلاقه سنة 2017 بالتعاون مع البنك الدولي.

وتتمثل الإجراءات الرئيسية المتخذة في هذا الصدد، فيما يلي:

◀ تفعيل القانون رقم 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني:

تعتبر المصادقة على القانون رقم 15.18 المتعلق بالتمويل التعاوني خطوة مهمة في سياق استراتيجية السلطات العمومية الهادفة لتعزيز الشمول المالي وتسهيل ولوج الشباب حاملي المشاريع لتمويل يلائم احتياجاتهم ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا تعبئة الادخار الجماعي نحو فرص جديدة.

◀ صندوق المقاولات الناشئة « Innov Invest » والمستثمرون الراعون:

مكن صندوق Innov Invest من خلق دينامية جديدة على مستوى قطاع المقاولات المبتكرة وذلك عبر استقطاب المستثمرين الخواص وتعزيز مساهمتهم في تمويل هذه الفئة من النسيج المقاوالاتي. في هذا الإطار، تم إحداث ثلاث صناديق للاستثمار Azur Innovation Fund، و SEAF Morocco Growth Fund و Maroc Numeric Fund II، مكنت من تعبئة أكثر من 450 مليون درهم من الرساميل الخاصة من لدن المستثمرين المحليين والدوليين، بالإضافة إلى 16 وحدة للمواكبة من أجل دعم المقاولين خلال المراحل الأكثر أهمية والمتعلقة بإنشاء مشاريعهم وبدء تشغيلها. تم، برسم النصف الأول من سنة 2022، منح حوالي 260 مليون درهم لصالح أكثر من 460 مقالة وصاحب مشروع من خلال مختلف آليات التمويل التي يوفرها صندوق Innov Invest (الإعانات، قروض الشرف، الرأسمال، إلخ) فيما تمكن أكثر من 900 مقال من الاستفادة من المواكبة في إطار نفس البرنامج.

وستتم مواصلة الجهود من أجل مواكبة فئة المستثمرين الراعين بغرض تشجيعهم على الاضطلاع بدور هام في تمويل هذه المقاولات، خاصة في مراحل نموها الأولى، وذلك من أجل تعزيز مساهمتهم في تمويل أصحاب المشاريع المبتكرة. وسيستفيد "المستثمرون الراعون" من مساعدة تقنية من أجل مواكبتهم في هيكلة شبكاتهم وتصنيفها.

III.2.1.2. تمويل المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

من أجل مواكبة الاستئناف التدريجي للنشاط في مختلف قطاعات الاقتصاد وخلق الظروف المواتية لانتعاش ما بعد أزمة كوفيد-19، واصلت السلطات العمومية دعم القطاعات الاقتصادية من أجل استعادة زخمها وتحسين شروط تمويل المقاولات الصغيرة جدا والمقاولات الصغرى والمتوسطة من خلال آليتي "ضمان إقلاع للمقاولات الصغيرة جدا" و"ضمان إقلاع".

منذ تفعيل هذه الآليات وإلى غاية ممت ماي 2022، استفاد 50.372 مشروعا من منتج "إقلاع المقاولات الصغيرة جدا" و"ضمان إقلاع"، بإجمالي قروض ممنوحة بلغ 45,76 مليار درهم، أي بحجم التزامات بقيمة 40,38 مليار درهم:

- ◀ آلية "ضمان إقلاع للمقاولات الصغيرة جدا"، استفاد منها ما لا يقل عن 42.049 مشروعا بإجمالي قروض ممنوحة بلغ 6,4 مليار درهم، وبحجم التزامات بقيمة 6,09 مليار درهم؛
- ◀ آلية "ضمان إقلاع"، استفاد منها 8.323 مشروعا بحجم قروض مضمونة ناهز 39,36 مليار درهم، فيما بلغت الضمانات الممنوحة 34,29 مليار درهم. (تشمل هذه الأرقام ضمان إقلاع الفندقي وضمان إقلاع الانعاش العقاري).

III.4.2.1.2. البرنامج المندمج للدعم والتمويل المقاولاتي

يستهدف "صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية" بشكل أولوي الفئات الواردة في خطاب جلالة الملك بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية العاشرة، وهي المقاولات الصغيرة جدا والشباب حاملي المشاريع وكذا دعم الصادرات، مع الاستمرار في دعم فئات المقاولات التي تستفيد حاليا من أدوات الدعم العمومي.

وفي هذا الصدد، يشمل "صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية" كلا من أدوات الضمان القائمة قبل إحداثه وعروض الدعم الجديدة المخصصة للفئات المستهدفة المذكورة. ويتعلق هذا العرض الجديد بشكل أساسي بما يلي:

- ◀ آليات ضمان القروض التي يمكن أن تصل إلى 80% من مبلغ القرض وكذلك آليات تمويل مباشر لفائدة المستفيدين من عروض "انطلاقة"؛
- ◀ تطوير عرض متكامل لمواكبة حاملي المشاريع قبل وأثناء وبعد إنشاء مقاولاتهم؛
- ◀ تعزيز خدمات القرب لتحسين جودة الخدمات المقدمة من حيث آجال معالجة الملفات، والمرونة، وأنشطة القرب.

فيما يتعلق بإنجازات البرنامج، بلغت القروض الممنوحة في إطار برنامج "انطلاقة"، منذ بدايته وإلى غاية متم غشت 2022، ما مجموعه 8,2 مليار درهم، بعدد إجمالي للقروض بلغ 49.882 قرضا.

وقد شكلت القروض المخصصة للاستثمار نسبة 93% من الحجم الإجمالي للقروض مقابل 7% فقط للتسيير.

وستمكن التمويلات الملتزم بها من خلق استثمارات بغلاف مالي إجمالي قدره 14,98 مليار درهم وبالتالي المساهمة في إحداث 105.665 فرص شغل مباشرة.

III.5.2.1.2. نظام تسهيل الولوج إلى التمويلات التشاركية

يغطي عرض دعم التمويلات التشاركية، الذي تسيره "دعامة تمويل" (النافذة التشاركية لـ "تمويلكم")، مختلف آليات الدعم لفائدة الشركات والأفراد التالية:

- ◀ ضمان إسكان: صندوق ضمان التمويلات الممنوحة من طرف البنوك والنوافذ التشاركية لصالح الأفراد من أجل تسهيل الولوج للسكن. يقدم هذا الصندوق منتجي ضمان "فوكاريم إسكان" و "فوكالوج إسكان" لفائدة فئات محددة من المستفيدين.

◀ **ضمان مقالة:** صندوق ضمان التمويلات الممنوحة من طرف البنوك والنواخذ التشاركية لصالح المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، يشمل المنتجين التاليين:

- **ضمان دين (ما يعادل ضمان استثمار):** يستهدف المقاولات التي يزيد رقم معاملاتها عن 10 مليون درهم أو التمويلات التي تفوق 1 مليون درهم مع ضمان بنسبة 60%.
- **ضمان مباشر (ما يعادل ضمان إكسبريس):** يستهدف المقاولات التي يصل رقم معاملاتها إلى 10 مليون درهم أو التمويلات التي تقل عن 1 مليون درهم مع ضمان بنسبة 70%.

◀ صندوق التمويل المشترك

بعد الانطلاقة التي تزامنت مع سياق صعب بفعل الآثار الناجمة عن الأزمة المترتبة عن جائحة كوفيد-19، واصل "دعامة تمويل" تطوير نشاطه خلال سنة 2021 التي تعد أول سنة للنشاط الكامل.

وإلى غاية متم يونيو 2022، سجل النشاط الإجمالي لنافذة « دعامة تمويل » التزاما إجماليا قدره 315 مليون درهم يتعلق بحجم تمويل إجمالي يناهز 546 مليون درهم.

وقد بلغ حجم التمويلات الممنوحة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة والمضمونة من قبل صندوق "ضمان مقالة" ما مجموعه 394 مليون درهم وحجم التزام إجمالي يقدر بـ 237 مليون درهم.

وفيما يتعلق بضمان تمويلات السكن لصالح الأفراد، بلغ حجم التمويلات المعبئة في إطار "ضمان إسكان" ما قدره 151 مليون درهم وحجم التزام قدره 75 مليون درهم.

III.6.2.1.2. تنوع وتحديث أدوات دعم وتمويل الاقتصاد

في إطار تطوير السوق المالية وتعزيز دورها في تمويل الاقتصاد، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية لتلبية انتظارات الفاعلين والسوق. وتتمحور هذه الإجراءات، على وجه الخصوص، حول:

◀ مراجعة الإطار القانوني المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال:

يهدف تعديل القانون 41.05 المتعلق بهيئات توظيف الأموال بالمجازفة بشكل أساسي إلى الرفع من جاذبية الإطار القانوني والتنظيمي، بالنسبة للمستثمرين والمقاولات والمسيرين، على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك من خلال الاستفادة من الخبرة والدروس المستخلصة من تطبيق القانون الحالي مع استلهم أفضل الممارسات الدولية لاعتماد إطار قانوني ملائم للاحتياجات الاقتصادية لبلادنا.

◀ هيئات التوظيف الجماعي العقاري

تواصل منظومة هيئات التوظيف الجماعي العقاري ديناميتهما القوية بصافي أصول بلغ 37,5 مليار درهم حتى متم شهر يوليو 2022، أي بمعدل زيادة 74% منذ بداية السنة.

وقد ارتفع عدد هيئات التوظيف الجماعي العقاري المعتمدة ليصل إلى 35 هيئة بنهاية شهر يونيو 2022 مقابل 21 هيئة عند نهاية سنة 2021، أي بزيادة 14 هيئة إضافية في ظرف ستة أشهر. كما بلغ حجم الأصول المتداولة 29,4 مليار درهم.

◀ **سندات القرض المؤمنة:**

تشكل سندات القرض المؤمنة، سندات تصدرها مؤسسات الائتمان وصندوق الإيداع والتدبير ويستفيد حاملوها من الضمانة المتكونة من محفظة ديون بنكية عقارية أو ديون قروض الجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية. وبالنظر إلى الخصائص الجوهرية لسندات القرض المؤمنة والمزايا التي تتيحها على مستوى تدبير الأصول والخصوم التي يستفيد منها حاملوها، تمثل هذه السندات توظيفا ذا جودة وقليل المخاطر ويستجيب لحاجيات المستثمرين من الأدوات المالية طويلة الأجل وذات نسب ثابتة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم نشر القانون رقم 94.21 المتعلق بسندات القرض المؤمنة، المحدد للنظام القانوني المطبق على هذه السندات، بالجريدة الرسمية بتاريخ 01 شتنبر 2022.

◀ **استكمال الإطار التنظيمي المتعلق لشهادات الصكوك**

في إطار تطوير أنشطة التمويل التشاركي في المغرب، خاصة أدوات التمويل التشاركي في سوق الرساميل، تم تعديل القانون رقم 33.06 المتعلق بتسديد الأصول في سنة 2018، من أجل إدخال مختلف فئات شهادات الصكوك.

منذ أول إصدار للصكوك "الإجارة" السيادية بتاريخ 5 أكتوبر 2018، واصلت الحكومة جهودها لتعزيز الترسنة القانونية المحددة للخصائص التقنية لصكوك الاستثمار والتمويل.

وفي هذا السياق، تميزت سنة 2022 بإصدار المجلس العلمي الأعلى للآراء المطابقة بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بشهادات صكوك المشاركة والمضاربة والوكالة والمرابحة والسلم والإستصناع.

III.1.2.3. إنعاش الاستثمار الخاص**III.1.3.1.2. تفعيل "صندوق محمد السادس للاستثمار"**

في إطار مخطط الإقلاع الاقتصادي لما بعد جائحة كوفيد-19، أعطى جلالة الملك توجيهاته السامية لاتخاذ سلسلة من الإجراءات والإصلاحات الاستراتيجية، حيث تم وضع برنامج إقلاع اقتصادي طموح خصص له غلاف مالي قدره 120 مليار درهم وهو ما يمثل 11% من الناتج الداخلي الخام. وسيتم ضخ هذا المبلغ في الاقتصاد الوطني من خلال 75 مليار درهم، كقروض مضمونة من طرف الدولة لفائدة كل شرائح المقاولات بما فيها المؤسسات والمقاولات العمومية و45 مليار معبأة من طرف "صندوق محمد السادس للاستثمار"، منها 15 مليار درهم تم رصدها من ميزانية الدولة.

وفي هذا الصدد، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى إنجاح تنزيل هذا الورش، حيث تم إجراء مشاورات تمهيدية مع عدد من المانحين من أجل توفير دعم تقني خاص لهيكلية الصندوق، وتحديد المستثمرين المحتملين ومتطلبات الاستدامة وتجويد الإطار القانوني لأدوات التمويل بغية ملاءمتها بشكل أفضل مع حاجيات المستثمرين المغاربة والأجانب.

علاوة على ذلك، تم إطلاق إصلاحات لتقوية الإطار القانوني والتنظيمي لعمليات رأسمال الاستثمار مع تحديد المتطلبات القبلية التي ستسمح للصندوق وشركائه الدوليين والوطنيين من الاستثمار بفعالية في القطاعات المستهدفة

وذلك عن طريق الأدوات المالية المناسبة. ويتعلق الأمر بالمراجعة الجارية لقانون هيئات التوظيف الجماعي للرأس مال من أجل التوفر على إطار أكثر مرونة لتسهيل عملية الاستثمار في صناديق رأس مال الاستثمار وتوسيع عرض الأدوات المالية التي يوفرها قانون التسييد عبر إدخال حلول لتمويل مشاريع البنيات التحتية (سندات المشاريع) والمقاولات الصغرى والمتوسطة (صناديق الدين).

بالإضافة إلى ذلك، تمت مباشرة عملية تعبئة الشركاء والمستثمرين عبر عقد اجتماعات عمل تهدف إلى تقديم تصور أولي لهيكل الصندوق وإشراك كافة الفاعلين في عملية بناء هذا التصور وخلق حوار رفيع المستوى بين الأطراف المعنية للتمكن من تحديد انتظاراتها وبلورة مساهماتها في هذا الإطار.

هذا وقد تم تعيين المدير العام لهذا الصندوق خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 18 أكتوبر 2022.

III.2.3.1.2. تشجيع وتعبئة استثمارات القطاع الخاص

يعتبر تحفيز الاستثمار الخاص أحد العناصر الأساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني ورافعة لنمو قوي ومدمج بالمغرب. وعيا منها بهذا الرهان، عقدت لجنة الاستثمارات، برئاسة السيد رئيس الحكومة، عدة اجتماعات خلال هذه السنة من أجل دراسة وتتبع منتظم للمشاريع الاستثمارية المقدمة في جدول أعمالها وذلك لتفادي ومعالجة الصعوبات التي يمكن أن تؤخر إنجاز المشاريع. وتلعب اللجنة المذكورة دورا مهما في تسهيل قرار الاستثمار، وتشجيع المبادرة العمومية والخاصة من أجل الاستثمار.

علاوة على ذلك، تلعب هذه اللجنة دورا مهما في تسهيل عملية الاستثمار بالمغرب، حيث تقوم خلال اجتماعاتها بمناقشة الإشكاليات المطروحة والتي تخص تحفيز الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال من أجل إطلاق الإمكانيات التنموية للاستثمارات في جميع أنحاء التراب الوطني. وهكذا، عقدت لجنة الاستثمارات، برسم سنة 2021، خمس اجتماعات وصادقت على 93 مشروعا استثماريا بمبلغ مالي إجمالي يقدر بـ 36 مليار درهم، من شأنها إحداث حوالي 8.000 منصب شغل قار ومباشر. وقد احتل قطاع الطاقة وقطاع التعليم العالي المرتبة الأولى بحوالي 48% من الاستثمارات المقترحة إنجازها. فيما احتل قطاع السياحة والترفيه المرتبة الثانية بـ 18% وقطاع الصناعة المرتبة الثالثة بـ 15% من مجموع الاستثمارات المزمع تنفيذها.

عند متم شهر شتنبر 2022، عقدت لجنة الاستثمارات ثلاث اجتماعات، صادقت من خلالها على 34 مشروع اتفاقية وملاحق اتفاقيات الاستثمار بقيمة إجمالية تقدر بحوالي 24,6 مليار درهم، والتي ستمكن من إحداث أكثر من 10.000 منصب شغل مباشر وغير مباشر.

◀ حصيلة لجنة الاستثمارات المنعقدة إلى نهاية شتنبر 2022

• توزيع الاستثمارات حسب القطاعات:

تتوزع الاستثمارات حسب القطاعات كالتالي:

- يحتل قطاع التعليم المرتبة الأولى باستثمارات بلغ حجمها 6 مليار درهم، بنسبة تقارب 25% من مجموع الاستثمارات المبرمجة؛

- يأتي قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية باستثمارات يبلغ حجمها 5,6 مليار درهم، أي ما يناهز 23% من الاستثمارات المبرمجة؛
- يحتل قطاع الصناعة المرتبة الثالثة بما مجموعه 5,1 مليار درهم، بما يقارب 21% من مجموع الاستثمارات المبرمجة.

• توزيع الاستثمارات حسب المصدر:

تمثل المشاريع ذات الرأسمال الوطني غالبية المشاريع المزمع تنفيذها، باستثمارات يبلغ حجمها 11 مليار درهم أي بنسبة تقارب 44%.

وتأتي الاستثمارات المنجزة في إطار الشراكات، في المرتبة الثانية بما مجموعه 10,34 مليار درهم، أي بنسبة 42% من مجموع الاستثمارات المبرمجة، متبوعة بالاستثمارات الإماراتية في المرتبة الثالثة بقيمة 1,58 مليار درهم، أي حوالي 6% من الاستثمارات المزمع إنجازها.

• توزيع الاستثمارات حسب جهة الاستقرار:

يظهر توزيع الاستثمارات حسب جهة الاستقرار أن جهة الرباط- سلا- القنيطرة تأتي في الصدارة بـ 8,34 مليار درهم أي بنسبة 34% من مجموع الاستثمارات المزمع إنجازها.

وتأتي المشاريع المزمع إنجازها بعدة جهات من المملكة في المرتبة الثانية بما مجموعه 5,68 مليار درهم بنسبة تقارب 23%، فيما تحل جهة الدار البيضاء-سطات في المرتبة الثالثة باستثمارات تقدر بـ 4 مليار درهم، بنسبة تقارب 16%، متبوعة بجهة سوس-ماسة، باستثمارات تبلغ 53,2 مليار درهم.

III.4.1.2. تعزيز آليات دعم المقاولات

III.1.4.1.2. برنامج "فرصة": برنامج طموح وخلاق لتشجيع المبادرة المقاولاتية

تحت القيادة السامية لجلالة الملك ومن أجل دعم المبادرة الخاصة، أجمعت السلطات العمومية على توحيد مجهوداتها من أجل تنزيل برنامج "فرصة" لدعم تطوير المبادرة المقاولاتية ودعم الإدماج الاقتصادي خصوصا للنساء والشباب.

ويأتي هذا البرنامج لدعم وتكميل المبادرات التي تم إعطاء انطلاقها مؤخرا خصوصا برنامجي "انطلاقة" و"أوراش"، مع تعبئة النظم المتواجدة (الحاضنات، ومؤسسات القروض الصغرى،...). من جانب آخر، فإن برنامج فرصة يبقى مفتوحا في وجه الجميع حسب منطق الاستهداف الشامل مع وضع شروط مرنة للانتقاء.

كما يهدف برنامج "فرصة" إلى مواكبة وتمويل 10.000 حامل مشروع برسم سنة 2022 وذلك في جل القطاعات الاقتصادية (السياحة، والصناعة التقليدية، والصناعة، والرقمنة، والتجارة، والتجارة الإلكترونية، والثقافة، والرياضة، والابتكار، والتعليم، والصحة، وغيرها). ويراعي تصميم برنامج "فرصة" مبادئ العدالة المجالية ومقاربة النوع. أما على المستوى الميزانياتي، فقد تم تخصيص مبلغ 1,25 مليار درهم برسم سنة 2022 لتنزيل برنامج "فرصة".

تتمثل المواكبة التي يقدمها هذا البرنامج في التكوين في زيادة الأعمال لفائدة جميع المشاريع المنتقاة، وكذا احتضان 20% من المشاريع الواعدة بتعاون مع حاضنات يتم انتقاءها على المستوى المحلي. كما يستفيد المنتقون من تمويل يشمل "قرض شرف" بمبلغ أقصاه 100.000 درهم بما فيه دعم تلقائي قدره 10.000 درهم لكل مشروع تم انتقاؤه.

من أجل تشجيع المبادرة المقاولاتية والمقاولة في إطار الاقتصاد المهيكل فإن حاملي المشاريع لديهم خيار تقديم المشاريع بصفتهم مقاولين ذاتيين، أو تعاونيات أو مقاولات صغيرة جدا حديثة الإنشاء أو يقل عمرها عن ثلاث سنوات.

في إطار مواكبة هذا المسار، تم إشراك القطاع الخاص من أجل احتضان المشاريع وكذا تقديم المواكبة المالية. وهكذا، فقد تم اختيار 12 حاضنة محلية لتغطية جميع جهات المملكة. كما تم توقيع 12 عقد مع مؤسسات القروض الصغرى من أجل تأمين المواكبة المالية لحاملي المشاريع.

تم إيداع الترشيحات بخصوص برنامج "فرصة" على مستوى المنصة المخصصة لهذا الغرض. إلى غاية 17 أكتوبر 2022، تم اختيار أزيد من 38.000 مرشح من طرف لجان الانتقاء الجهوية من بين 168.632 ملف للترشيح تم إيداعها، بما فيها 20.000 في مرحلة التكوين وأزيد من 10.000 مرشح تم انتقاؤهم للاستفادة من قرض الشرف وكذا الدعم المباشر.

جدير بالذكر أنه من أصل كل المشاريع المنتقاة، حوالي 20% تم تقديمها من طرف نساء، كما أن متوسط احتياجات تمويل المشاريع يعادل 93.000 درهم، بما فيها دعم قدره 10.000 درهم.

III.2.4.1.2. مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة

بلغ عدد المشاريع المستفيدة من دعم الاستثمار والدعم التقني والمواكبة 2.531 مشروعا سنة 2021، بزيادة تقدر بـ 209% مقارنة مع سنة 2020 (819 مشروعا برسم سنة 2020) وبزيادة تقدر بـ 383% مقارنة مع سنة 2019 (524 مشروعا برسم سنة 2019).

- ◀ فيما يتعلق بدعم الاستثمار، تمت مواكبة 232 مشروعا استثماريا، مكنت من تعبئة استثمار إجمالي يقدر بـ 3,9 مليار درهم وإحداث 29.249 منصب شغل مباشر وغير مباشر منها 15.342 منصب شغل مباشر تم الالتزام به؛
- ◀ أما بخصوص المواكبة والدعم التقني، بلغ برسم سنة 2021 عدد مشاريع الاستشارة والمواكبة التقنية لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة 2.299 منها 287 لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

ويمكن تلخيص حصيلة هذين البرنامجين، برسم سنة 2022 وإلى غاية منتصف شهر شتنبر، كالآتي:

- ◀ بخصوص دعم الاستثمار، بلغ عدد المشاريع الاستثمارية التي تمت مواكبتها ما يناهز 150 مشروعا، مكنت من تعبئة استثمار إجمالي يقدر بـ 2,8 مليار درهم وإحداث 24.944 منصب شغل مباشر وغير مباشر منها 10.357 منصب شغل مباشر تم الالتزام به؛

أما بخصوص المواكبة والدعم التقني، بلغ عدد مشاريع الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ما مجموعه 467 مشروعا.

III.3.4.1.2. برامج دعم الابتكار الصناعي

تم التوقيع سنة 2022 على اتفاقية تهدف إلى وضع برنامج "تطوير-للبحث والتطوير والابتكار" لدعم مشاريع البحث والتطوير والابتكار، التي تنفذها المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الناشئة والمقاولات الكبرى في القطاعات الصناعية وذلك بهدف تعزيز تنافسيتها وتحسين أدائها.

توفر هذه الاتفاقية للمقاولات المؤهلة عرضا متكاملًا يهدف إلى دعمها على مدى جميع مراحل عملية البحث والتطوير وإنتاج النماذج الأولية قبل التصنيع وإطلاق المرحلة التجريبية للتصنيع. وعليه، يتمحور برنامج الدعم حول مكونين: دعم ومواكبة مشاريع البحث والتطوير والابتكار، وكذا دعم الاستثمار التكنولوجي في المرحلة التجريبية. ويطمح هذا البرنامج إلى مواكبة ما لا يقل عن 100 مشروع مؤهل سنويا، خلال الفترة 2022-2025، بغلاف مالي سنوي يقدر بـ 300 مليون درهم.

III.2.2. مواصلة الجهود الاستثماري العمومي

III.1.2.2. تدبير الموارد المائية: ورش في صلب أولويات الحكومة

وفقا للتوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي الموجه إلى البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة بتاريخ 14 أكتوبر 2022، ستولي الحكومة أهمية قصوى لمعالجة إشكالية تدبير الموارد المائية.

وهكذا ستعمل الحكومة على مضاعفة الجهود لرفع التحديات الملحة والمستقبلية لهذه الإشكالية وذلك وفق مقاربة متعددة الأبعاد تعتمد أساسا على ترشيد استعمال الماء والتدبير الأمثل للطلب بالموازاة مع ما يتم إنجازه في مجال تعبئة الموارد المائية.

III.1.1.2.2. التدابير الاستعجالية لتأمين التزويد بالماء الشروب

على إثر الوضعية المائية الحرجة الذي تعرفها المملكة، تم وضع برنامج استعجالي لتأمين التزويد بالماء الشروب بالمناطق المتأثرة بالعجز المائي بمبلغ إجمالي قدره 8,72 مليار درهم. حيث تم في هذا السياق التوقيع على مجموعة من اتفاقيات الشراكة تشمل على وجه الخصوص :

- ◀ اتفاقيات الشراكة لتمويل وتنفيذ إجراءات استعجالية ومهيكلية في الأحواض المائية ملوية وأم الربيع وتانسيفت بتكلفة إجمالية للإجراءات الاستعجالية تصل إلى 2,586 مليار درهم؛
- ◀ اتفاقية شراكة لتنفيذ إجراءات استعجالية ومهيكلية في قطاع الماء في جهة درعة-تافيلالت بتكلفة إجمالية للإجراءات الاستعجالية تصل إلى 293 مليون درهم؛

- ◀ الاتفاقية الإطار للشراكة المتعلقة بتمويل برنامج السدود الصغيرة والتلية 2022-2024 بمبلغ 27,4 مليار درهم؛
 - ◀ اتفاقية اقتناء شاحنات صهريجية وصهاريج بلاستيكية بمبلغ 471 مليون درهم؛
 - ◀ اتفاقية اقتناء واستغلال محطات معالجة مياه الشرب (لتحلية مياه البحر وإزالة الأملاح) بمبلغ 600 مليون درهم.
- كما شمل البرنامج عمليات اكتراء شاحنات صهريجية بمبلغ إجمالي قدره 500 مليون درهم.

III.2.1.2.2. تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027

في إطار تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، الذي تم توقيع الاتفاقية الإطار لتنفيذه أمام جلالة الملك بتاريخ 13 يناير 2020 باستثمار إجمالي قدره 115,4 مليار درهم، تم عقد اجتماعين للجنة التقنية للبرنامج بتاريخ 11 نونبر 2021 و 19 يناير 2022، برئاسة وزير التجهيز والماء، حيث تم عرض تعديلات على مستوى البرنامج تبعا لتطور الوضع المائي.

وعليه يواصل مختلف المتدخلين العمل في تعاون وثيق لمواجهة العجز المائي، لاسيما في المناطق المهددة من حيث إمدادات مياه الشرب. وفي هذا الإطار، تم عقد العديد من اجتماعات العمل بين جميع الشركاء المعنيين، خلال سنة 2022، لوضع اللمسات الأخيرة على التعديلات التي سيعرفها البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 لعرضها على لجنة قيادة هذا البرنامج.

وتتجلى أهم المنجزات المسجلة في إطار تنزيل محاور البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، فيما يلي:

◀ تطوير العرض

• السدود الكبرى والربط بين الأنظمة المائية:

يتوفر المغرب حاليا على عدد مهم من السدود يقدر بـ 150 سدا كبيرا بسعة إجمالية تزيد عن 19,6 مليار متر مكعب وكذا 140 سدا صغيرا، مما مكنه من تلبية احتياجاته من المياه (الصالحة للشرب والمياه الصناعية والسياحية) وضمان الري على نطاق واسع، فضلا عن الحماية من الفيضانات وإنتاج الطاقة الكهرومائية. وسيتم تعزيز عدد السدود مستقبلا من خلال تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب والسقي 2020-2027.

في هذا السياق، ستتم مواصلة بناء 20 سدا كبيرا، ستعرف ثلاثة منها الانتهاء من أشغالها خلال سنة 2022 وهي: سد تيداس بإقليم الخميسات وسد تودغة بإقليم تنغير وسد أكذز بإقليم زاكورة.

كما ستتم مواصلة بناء 17 سدا كبيرا خلال سنة 2023، ويتعلق الأمر بـ:

- سد فاسك (كلميم)، وسد الساقية الحمراء (العيون) والمتوقع انتهاء أشغالهما سنة 2023؛
- سد مدز (صفرو) وسد غيس (الحسيمة) والمتوقع انتهاء أشغالهما سنة 2024؛
- سد كدية البرنة (سيدي قاسم) والمتوقع انتهاء أشغاله سنة 2025؛

- سد تاركا أومادي (كُرسيف)، وسد بني عزيمان (الدريوش)، وسد بولعوان (شيشاوة) وسد سيدي عبو (تاوانات)، وكذا تعلية سد محمد الخامس (تاويريت) وسد المختار السوسي (تارودانت) والمتوقع انتهاء أشغالها سنة 2026؛
 - سد آيت زيات (الحوز) وسد على واد الخضر (أزيلال)، وسد تاغزيرت (بني ملال) وسد خنك كرو (فكيك)، والذي من المتوقع انتهاء أشغالها سنة 2027؛
 - سد تامري (أكادير إدواتانان) وسد الرتبة (تاوانات) والذي من المتوقع انتهاء أشغالهما سنة 2029.
- وستنضاف إلى هذه السدود تعلية سد إمفوت بسطات قيد الانطلاقة وسدين كبيرين جديدين مبرمجين برسم سنة 2022 في إقليمي صفرو والعرائش.
- كما ستعرف سنة 2023 إطلاق أشغال بناء سد جديد في إطار البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي.
- وفيما يتعلق بالربط بين الأنظمة المائية، تميزت سنة 2022 بإطلاق المرحلة الأولى العاجلة للربط بين حوضي سبو وأبي رقراق بصبيب 15 متر مكعب للثانية بتكلفة تقدر بـ 6 ملايين درهم.
- وخلال سنة 2023، سيتم التحضير لإطلاق المراحل الأخرى من مشروع الربط بين الأحواض المائية سبو-بورقراق-أم الربيع-تانسيغت في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

• تحلية مياه البحر:

في هذا الصدد تم الشروع في استغلال محطتي تحلية مياه البحر لمدينة الحسيمة ولإقليم اشتوكة-آيت باها، كما يرتقب تشغيل محطة تحلية مياه البحر لمدينة العيون في نهاية 2022. كما تم تعزيز صبيب عدة محطات للتحلية الخاصة بمياه الشرب في الأقاليم الجنوبية.

أما بخصوص مشروع تحلية مياه البحر بالدار البيضاء الكبرى، والذي تقدر طاقته الإنتاجية بـ 300 مليون متر مكعب سنويا وبتكلفة استثمارية قدرها 11 مليار درهم، تم إعطاء الانطلاقة لطلب عروض لإنجاز المشروع في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما أن دراسات إنجاز مشاريع أخرى لتحلية مياه البحر خاصة بتزيت والصويرة والجهة الشرقية، فهي قيد الإنجاز.

أما فيما يخص محطة التحلية بمدينة آسفي، سيتم تنفيذ الأشغال الجارية على مرحلتين: الأولى خلال الفترة 2022-2025 بطاقة 85 مليون متر مكعب/سنة. والمحطة الثانية انطلاقا من سنة 2026 لتصل طاقتها الإجمالية 110 مليون متر مكعب/سنة. وبالنسبة لتزويد مدينة الداخلة والمناطق المجاورة لبئر أنزران وميناء الداخلة الأطلسي بمياه الشرب، فقد تم التوقيع على اتفاقية للمشروع المندمج بين الماء الشروب ومياه السقي.

• السدود الصغيرة والتلية:

من أجل تعزيز التنمية المحلية عن طريق تثمين موارد المياه المحلية، وضع البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 مقاربة جديدة للتنمية حول مشاريع السدود الصغيرة، بناءً على معايير

تتعلق أساساً بالجدوى (الحصص المائية، والقدرة التخزينية، والحاجيات المتوقعة...)، وبأثر المشروع على البيئة السوسيو-اقتصادي وكذا توافقه مع مخططات التهيئة الحالية أو المرتقبة في وثائق تخطيط المياه، ولاسيما مشروع المخطط الوطني للماء 2020-2050 والمخططات التوجيهية للتهيئة المندمجة للموارد المائية.

وفي هذا الإطار، يوجد 11 سدا صغيراً قيد الإنشاء، كما تم وضع برنامج متعدد السنوات للفترة 2022-2024 بقيمة 4,27 مليار درهم لإنجاز 129 مشروعاً بطاقة إجمالية تقدر بـ 471 مليون متر مكعب وذلك بموجب اتفاقية تمويل بين الدولة (2,47 مليار درهم) والجهات (1,8 مليار درهم). ويهدف هذا البرنامج، إلى إحداث فرص الشغل والتنمية الاقتصادية في كل جهة.

◀ تدبير الطلب على الماء واقتصاده وتثمينه:

- **اقتصاد مياه الشرب:** فيما يتعلق بمحور تعزيز استقلالية احتياطات مياه الشرب، تم تحديد 263 مشروعاً باستثمارات إجمالية تقدر بـ 2,88 مليار درهم. ومن حيث استقلالية التخزين لمراكز المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فإن أكثر من 12% من المراكز المعنية ستصل استقلاليته إلى 24 ساعة أو أكثر. في حين يبلغ متوسط زيادة مدة التخزين لهذه المراكز 8 ساعات.
- **التحويل إلى الري الموضعي:** يتعلق هذا المحور بالمكونين التاليين:
 - التحويل الجماعي: في هذا الصدد، تم إنجاز مساحة قدرها 21.900 هكتار بتكلفة 890 مليون درهم ومساحة قدرها 10.050 هكتار في طور الإنجاز؛
 - التحويل الفردي: في هذا الصدد، تم إنجاز 113.000 هكتار بتكلفة 3,74 مليار درهم، ومساحة 35.000 هكتار قيد الإنجاز.
- **التهيئة الهيدروفلاحية:** تضمن البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 مشروعين أساسيين وهما:
 - المحافظة على ري سهل سايس على مساحة 30 ألف هكتار. في هذا الإطار، شهدت سنة 2022، على وجه الخصوص، استمرار أشغال الشطر الثالث وبداية أشغال إنجاز شبكة التوزيع على مساحة 10.440 هكتاراً؛
 - التهيئة الهيدروفلاحية للمنطقة الجنوبية الشرقية من سهل الغرب على مساحة 30 ألف هكتار. فيما يتعلق بمدى التقدم المحرز في هذا المشروع، تم الانتهاء من الدراسات الفنية كما أن المهمة الثانية المتعلقة بالتقييم الأولي لتنفيذ المشروع في طور الإنجاز.

◀ إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة:

يهدف هذا المحور إلى تعبئة 100 مليون متر مكعب سنوياً من المياه العادمة المعالجة بحلول سنة 2027، ويشمل تنفيذ 87 مشروعاً منها 22 مشروعاً لسقي ملاعب الجولف، بتكلفة إجمالية قدرها 2,34 مليار درهم.

خلال الفترة 2020-2021، تمت برمجة 10 مشاريع لإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة وذلك بغلاف مالي قدره 662,7 مليون درهم، منها 343 مليون درهم عن طريق البرنامج السالف الذكر. ويبلغ حجم المياه المعاد استعمالها حاليا حوالي 23,66 مليون متر مكعب.

◀ تعزيز تزويد الساكنة القروية بالماء الصالح للشرب:

يتوخى البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب والسقي 2020-2027 تعزيز تزويد الساكنة القروية بمياه الشرب بغلاف مالي قدره 35,59 مليار درهم. وفي هذا الصدد، تم اعتماد برنامج للتزويد بالماء الصالح للشرب للمراكز والدواوير للفترة 2022-2024، رصد له تمويل بقيمة 4,312 مليار درهم، بموجب اتفاقية إطار للشراكة وتمويل هذا البرنامج. وسيتم إنجاز واستغلال المشاريع المدرجة في الاتفاقية المذكورة بالشراكة بين المكتب الوطني للكهرباء والماء والجهات. وفي هذا السياق، تمت تعبئة مبلغ قدره 500 مليون درهم سنة 2022، وبرمجة اعتمادات قدرها 1,392 مليار درهم برسم سنة 2023 عن طريق الميزانية العامة.

III.2.2.2. مواصلة الأوراش الكبرى للبنيات التحتية

◀ البنيات التحتية للطرق والطرقات السيارة:

• قطاع الطرق:

- تتم العمليات المبرمجة برسم سنة 2023 في المجال الطرقي، بالخصوص توطيد وانطلاقة مقاطع جديدة في الأوراش التي توجد قيد الإنجاز. وتتلخص هذه العمليات أساسا في:
- مواصلة إنجاز الطريق السريع تزيت- العيون وتوسيع وتقوية الطريق الرابطة بين العيون والداخلية الذي بلغ مستوى إنجازه 78% عند متم شهر شتنبر 2022؛
- مواصلة إنجاز العمليات موضوع الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك والتي تخص تأهيل البنية التحتية الطرقية بالمدن بمبلغ إجمالي قدره 1,19 مليار درهم؛
- مواصلة إنجاز ربط ميناء الناظور غرب المتوسط بالشبكة الطرقية. تبلغ الاعتمادات المبرمجة خلال سنة 2023 (200 مليون درهم كاعتمادات الأداء و1,7 مليار درهم كاعتمادات الالتزام) وتتعلق بتوطيد الصفقات المرتبطة بإنجاز تهيئة الطريق الوطنية رقم 16 الرابطة بين تويمة وميناء الناظور غرب المتوسط وكذا إطلاق إنجاز مقاطع جديدة؛
- مواصلة إنجاز الأشغال التي تهم مختلف عمليات صيانة الشبكة الطرقية والمنشآت الفنية الآيلة للسقوط بغلاف مالي قدره 1,25 مليار درهم من الميزانية العامة برسم سنة 2023؛
- استكمال البرنامج الخاص بتهيئات السلامة الطرقية (PSAS). وفي هذا الصدد، ستخصص الاعتمادات المرصودة لتوطيد المشاريع وكذا إطلاق إنجاز المقاطع المتبقية؛

- مواصلة إطلاق المشاريع المندرجة في إطار عقود-البرامج الموقعة بين الدولة والجهات بخلاف مالي إجمالي قدره 985 مليون درهم.

• قطاع الطرق السيارة:

- في إطار إنجاز ربط البنيات التحتية بالميناء الجديد الناظور غرب المتوسط، سيتم خلال سنة 2023 استكمال المقطع الاول على طول 30 كلم، وكذا إطلاق إنجاز المقاطع الاخرى بمبلغ إجمالي قدره 2,28 مليار درهم.

• السلامة الطرقية:

- قامت الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية منذ إحداثها بإطلاق عدة أوراش تهدف إلى تحسين ظروف السلامة الطرقية وجودة الخدمات المقدمة للمرتفقين، وذلك في إطار الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026.

في هذا الصدد، تتجلى أهم التدابير التي تم القيام بها فيما يلي:

- منحة التكسير وتنفيذ برنامج تجديد حظيرة النقل الطرقي؛
- اقتناء وصيانة الرادارات المتنقلة والثابتة؛
- إصدار جيل جديد من رخص السياقة والبطائق الرمادية الإلكترونية المنجزة من طرف دار السكة؛
- تنزيل مضامين الاتفاقية الموقعة مع البريد بنك وبريد كاش والمتعلقة بتفويض خدمات القرب المقدمة للمرتفقين منذ شتنبر 2021.
- إضافة لذلك، ستعرف سنة 2023 مواصلة الأوراش الكبرى في مجال السلامة الطرقية، ويتعلق الأمر ب:
- تسريع تنزيل برنامج تجديد حظيرة النقل الطرقي ومنحة التكسير بمبلغ 600 مليون درهم؛
- تحسين السلامة الطرقية في المحاور الأكثر عرضة للحوادث والاستراتيجية بالتعاون مع مجموعة من الشركاء (المكتب الوطني للسكك الحديدية، والوقاية المدنية، والجماعات الترابية...)
- اقتناء وصيانة معدات السلامة الطرقية؛
- مواصلة عمليات التحسيس والتواصل في مجال السلامة الطرقية.

◀ البنية التحتية المينائية:

- تطمح الاستراتيجية الوطنية للموانئ 2030 إلى تلبية حاجيات هذا القطاع وذلك لضمان التطور المينائي بشكل منسجم، واستشراقي وشامل. ولقد تجسد هذا الطموح من خلال إطلاق ميناء الداخلة الأطلسي الجديد وكذلك تنفيذ السياسة الهادفة إلى توسيع بعض الموانئ، ونذكر منها بشكل أساسي توسيع رصيف مولاي يوسف في الدار البيضاء. وذلك بغية اعتماد سياسة استباقية للموانئ لتلبية المتطلبات الاقتصادية الوطنية والدولية.

- وفي هذا الإطار، ستعرف سنة 2023 دينامية تنموية للبنية التحتية المينائية تهم مجموعة من المشاريع المهمة ويتعلق الأمر ب:

- مواصلة إنجاز ميناء الداخلة الأطلسي الذي تقدر تكلفته بـ 12,6 مليار درهم؛
- مواصلة الاشغال المرتبطة بمشروع توسيع منشآت الحماية لميناء الدار البيضاء بكلفة إجمالية تقدر بـ 1,157 مليار درهم؛
- إطلاق مشروع توسيع ميناء الجبهة.

◀ البنيات التحتية السككية:

يهدف بروتوكول الاتفاق الموقع بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية سنة 2019، بشكل أساسي إلى إعطاء انطلاقة الدراسات والتقييمات من أجل الفصل بين البنية التحتية واستغلال السكك الحديدية، وذلك لوضع القواعد اللازمة لإرساء نموذج جديد للمكتب الوطني للسكك الحديدية لإخراج المتطلبات القبلية لإعداد عقد البرنامج الذي سيتم توقيعه مع الدولة.

وهكذا، سينص العقد البرنامج الجديد على الالتزام باستدامة الإنجازات التي حققها المكتب الوطني للسكك الحديدية وضمان تطوير شبكة السكك الحديدية الوطنية، بطريقة أمثل لاسيما فيما يتعلق بالتمويل.

في هذا السياق، وبهدف ضمان الربط السككي لميناء الناظور غرب المتوسط، ستقوم الدولة خلال سنة 2023 بتمويل الدراسات التقنية القبلية، بالإضافة إلى توفير الوعاء العقاري اللازم لتنفيذ الأشغال المقدرة كلفتها بـ 4,31 مليار درهم، والتي ستبدأ بمجرد تحديد التركيبة النهائية لتمويل المشروع.

بالموازاة مع ذلك، وفي إطار تفعيل مخطط التجهيز السككي الفائق السرعة (LGV)، ستعمل الدولة على إطلاق الدراسات القبلية المتعلقة بمشروع الخط الفائق السرعة الذي سيربط الدار البيضاء بأكادير عبر مراكش، بغلاف مالي إجمالي قدره 1,5 مليار درهم على مدى ثلاث سنوات (2023-2025).

◀ النقل الجوي:

نظرا لأهمية النقل الجوي في دعم قطاع السياحة وسياسة الانفتاح التي ينفجها المغرب، تم تحديد مجموعة من الأهداف الرامية إلى تطوير هذا القطاع، في إطار البرنامج الحكومي، والمتمثلة في تعزيز البنية التحتية، وتطوير الربط الجوي المغربي، وزيادة القدرة الاستيعابية للمجال الجوي المغربي وتعزيز شروط السلامة في مجال الطيران المدني.

وعليه، ومن أجل ضمان عملية الربط الأساسية، تم تفعيل مجموعة من التدابير:

- التكيف السريع مع القيود الصحية؛
- إدارة المخاطر المتعلقة بإجراءات السلامة والأمن؛
- تعزيز التنسيق بين الشركاء الوطنيين والدوليين؛
- تطبيق أفضل الممارسات الدولية.

بالموازاة مع هذه الإجراءات، واصلت الحكومة خلال سنة 2022، دعمها للخطوط الجوية الوطنية للمساهمة في الترويج لمختلف مناطق المملكة وتعزيز تراثها الثقافي والسياحي، وكذا إنجاز مشاريع البنية التحتية للمطارات التي تم

إطلاقها سنة 2022، ويتعلق الأمر بـ:

- توسعة مطار تطوان سانية الرمل بمبلغ 917 مليون درهم؛
- توسعة مطار الحسيمة الشريف الإدريسي بمبلغ 425 مليون درهم.

◀ تطوير اللوجستيك:

في إطار تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنافسية اللوجستية، تميزت سنة 2022 بمواصلة المشاريع التي تم إطلاقها في مجال تطوير وإنجاز المحطات اللوجستية والمراكز الطرقية، ويتعلق الأمر خصوصا بـ:

- مواصلة أشغال إنجاز الشطر الأول للمحطة اللوجستية بجنوب آيت ملول؛
- مواصلة جميع الخطوات التحضيرية الضرورية لتطوير المحطة اللوجستية برأس الماء، بما في ذلك تعبئة الوعاء العقاري وإنجاز الدراسات التقنية والمعمارية؛
- مواصلة الخطوات التحضيرية لبدء مشروع المركز الطرقي بالحاجب.

بالنسبة لسنة 2023، من المتوقع أن تواصل الوكالة المغربية للتنمية اللوجستية أشغال المحطة اللوجستية لآيت ملول، وبدء أشغال المحطة اللوجستية برأس الماء، وإطلاق أشغال محطة لوجستية جديدة ببني ملال.

بالإضافة إلى ذلك، وبعد نجاح النسخة الأولى من برنامج التأهيل اللوجستي للمقاولات الصغرى والمتوسطة "PME-Logis"، تعزم الوكالة المغربية للتنمية اللوجستية إصدار نسخة ثانية من هذا البرنامج خلال الفترة 2022-2027.

III.3.2.2. مواكبة الاستراتيجيات القطاعية

III.3.2.2.1. التنمية الصناعية

مكنت الدينامية الصناعية التي أعطيت انطلاقها سنة 2014 من تعبئة حجم جد مهم من الاستثمارات وتنمية قدرات صناعية جديدة وكذا تحقيق رقم معاملات إضافي عند التصدير وإحداث أزيد من 500.000 منصب شغل.

وتبدو هذه النتائج بصفة جلية في القطاعات الصناعية المعرضة بشكل كبير للمنافسة في الأسواق الخارجية خصوصا قطاع صناعة السيارات وصناعات الطيران والنسيج.

◀ صناعة السيارات:

عززت صناعة السيارات مكانتها في سلسلة القيمة العالمية للسيارات بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 700.000 سيارة لكل من المصنعين "رونو" و"ستيلانتيس"، متجاوزة بذلك الهدف المسطر لسنة 2020 والمحدد في 600.000 سيارة. وبذلك أصبح المغرب ثاني دولة منتجة للسيارات في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا. وتسوق السيارات المنتجة في المغرب في أكثر من 74 وجهة عالمية مما يشهد على جودة الصناعة المغربية. ولقد بلغ معدل الاندماج المحلي لصناعة السيارات 63%.

وقد مكن هذا القطاع من إحداث أزيد من 180.000 منصب شغل منذ سنة 2014 كما يضم أكثر من 250 مصنعا للمعدات وطنيا ودوليا.

وعلى الرغم من الأزمة، استمرت صادرات قطاع السيارات في النمو لتصل إلى 83,54 مليار درهم برسم سنة 2021، بزيادة 15,6% مقارنة مع سنة 2020، حيث يعد المغرب حاليا أول مصدر للسيارات نحو الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة أنه إلى غاية متم شهر غشت 2022، بلغ رقم معاملات هذا القطاع عند التصدير ما قيمته 66,70 مليار درهم مقابل 51,58 مليار درهم برسم نفس الفترة من سنة 2021، أي بنسبة نمو بلغت 29,3%.

• مشروع استيلانتيس:

تميز النصف الأول لسنة 2022 بانطلاق وتداول 225 مركبة من نوع Citroën AMI بتاريخ 14 يونيو 2022. أما من حيث حجم الإنتاج، فقد بلغ في نهاية سنة 2021، 95.442 مركبة من نوع Peugeot 208 و10.866 مركبة من نوع O2X (AMI/Opel rocks).

فيما يخص استثمارات مجموعة استيلانتيس، فقد بلغت في متم دجنبر 2021، أزيد من 380,29 مليون يورو، ومكنت من إحداث أكثر من 3.276 منصب شغل مباشر بمصنع القنيطرة في فاتح يونيو 2021، مقابل استثمارات متوقعة قدرها 555 مليون يورو، بهدف إحداث 5.000 منصب شغل مباشر في أفق سنة 2025 وإحداث 3.000 منصب شغل للمهندسين والتقنيين بحلول سنة 2022.

كما تميزت سنة 2021 بتحقيق رقم معاملات قدره 1,7 مليار يورو وتحقيق معدل اندماج محلي نسبته 62% مع توقع بلوغ رقم المعاملات إلى 2,5 مليار يورو في أفق سنة 2023 ومعدل اندماج محلي نسبته 80% بحلول سنة 2023.

فيما يتعلق بمنطقة الموردين لمشروع استيلانتيس بالقنيطرة، فقد بلغ معدل التعبئة 94% مع استقرار 9 موردين يعملون في مجالات مختلفة مثل المصدات والضواغط وألواح الأبواب.

في إطار المنظومة الصناعية لاستيلانتيس، تم التوقيع على 11 اتفاقية استثمار تخص مختلف المجالات (صناعة صدمات السيارات وأنظمة الملاحة والدواسات والمصدات الأمامية والخلفية). باستثمار إجمالي يقدر بـ 3,95 مليار درهم، ستمكن هذه الاتفاقيات من إحداث 3.176 منصب شغل.

• المنظومة الصناعية لمجموعة رونو:

بلغ الحجم الإجمالي للمركبات المنتجة، في نهاية شهر دجنبر 2021، 303.591 مركبة، منها 230.002 مركبة في مصنع رونو طنجة و73.589 مركبة في مصنع صوماكا بزيادة تقدر بـ 10% بالمقارنة مع السنة الماضية. وفي نهاية شهر غشت 2022، بلغ الحجم الإجمالي للمركبات المنتجة في مصنعي مجموعة رونو بالمغرب 232.643 مركبة. كما بلغ عدد مناصب الشغل المباشرة المحدثة 12.226 منصبا (رونو طنجة وصوماكا).

أما فيما يخص التصدير، قامت مجموعة رونو-المغرب بتصدير حوالي 84% من إنتاج مصنعيها. حيث قام مصنع طنجة بتصدير 206.448 مركبة أي حوالي 90% من إنتاجه، فيما قام مصنع الدار البيضاء بتصدير 48.119 مركبة أي حوالي 65% من إنتاجه. في المجموع، تم تصدير حوالي 254.567 مركبة منتجة بمصانع طنجة والدار البيضاء مساهمة بذلك في إشعاع علامة "صنع في المغرب".

في نهاية شهر دجنبر 2021، حققت رونو رقم معاملات بقيمة 1,327 مليار يورو أي بزيادة 29% مقارنة مع سنة 2020، وبلغ معدل الاندماج المحلي نسبة 64% مع توقع بلوغ رقم المعاملات 1,5 مليار يورو ومعدل اندماج محلي نسبته 65% سنة 2023.

في إطار المنظومة الصناعية لمجموعة رونو، تم التوقيع على 9 اتفاقيات استثمار بمبلغ إجمالي قدره 3,086 مليار درهم وسيتم من خلاله إحداث 3.242 منصب شغل مباشر مرتبط بمختلف المجالات كصناعة الزجاج الخلفي والنوافذ الجانبية، وأجزاء الإنارة الخارجية والمقاعد الأمامية والخلفية.

◀ قطاع صناعة الطيران:

بشكل عام، تم تسجيل إنجازات مهمة في قطاع صناعة الطيران، وتشمل على وجه الخصوص:

- إنشاء أكثر من 142 شركة في المغرب تعمل في صناعة الطيران (+42% مقارنة مع سنة 2014، تاريخ إطلاق الاستراتيجية الصناعية) وإحداث 11.541 منصب شغل مؤهل (+75% مقارنة بسنة 2014)؛
 - تحقيق رقم معاملات عند التصدير قدره 15,76 مليار درهم برسم سنة 2021. (مقابل 7 مليارات درهم برسم سنة 2014)، بمعدل اندماج يزيد عن 40% (مقابل هدف 35% متوقع في البداية سنة 2020).
- في سنة 2021، تمكن قطاع صناعة الطيران المغربي من إظهار بوادر انتعاش، حيث حقق تطورا مهما على مستوى رقم المعاملات عند التصدير بنسبة 24,5% مقارنة مع سنة 2020.

بالإضافة إلى ذلك، شهد قطاع صناعة الطيران انتعاشا أقوى من المتوقع خلال سنة 2022، مما أدى إلى تسريع وتيرة الانتعاش المسجلة في سنة 2021. وتتجلى هذه الدينامية الإيجابية في رقم المعاملات عند التصدير المسجل في نهاية غشت 2022 والذي بلغ 14,03 مليار درهم (+55% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021).

◀ قطاع النسيج والجلد:

إلى غاية متم دجنبر 2021، بلغ رقم المعاملات عند التصدير لقطاع النسيج والجلد ما يناهز 36,42 مليار درهم مقابل 29,92 مليار درهم برسم سنة 2020، أي بزيادة قدرها 21,7%.

وتجدر الإشارة إلى أنه إلى متم غشت 2022، تم التوقيع على 248 اتفاقية استثمار في القطاعين، منها 38 لمشاريع رائدة و210 لفائدة مقاولات صغرى ومتوسطة. وتهدف هذه المشاريع الاستثمارية التي تبلغ قيمتها الإجمالية 5,843 مليار درهم إلى إحداث ما يناهز 57.427 منصب شغل وتحقيق رقم معاملات إضافي بقيمة 24,487 مليار درهم منها 18,311 مليار درهم عند التصدير.

كما أنه إلى متم غشت 2022، بلغت صادرات قطاع النسيج والجلد 29,38 مليار درهم مقابل 22,81 مليار درهم برسم نفس الفترة من سنة 2021، أي بنسبة نمو 28,8%.

III.2.3.2. التجارة والتوزيع وتنمية الصادرات

◀ التجارة والتوزيع:

بغية مواجهة تداعيات جائحة "كوفيد-19"، تم اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل إعادة إقلاع قطاع التجارة الداخلية والتوزيع وكذا الحد من التأثيرات السلبية لهذه الجائحة. وتهم هذه الإجراءات بالخصوص:

- مواكبة رقمنة قطاع التجارة من خلال وضع منصة لاحتضان وتسريع المقاولات الناشئة في قطاع التجارة "Moroccan Retail Tech Builder"، وتشجيع اعتماد الأداء بالهاتف النقال وكذا مواكبة رقمنة قطاع تجارة القرب؛

- تسريع انخراط التجار في التأمين الإجباري على المرض.

◀ تنمية الصادرات:

• برنامج "دعم المصدرين المبتدئين":

يستهدف برنامج "دعم المصدرين المبتدئين" المقاولات غير المصدرة أو التي تصدر بطريقة غير منتظمة عبر توفير الدعم التقني والمالي لها.

وتتعلق الإجراءات الرئيسية المتخذة برسم سنة 2022 بما يلي:

- تتبع ومواكبة المقاولات المستفيدة من البرنامج لتفعيل مخططات تطوير الصادرات، خاصة تلك التي تنشط في القطاعات الرئيسية كمواد التجميل والمواد الغذائية والسيارات (قطع الغيار) والصناعات التعدينية والنسيج والملابس والجلد والصيدلة والكهرباء والإلكترونيك والصناعات الكيماوية والشبه كيماوية والبناء والأشغال العمومية والصناعة التقليدية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وخدمات أخرى؛
- ملاءمة البرنامج لخصوصيات المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة مع مراعاة توصيات النموذج التنموي الجديد الرامي إلى توسيع قاعدة المقاولات المصدرة.

• برنامج الدعم «Relance Export»:

يروم برنامج النهوض بالصادرات توفير مواكبة فردية للمقاولات تتلاءم وخصوصياتها، ويهدف إلى دعم المقاولات لتعزيز قدراتها التنافسية على الصعيد الدولي.

وخلال سنة 2022، تم انتقاء 40 مقاولة مصدرة للاستفادة من المواكبة من أجل إعداد مشاريع طموحة وواقعية لتنمية الصادرات تعطي الأولوية لتنويع المنتجات والأسواق.

بالموازاة مع الجهود المبذولة لتنفيذ برامج الدعم والمواكبة للمقاولات المصدرة والتي لها مؤهلات تصديرية وكذلك للجمعيات المهنية، وضعت الحكومة آلية خاصة بالتصدير «TASK FORCE EXPORT» تهدف إلى تحديد واستغلال إمكانات التصدير غير المستغلة.

وتهدف هذه الآلية إلى تنمية الصادرات نحو أسواق جديدة وذات إمكانات عالية، لاسيما الأسواق المتواجدة بإفريقيا، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين، وغيرها.

III.3.3.2. إطلاق الاستراتيجية الرقمية الوطنية

تماشيا مع توصيات النموذج التنموي الجديد، ستعمل الحكومة، على إطلاق الاستراتيجية الرقمية الوطنية والتي تهدف إلى وضع المغرب في قمة التصنيف العالمي على مستوى القارة الإفريقية، بهدف جذب 10 إلى 20 مقالة رائدة لإحداث 300.000 منصب شغل بفضل التكنولوجيا الرقمية ورفع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام بنسبة 10% بحلول سنة 2030.

و تقوم الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسية:

◀ الارتقاء بالإدارة الرقمية:

تعتبر رقمنة الإدارة والخدمات العمومية تحديا رئيسيا بالنسبة للدولة ويتطلب تعبئة موارد بشرية ومالية مهمة. وهكذا أرسى القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، الأساس القانوني لتحسين الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين وشجع الإدارات على رقمنة مسارات المرتفقين والمقاولات في غضون 5 سنوات.

في هذا الاتجاه، وبغية وضع رؤية مندمجة تمكن الإدارات العمومية من تحسين وتوجيه مجهوداتها نحو انتقال رقمي فعال وفي خدمة المرتفق، تخطط الحكومة لإطلاق المشاريع ذات الأولوية التالية:

- إرساء الإطار القانوني والتنظيمي الضروري للإدارة الرقمية؛
- تعزيز البنية التحتية ونظم المعلومات للإدارات؛
- تطوير ونشر استراتيجية للبيانات؛
- رقمنة مسار المرتفقين.

◀ تعزيز الاقتصاد الرقمي:

تطمح الحكومة لتطوير اقتصاد رقمي قوي، ذي قيمة مضافة عالية وقادر على المنافسة في السوق الإفريقية والدولية. وسيتحقق تموقع المغرب كقطب إقليمي من خلال تقديم عرض مغربي تنافسي بفضل تهيئة الظروف اللازمة لجذب الاستثمار (البنية التحتية والكفاءات)، مع تعزيز قدرات إنتاج السوق المحلي من خلال تطوير النظم الاستراتيجية والتكنولوجية ودعم المقاولات الناشئة والابتكار وتسريع صعود قطاعات التصدير مثل ترحيل الخدمات، وذلك بهدف:

- جعل المغرب الوجهة الرقمية الأولى في إفريقيا وتطوير 3 إلى 4 مناطق للتسريع الرقمي؛
- إحداث أكثر من 200.000 منصب شغل في مجال ترحيل الخدمات بحلول سنة 2030؛
- تكوين 400.000 شخص في المهن الرقمية؛
- ضمان تموقع أفضل للمغرب في مجال الابتكار والبحث والتطوير؛

◀ تسريع الشمولية الرقمية:

تطمح الحكومة إلى تقليص الفجوة الرقمية بين الطبقات الاجتماعية وكذا بين المناطق الحضرية والقروية، وذلك بغية تحقيق تنمية رقمية شاملة.

ويشكل التحول الرقمي رافعة للاندماج الاجتماعي بما يتيح سهولة الولوج إلى المعلومة، لاسيما بالنسبة للسكان الهشة (سكان المجال القروي أو المهمشين والمناطق القروية والنساء والأمية رقمياً).

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى سد الفجوة الرقمية الجغرافية والاجتماعية من خلال ضمان ولوج مختلف المواطنين إلى الخدمات الأساسية وذلك بهدف:

- ضمان ولوج 95% من المواطنين إلى الخدمات العمومية الرقمية؛
 - بلوغ 40% من الأنشطة الرقمية بالجهات.
- في هذا السياق، ستعمل الحكومة اعتباراً من سنة 2023 على وضع المتطلبات الأساسية اللازمة للتحول الرقمي:
- تطوير البنية التحتية الرقمية لجذب المستثمرين وتسريع التحول الرقمي للاقتصاد؛
 - تطوير ترسانة قانونية تعزز إقلاع الاستثمار في المجال الرقمي ونمو المقاولات والحماية والأمن السيبراني؛
 - إرساء حكمة فعالة وسلسلة ملائمة لتنفيذ الاستراتيجية.

III.4.3.2.2. مواصلة الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر"

◀ ركائز الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر"

تحدد استراتيجية "الجيل الأخضر" التي أعطى انطلاقتها جلالة الملك سنة 2020 المحاور الرئيسية لتنمية القطاع الفلاحي خلال الفترة 2020-2030 مع تعزيز مكتسبات مخطط المغرب الأخضر. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقوم الاستراتيجية المذكورة على ركيزتين رئيسيتين:

- الركيزة الأولى المتعلقة بإعطاء الأولوية للعنصر البشري وتهدف إلى:
 - إبراز طبقة وسطى فلاحية جديدة تهم 350.000 إلى 400.000 أسرة جديدة وتحقيق الاستقرار لما يقرب من 690.000 أسرة في هذه الفئة؛
 - إحداث جيل جديد من صغار الفلاحين (180.000) من خلال تعبئة وتثمين مليون هكتار من الأراضي الجماعية، وإحداث 170.000 منصب شغل في مجال الخدمات الفلاحية؛
 - تطوير جيل جديد من التنظيمات الفلاحية ومواصلة هيكلة وتجميع وإعادة تجميع الفلاحين حول هذه التنظيمات بهدف تحقيق نسبة تجميع 25% من الفلاحين، وكذا تعزيز استقلالية التنظيمات البيمهنية الفلاحية؛

- وضع جيل جديد من آليات المواكبة تخص إطلاق مشاريع الفلاحة التضامنية، وإدراج تقنيات جديدة ورقمنة الخدمات الفلاحية لفائدة حوالي مليوني فلاح.
- **الركيزة الثانية المتعلقة باستدامة التنمية الفلاحية وتهدف إلى:**
 - دعم السلاسل الفلاحية من خلال تدخل أكثر استهدافا على مستوى بداية السلسلة وإعادة توجيه الجهود نحو نهايتها، من أجل الرفع من الصادرات (50 إلى 60 مليار درهم) والناتج الداخلي الخام الفلاحي ليتراوح ما بين 200 و250 مليار درهم في أفق سنة 2030؛
 - هيكلة وتحديث سلاسل التوزيع للرفع من القيمة التي يحصل عليها الفلاحون وتحسين جودة المنتجات المعروضة للمستهلكين النهائيين؛
 - تشجيع الجودة والابتكار والتكنولوجيا الخضراء لملاءمة الفلاحة المغربية مع التوجهات الفلاحية والتكنولوجية من خلال اعتماد 120 مسلخا حديثا وتعزيز الرقابة الصحية؛
 - تطوير فلاحة ذات مناعة وكفاءة بيئية من خلال تحسين النجاعة المائية والحفاظ على التربة.

◀ برنامج العمل لتنزيل استراتيجية الجيل الأخضر برسم سنة 2023

انطلاقا من هاتين الركيزتين، يتمحور برنامج العمل لتطوير الفلاحة برسم سنة 2023 على النقاط التالية:

• تطوير الري وإعداد المجال الفلاحي، من خلال:

- **تحسين النجاعة المائية** وذلك من خلال انهاء أشغال مشروع تحديث الري الكبير (PMGI) الممول من طرف البنك الدولي على مساحة 29.246 هكتار، مواصلة أشغال مشروع الدعم المتعلق بالبرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري-الشرط الثاني (PAPNEEI 2) الممول من طرف البنك الأفريقي للتنمية على مساحة 25.760 هكتار، تنفيذ مشروع تحديث نظام الري المتعلق بسهل غاريت بتمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على مساحة 13.500 هكتار بملوية، بالإضافة إلى إنجاز أشغال مشروع استدامة أنظمة الري (REDI) على مساحة إجمالية تقارب 20.000 هكتار من المساحات المسقية بتدالة وسوس ماسة؛
- **تثمين الموارد المائية المعبأة بالسدود** من خلال استكمال المشاريع الجارية على مساحة 38.100 هكتار (سايس وقدوسة وسبو المتوسط -الشرط الثاني) وانطلاق عملية التأهيل الهيدروفلاحي بمنطقة جنوب شرق سهل الغرب على مساحة 30.000 هكتار؛
- **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري** بهدف مواصلة دراسات الشراكة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة ب: مشروع إنشاء وتسيير شبكة الري بمنطقة سيدي رحال من خلال محطة تحلية المياه بالدار البيضاء، ومشروع إنشاء وتسيير محطة تحلية المياه وشبكة للري بإقليم طانطان، وإطلاق دراسة هيكلة مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء وتسيير محطة تحلية المياه وشبكة للري بإقليم العيون، ومواصلة أشغال مشروع تحلية مياه البحر بجهة الداخلة؛

- **تطوير الفلاحة السقوية الصغيرة** من خلال انهاء أشغال مشاريع التهيئة وإعادة تأهيل وحماية المناطق السقوية الصغرى والمتوسطة بتادرت وزوزيت بإقليم كرسيف ومنطقة حوض سوس؛
- **التهيئة العقارية والمحافظة على الأراضي الفلاحية** من خلال مواصلة تنفيذ خطة العمل للمحافظة على الأراضي الفلاحية الناتجة عن الدراسات المختلفة التي أجريت لتقييم أثر التمدن على الأراضي الزراعية على مستوى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي وبعض المراكز القروية والحضرية، وكذلك من خلال استكمال الخرائط الفلاحية الجهوية لفاس-مكناس، ومراكش-آسفي، والرباط-سلا-القنيطرة، وسوس-ماسة، وطنجة-تطوان-الحسيمة، ومواصلة إعداد هذه الخرائط الفلاحية لجهات بني ملال-خنيفرة، والدار البيضاء-سطات، والشرق، وإطلاق هذه الخرائط لمنطقتي كلميم-واد نون، ودرعة-تافيلالت؛
- **تنمية المراعي وتنظيم الترحال** من خلال تطوير وإعادة تأهيل المجالات الرعوية، وتحسين التجهيزات المخصصة للرعي عن طريق إحداث وتجهيز نقط المياه الثابتة (الآبار والصهاريج المدفونة)، بالإضافة إلى التجهيزات المائية المتنقلة المخصصة للرعي (شاحنات صهريجي، وصهاريج مسحوبة، وصهاريج مرنة)، وكذا تقوية الدور المنوط بالمركز الوطني لإنتاج البذور والشتائل.
- **تطوير سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي، عبر:**
 - **تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالفلاحة التضامنية** وذلك بإنهاء 230 مشروعاً قيد الإنجاز أو في طور الانطلاق، وضع برنامج يضمن ديمومة 30 مشروعاً مكتملاً، وبرنامج 46 مشروعاً من الجيل الجديد المتعلق بالفلاحة التضامنية.
 - **تنفيذ برنامج المقاولين الشباب** عن طريق مواكبة 6.000 شاب من حاملي المشاريع في مجال الخدمات الفلاحية وشبه الفلاحية والرقمية والمحليين الشباب أو ذوي الحقوق التابعين للأراضي الجماعية، وتطوير وتجهيز المراكز الجهوية للمقاولين الشباب في المجال الفلاحي والفلاحي-الغذائي.
 - **تعزيز سلاسل القيمة على المنتوجات الفلاحية-الغذائية** وذلك بإنشاء مركزين للابتكار في المجال الفلاحي-الغذائي بقطب التغذية التابع للأقطاب الفلاحية لمدينتي مكناس وبركان.
 - **تطوير الأعمال التجارية الفلاحية** من خلال إنشاء خمس أسواق للجملة بالرباط وبركان ومكناس وأكادير ومراكش، وعصرنة الأسواق الأسبوعية، وتجهيز القطب الفلاحي الكبير بسوس-ماسة.
- **الحفاظ على الثروة النباتية والحيوانية والسلامة الصحية للمنتجات الغذائية من خلال:**
 - استمرار الإجراءات والأنشطة المتعلقة بحماية الثروة الحيوانية والنباتية الوطنية، والمراقبة الصحية للمنتجات الحيوانية والنباتية، مع ضمان اعتماد المواد الدخيلة الكيميائية والبيطرية وضمان نتائج التحاليل المخبرية والاعتراف بها؛

- استمرار الإجراءات المتعلقة باقتناء المعدات ووسائل حصر الأغنام المعدة للتضحية بمناسبة عيد الأضحى وتنفيذ خطة الرقابة الصحية المرتبطة بهذه العملية.

• برنامج التكوين والبحث الزراعي:

في هذا الإطار، من المتوقع توسيع الطاقة الاستيعابية وتجهيز 8 مؤسسات متعلقة بالتكوين المهني الزراعي، ومواصلة رقمنة التكوين المهني الفلاحي.

◀ البرنامج الاستثنائي للتخفيف من آثار تأخر التساقطات المطرية برسم سنة 2022

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، تم إعطاء الانطلاقة لبرنامج استعجالي للتخفيف من آثار تأخر التساقطات المطرية على النشاط الفلاحي وأوضاع الفلاحين ومربي الماشية، برسم سنة 2022. ويبلغ الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج 10 ملايين درهم، بما في ذلك مساهمة قدرها 3 ملايين درهم ممنوحة من طرف صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. يركز هذا البرنامج على ثلاث محاور:

- حماية الرأسمال الحيواني والنباتي وتدير ندرة المياه، حيث خصص لذلك دعم مالي بلغ 3 مليارات درهم، ويتعلق هذا المحور بالمساعدات التالية:

- توزيع 7 مليون قنطار من الشعير المدعم لفائدة مربي المواشي و4.000 طن من العلف المركب لمربي الأبقار الحلوب. تهدف هذه العملية إلى التخفيف من آثار ارتفاع أسعار كلاً الماشية وندرة الأعلاف؛
- تلقيح وعلاج 27 مليون رأس من الأغنام والماعز و200.000 رأس من الإبل وعلاج النحل؛
- إعادة تأهيل مساحات الري الصغير والمتوسط؛
- إرواء الماشية من خلال تطوير وتجهيز نقاط المياه؛
- السقي التكميلي للحفاظ على الضيعات المزروعة حديثاً.

- تأمين فلاحي مدعم من طرف الدولة، ويهدف إلى تسريع عملية تعويض الفلاحين التابعين للمناطق المتضررة من الجفاف، وذلك بشكل تدريجي لرأسمال المؤمن عليه من قبل الفلاحين، حيث بلغ هذا الدعم حوالي 1,12 مليار درهم على مساحة 1 مليون هكتار.

- تخفيف الأعباء المالية عن الفلاحين والمهنيين من خلال تخصيص ما يناهز 6 ملايين درهم لإعادة جدولة ديون الفلاحين وتمويل عمليات تزويد السوق الوطني بالقمح والأعلاف وكذلك الاستثمارات المبتكرة في مجال السقي.

III.5.3.2.2. ترسيخ إنجازات استراتيجية "اليوتيس" وإطلاق برنامج الاقتصاد الأزرق

لقد أرسيت استراتيجية "اليوتيس" أسس تنمية قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية، حيث تميزت سنة 2021 بحجم إنتاج سمكي بلغ 1,42 مليون طن وقيمة تصدير بلغت 25,5 مليار درهم.

يساهم هذا الأداء بشكل كبير في تحسين الميزان التجاري بمتوسط نمو سنوي للصادرات، من حيث القيمة، بنسبة 4,4% خلال الفترة 2010-2021، كما يوفر القطاع المعني أكثر من 118.000 منصب شغل مباشر في البحر و116.000 في البر.

فيما يتعلق بخطة العمل لسنة 2023، ستميز ببدء مشاريع جديدة في إطار برنامج الاقتصاد الأزرق.

يهدف هذا البرنامج، المدعوم من طرف البنك الدولي، بميزانية تبلغ حوالي 482 مليون درهم للفترة الممتدة من 2022 إلى 2026 إلى تحسين النمو الاقتصادي وإحداث فرص الشغل والأمن الغذائي واستدامة الموارد الطبيعية ومرونتها.

إلى جانب هذا البرنامج، سيتم سنة 2023 اتخاذ الإجراءات الرئيسية التالية:

- ◀ إنشاء محطة كهربائية جديدة بلغ جهدها 60/22KV على PK40 بالداخلية، وربطها بالشبكة الكهربائية الوطنية لقرى الصيد نثرفت ولابوردا وإيموتلين، بالإضافة إلى العديد من المناطق السياحية والفلاحية المتواجدة بالجماعات التابعة لمدينة الداخلة؛
- ◀ إنشاء نقاط تفريغ مهيأة في السعيدية وإفري إفوناسن بالجهة الشرقية، والهوية على مستوى جهة الدار البيضاء-سطات؛
- ◀ تطوير قرية الصيد إمسون ومركز الصيد بتغازوت بجهة سوس-ماسة وخليج الوليدية بجهة الدار البيضاء-سطات؛
- ◀ تحسين البنية التحتية لنقاط التفريغ المهيأة بالفندق ومرتيل وبوزنيقة وكاب سيم؛
- ◀ اقتناء شباك صيد معززة ضد هجمات الدلفين بالبحر الأبيض المتوسط؛
- ◀ تأهيل مؤسسات التكوين البحري وتطوير شعب جديدة لتلبية الاحتياجات الحالية للقطاع، لاسيما في مجال تربية الأحياء المائية؛
- ◀ تعزيز وسائل إنقاذ الأرواح في البحر من خلال استمرار تركيب محطات اتصالات لاسلكية بأبراج عمودية على طول الساحل.

III.6.3.2.2. مخطط إنعاش السياحة

◀ قطاع السياحة: انتعاش سياحي ملحوظ وبداية استعادة الحصص السوقية

بعد سنتين من تأثير الأزمة الصحية العالمية وتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية، منحت للمغرب آفاق واعدة تعود أساسا إلى الجهود التي بذلت لتدبير فترة الجائحة.

وهكذا، فقد مكن العمل النموذجي للمملكة من خلال نهجها سياسة تطعيم براغماتية بموازاة مع تعبئة قوية للمواطنين، من الحفاظ على الأمن الصحي للتراب الوطني، مما عزز من ثقة المسافرين في الوجهة المغربية وكذا ثقة الشركاء السياحيين الدوليين. يضاف إلى ذلك مبادرات الفاعلين في قطاع السياحة الذين قاموا بتعبئة جهودهم منذ

بداية الأزمة الصحية لضمان صمود هذه الصناعة الاستراتيجية، والتي تساهم بما يناهز 7% من الناتج الداخلي الخام، وتوفر ما يقرب من 750.000 منصب شغل مباشر وأكثر من 2 مليون منصب شغل غير مباشر.

لقد سجل النشاط السياحي المغربي انتعاشا ملحوظا حسب الإحصائيات المسجلة برسم السبعة أشهر الأولى من سنة 2022، حيث بلغ عدد السياح الوافدين 5,4 مليون سائح (+202% مقارنة مع سنة 2021)، أي نسبة 73% من نفس العدد المسجل خلال نفس الفترة من سنة 2019.

أما بالنسبة للمغاربة المقيمين بالخارج، فقد ساهموا بما يناهز 57% من عدد الوافدين الإجمالي المسجل نهاية يوليو 2022، بارتفاع يقدر بـ 11% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2019.

وفيما يخص الوافدين من السياح الأجانب المقيمين، فقد تم تسجيل تحسن ملحوظ سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 (+14%)، حيث وهو ما يقارب ما تم تحقيقه سنة 2019 (43% سنة 2022 مقابل 54% سنة 2019).

بالنسبة لليالي المبيت المسجلة في مؤسسات الإيواء المصنفة، فقد بلغت نهاية شهر يوليو 2022 ما مجموعه 8,5 مليون ليلة، أي بزيادة 110% مقارنة بسنة 2021. غير أن هذا الارتفاع لا يمثل سوى 61% مما تم تحقيقه سنة 2019.

بالنسبة لليالي المبيت للسياح الداخليين فقد تم تسجيل 93% مما سبق بلوغه قبل الأزمة الصحية أما بالنسبة لليالي مبيت السياح الأجانب المقيمين فلم تسجل سوى 47% مقارنة بسنة 2019.

كما ارتفعت مداخيل الأسفار بأزيد من الضعف، حيث انتقلت من 20,40 مليار درهم في متم شهر غشت 2021 إلى 52,20 مليار درهم نهاية غشت 2022. وسجلت هذه المداخيل ارتفاعا بنسبة 112,1% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 لتقترب من المستوى المسجل نهاية شهر غشت 2019 (52,69 مليار درهم).

علاوة على ذلك، ولدعم الفاعلين في القطاع السياحي، وبغية مواجهة التداعيات السلبية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، صادقت الحكومة بتاريخ 14 يناير 2022 على مخطط استعجالي لدعم هذا القطاع بغلاف مالي يقدر بحوالي 2 مليار درهم، ويتمحور هذا المخطط حول خمسة تدابير رئيسية:

- تمديد الاستفادة من التعويض الجزافي المحدد في 2000 درهم خلال الثلاث أشهر الأولى من 2022، لفائدة مستخدمي القطاع السياحي وكذا تأجيل أداء الاشتراكات المستحقة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 6 أشهر. وتبلغ التكلفة الإجمالية لهذا الإجراء حوالي 330 مليون درهم؛
- منح إعانة الدولة لفائدة القطاع الفندقية تقدر بـ 1 مليار درهم، لدعم جهود الاستثمار (صيانة وتجديد وتكوين...) بالنسبة للفنادق الراغبة في استئناف سريع لنشاطها بمجرد إعادة فتح الحدود. وقد بلغ عدد مؤسسات الإيواء السياحي المستفيدة من هذا الدعم حتى أواخر شهر يونيو 2022 حوالي 737 مؤسسة سياحية؛
- تحمل الدولة للضريبة المهنية المستحقة على أصحاب الفنادق برسم سنتي 2021 و2022، مما يمكن من تخفيف العبء المالي على الفاعلين في القطاع؛

- تحمل الدولة للفوائد المؤقتة الناتجة عن تمديد آجال القروض البنكية لمدة أقصاها 9 أشهر ونصف، لفائدة مؤسسات الايواء السياحية، شركات النقل السياحية وكذا المقاولات التي تمارس الأنشطة السياحية المقننة (وكالات الأسفار والمطاعم المصنفة)؛
- تحمل الدولة للفوائد المؤقتة الناتجة عن تمديد القروض البنكية وفقا لأحكام مذكرة التفاهم المتعلقة بإيقاف الائتمان الممنوح لشركات النقل السياحي والمقاولات التي تمارس أنشطة مقننة (وكالات الأسفار والمطاعم المصنفة).

◀ تنمية سياحة شاملة تخلق قيمة مضافة وفرص الشغل:

في إطار إنعاش القطاع السياحي بعد ما لحقه من تداعيات الأزمة الصحية، اعتمدت الشركة المغربية للهندسة السياحية، التي تعد كآلية للدولة لتنشيط الاستثمار السياحي، استراتيجية للتدخل تعتمد، من جهة، على دعم تطوير نسيج القطاع السياحي الخاص الموجود، ومن جهة أخرى، على وضع آليات من أجل خلق مناخ استثماري أكثر جاذبية لدعم استثمارات سياحية جديدة بهدف إنعاش القطاع السياحي.

ولضمان استئناف النشاط السياحي في ظروف جيدة خلال سنة 2022، ارتكزت جهود الشركة المغربية للهندسة السياحية على إنعاش دينامية الاستثمار السياحي من خلال وضع وتفعيل آليات دعم الفاعلين السياحيين في إطار المخطط الاستعجالي الخاص بالقطاع.

بالإضافة إلى ذلك عرفت سنة 2022 تفعيل برنامج دعم المقاولات السياحية الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بجهة سوس ماسة عبر إنشاء شركة للتنمية الجهوية مكلفة بتنفيذ هذا البرنامج واختيار حاضني المقاولات.

كذلك، واصلت الشركة المغربية للهندسة السياحية مواكبة الجهات لتمويل وتنفيذ برامج تطوير المنتج الثقافي والطبيعي عبر تسريع إنجاز المشاريع المبرمجة.

وفي نفس السياق تستمر الشركة المغربية للهندسة السياحية برسم سنة 2023 في مواصلة تنزيل برامج جديدة لاسيما برنامج تسريع وتطوير المنتج الثقافي بتقديم الدعم التقني والمالي للجهات، وعقد شراكات مثمرة لتطوير مشاريع تستجيب لتحديات الأزمة الحالية.

◀ الترويج لوجهة المغرب: من أجل الحفاظ على مكانة وتنافسية وجهة المغرب

تميزت سنة 2021 بوضع هيكلية جديدة للعلامة، مكنت من إبراز ثلاث أصناف رئيسية: بالإضافة إلى العلامة التاريخية "Visitmorocco" المخصصة للترويج لوجهة المغرب لدى السياح الأجانب، أصدر المكتب الوطني المغربي للسياحة علامتين تجاريتين جديدتين هما: "نتلاقو فبلادنا" "Ntla9awfbladna"، وهي علامة تجارية مخصصة للترويج للسياحة الداخلية لدى المغاربة (المحليين ومغاربة العالم)، والعلامة المؤسسية للمكتب الوطني المغربي للسياحة، بهوية مرئية جديدة ومنصة مهياة خصيصا للتفاعل مع الشركاء المهنيين والمؤسساتيين للمكتب، على الصعيدين الوطني والدولي.

وعلى الصعيد الدولي، نجح المكتب الوطني المغربي للسياحة في إطلاق حملة واسعة النطاق تروم تسريع وتيرة الانتعاش السياحي وتسريع عودة السياح الأجانب إلى المغرب. ويهدف إطلاق العملية الدولية "المغرب أرض الأنوار" سنة 2022، إلى الارتقاء بالمغرب ضمن مصاف الوجهات السياحية العالمية الأكثر جاذبية على الصعيد الدولي ولاسيما لدى الأجيال الجديد من المسافرين.

وقد تم إطلاق هذه الحملة المتعددة القنوات والمبتكرة بعشرين دولة من دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط وإسرائيل وإفريقيا، في أفق جعل وجهة المغرب ضمن "العشر وجهات الأوائل على الصعيد العالمي" فيما يخص وجهة المسافرين الأجانب.

ومن خلال إبراز ما تزخر به البلاد من ثروات، فإن حملة "المغرب أرض الأنوار" تدعو السياح الأجانب المتراوحة أعمارهم ما بين 25 و59 سنة إلى اكتشاف أو إعادة اكتشاف المغرب من خلال الفنون والتجارب الثقافية والطبيعية والتراث القروي والشواطئ والأنشطة الترفيهية.

وتعتبر سنة 2022 "سنة استعادة النشاط السياحي" بعد فتح الحدود اعتبارا من شهر فبراير، وهو ما حدا بالمكتب الوطني المغربي للسياحة إلى الانخراط في خطة طموحة لانعاش القطاع السياحي بهدف الحفاظ على مكانة وتنافسية وجهة المغرب في سياق إعادة فتح الأسواق الدولية وارتفاع حدة المنافسة بعد الأزمة.

III.7.3.2.2. تنمية الصناعة التقليدية

تتمثل الإنجازات الرئيسية في قطاع الصناعة التقليدية لسنة 2022 في ما يلي:

◀ **تنزيل القانون رقم 50.17 المتعلق بممارسة أنشطة الصناعة التقليدية:** ولاسيما المادة 4 منه المتعلقة بمواكبة الصناع التقليديين بهدف تسجيلهم في السجل الوطني للصناعة التقليدية (RNA) والذي مكن من تحديد 600.000 صانع تقليدي؛

◀ **مواصلة إنجاز المشاريع المدرجة في إطار اتفاقيات الشراكة الموقعة أمام جلالة الملك من خلال:**

- تنفيذ مشاريع البنية التحتية المدرجة في إطار برامج التنمية المندمجة لجهتي العيون-الساقية الحمراء وكلميم-واد نون؛
- تنفيذ مشاريع البنية التحتية المدرجة في إطار برامج تثمين المدن العتيقة لكل من مراكش ومكناس والصويرة وسلا وفاس (برنامجين) وطنجة وتطوان.

◀ **حصيلة مخطط إقلاع الصناعة التقليدية:**

تم وضع مخطط إقلاع قطاع الصناعة التقليدية سنة 2021 بميزانية إجمالية قدرها 110 ملايين درهم، بهدف إعطاء دينامية جديدة لقطاع الصناعة التقليدية، تواكب تطورات الأسواق وسلوك المستهلكين، ومن أجل تعزيز القطاع على المدى القصير والمتوسط، كمحرك اقتصادي رئيسي ورافعة أساسية لخلق فرص الشغل.

ويتمحور هذا البرنامج حول إجراءين رئيسيين:

- تعميم الاستفادة من التغطية الاجتماعية على الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية بغلاف مالي يناهز 46 مليون درهم؛
 - دعم القدرة التنافسية للفاعلين في القطاع وإنعاش بعض الأنشطة بغلاف مالي يقدر بـ 64 مليون درهم.
- ويبرز التقييم الأولي لتنفيذ برنامج إقلاع قطاع الصناعة التقليدية الإنجازات التالية:
- تعميم التأمين الإجباري عن المرض: بلغ معدل الالتزام حوالي 87% بتاريخ 15 يوليو 2022 حيث تم تسجيل انخراط 441.158 صانعا تقليديا كعمال غير أجراء في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (من أصل 500.000 صانع تقليدي كهدف مسطر مسبقا)؛
 - دعم القدرة التنافسية للفاعلين في القطاع وتطوير الأنشطة والارتقاء بها على النحو التالي:
 - الشروع في إنجاز ثلاث دراسات، دراسة تهم الأسواق الدولية لمنتجات الصناعة التقليدية المغربية، ودراسة تتعلق بتصميم وإحداث مراكز الامتياز، ودراسة تتعلق ببلورة وتنفيذ برنامجين للدعم مخصصين للفاعلين في القطاع؛
 - توقيع اتفاقيات شراكة في 14 يونيو 2022 مع غرف الصناعة التقليدية وفيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية لإنجاز جزء من البرنامج؛
 - مشروع يتعلق بمساطر الشراكة، في مرحلته النهائية، لإطلاق شراكات مع منصات التجارة الإلكترونية والمجمعين والمصدرين والموزعين، وغيرهم.

III.8.3.2.2. الاستراتيجية الطاقة

في إطار تنزيل الاستراتيجية الطاقة الوطنية، من المتوقع أن تعرف الفترة 2022-2023 إنتاج قدرة كهربائية إضافية إجمالية من جميع المصادر تقدر بما مجموعه 1.417 ميغاوات. إضافة إلى مشاريع تطوير الطاقات المتجددة، تم إنجاز ما يلي:

◀ ملاءمة الإطار القانوني:

تمت المصادقة على مشروع القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 11 نونبر 2021 وتم إيداعه بالبرلمان بتاريخ 10 يناير 2022. يعتبر مشروع القانون السالف الذكر إطارا تحفيزيا جديدا وفرصة للقطاع الخاص للاستثمار في مجال إنتاج الكهرباء لسد احتياجاتهم الخاصة بأثمنة أكثر تنافسية.

◀ الكهرباء القروية:

تتمثل حصيلة إنجازات برنامج الكهرباء القروية الشمولي برسم سنة 2021 والآفاق المنتظرة برسم سنتي 2022 و2023 في ما يلي:

- بالنسبة لسنة 2021، تم ربط 325 قرية (7.451 مسكنا) بالشبكة الكهربائية الوطنية بغلاف مالي إجمالي يقدر بحوالي 262 مليون درهم مما ساهم في رفع نسبة الكهرباء القروية لـ 99,83%؛
- بالنسبة لسنة 2022، تتمثل التوقعات الأولية في ربط 220 قرية تضم 5.894 مسكنا بالشبكة الكهربائية الوطنية باستثمار إجمالي يقدر بـ 175 مليون درهم تمكن من بلوغ نسبة الكهرباء القروية إلى 99,88%. في هذا الصدد، تجدر الإشارة أنه إلى غاية شهر يوليو 2022، تم ربط 113 قرية تضم 2.756 مسكنا بالشبكة الكهربائية الوطنية باستثمار يعادل 122 مليون درهم مما ساهم في تحسين نسبة الكهرباء بـ 0,02% لتبلغ 99,85%؛
- بالنسبة لسنة 2023، من المتوقع أن يتم ربط 200 قرية تضم 4.778 مسكنا بالشبكة الكهربائية الوطنية باستثمار إجمالي يناهز 129 مليون درهم وذلك بغية الرفع من نسبة الكهرباء القروية لتصل 99,92%.

III.9.3.2.2. التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الأخضر

III.9.3.2.2.1. التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة

◀ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

أكد تقييم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة الذي أبان على نقائص هيكلية مرتبطة بسياق إعدادها، على ضرورة مراجعتها مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجديدة الوطنية والدولية. وقد كلفت اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة في اجتماعها المنعقد يوم 14 أبريل 2022، القطاع المكلف بالتنمية المستدامة بمراجعة الاستراتيجية السالفة الذكر.

ولهذا الغرض، تم إعداد خارطة طريق تصف الخطوات التي يجب اتباعها لمراجعة وتحسين هذه الاستراتيجية. وتشمل خارطة الطريق هذه، على وجه الخصوص، تحديد الرؤية الاستراتيجية والتحديات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة وذلك بناء على أهداف التنمية المستدامة وتحديد الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات والغايات المقترنة بها والتوصيات المتعلقة بإجراءات أفقية وكذلك تنظيم مناظرة التنمية المستدامة لسنة 2023 وذلك من أجل توسيع دائرة التشاور وإطلاق إمكانية استشارة المواطنين عبر البوابة الإلكترونية.

◀ البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة

من أجل تحسين وترشيد جهود مختلف القطاعات الوزارية، وأخذا بعين الاعتبار جميع مكونات قطاع التطهير السائل (جمع ومعالجة وإعادة استعمال) سواء في الوسط الحضري أو القروي، تم إطلاق سنة 2019 البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج وإعادة استعمال المياه المعالجة.

ويهم هذا البرنامج، الذي تقدر تكلفته الاستثمارية بـ 42,76 مليار درهم، مواصلة إنجاز مشاريع التطهير السائل في 365 مدينة ومركزا حضريا، تجهيز 1.207 مركزا رئيسيا للجماعات في الوسط القروي وكذا إنجاز مشاريع إعادة استعمال المياه المعالجة.

كما يهدف البرنامج الوطني للتطهير السائل المندمج إلى تعبئة إمكانات من المياه العادمة المعالجة القابلة لإعادة الاستعمال تقدر بـ 100 مليون متر مكعب سنويا ابتداءً من سنة 2027 و 573 مليون متر مكعب في أفق 2040.

في متم سنة 2021، بلغت نسبة الربط بشبكة مياه الصرف الصحي 82,5%. أما نسبة معالجة المياه العادمة فقد بلغت 56,2% تهم 167 محطة للمعالجة بما في ذلك المصبات في البحر. في المجموع، بلغ عدد المدن والمراكز التي استفادت من مشاريع التطهير السائل 403 بما في ذلك 236 جماعة بها مشاريع قيد الإنجاز أو مبرمجة في إطار البرنامج السالف الذكر.

فيما يتعلق بمحور إعادة استعمال المياه المعالجة، يتم حالياً تزويد 29 ملعب غولف من مياه الصرف المعالجة بحجم بلغ 17,27 مليون متر مكعب تقريباً.

◀ البرنامج الوطني للنفايات المنزلية

يهدف البرنامج الوطني للنفايات المنزلية إلى دعم الجماعات لإضفاء الطابع المهني على تدبير هذا القطاع والرفع من نسبة جمع النفايات وإنجاز المطارح المراقبة وإنجاز مراكز لطمر وتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها لصالح كل المراكز الحضرية وتأهيل وإغلاق المطارح العشوائية وتطوير عملية فرز وتدوير وتثمين النفايات.

فيما يتعلق بالإنجازات إلى حدود نهاية 2021، فقد مكن البرنامج السالف الذكر من رفع نسبة جمع النفايات إلى 96% إلى ومن إنجاز 26 مطرحاً مراقباً ومركز لطمر وتثمين النفايات وتأهيل 66 مطرحاً عشوائياً. ومكنت المطارح في طور الاستغلال من معالجة ما يقارب 63% من الإنتاج الإجمالي للنفايات المنزلية.

عرفت سنة 2022 مواصلة تنزيل مشاريع البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، بغلاف مالي قدره 200 مليون درهم كمساهمة في تمويل مشاريع البرنامج المذكور، وذلك بإعطاء الأولوية لاستمرارية المشاريع التي حصلت بالفعل على الدفعات الأولى من التمويل والتي تم توقيع اتفاقياتها من قبل الأطراف المعنية.

◀ مذكرة تفاهم حول تثمين النفايات المنزلية

تم التوقيع على مذكرة التفاهم المتعلقة بتثمين النفايات المنزلية بشراكة مع الجمعية المهنية لشركات الإسمنت في سنة 2021.

تهدف مذكرة التفاهم إلى تحقيق الأهداف التالية:

- خفض كمية النفايات التي سيتم إرسالها إلى مراكز الطمر والتثمين بنسبة 45% في أفق سنة 2030، مما سيساهم في إطالة أمد حياة هذه المراكز وكذا تثمين الأراضي المجاورة؛
- الحد من الآثار البيئية لمطارح النفايات في طور الاستغلال وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في القطاع، وبالتالي المساهمة في التزامات المساهمة المحددة وطنياً «NDC» التي تعهدت بها المملكة في الدورة الحادية والعشرين والدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف؛

- تطوير قطاعات صناعية تتماشى مع إعادة التدوير وتأمين النفايات المنزلية، لاسيما من خلال إنشاء من 10 إلى 12 منصة؛
- المساهمة في تقليص التبعية الطاقية وتحسين الميزان التجاري للمملكة بـ 330 إلى 350 مليون درهم سنوياً بحلول سنة 2030؛
- المساهمة في إحداث 500 إلى 700 فرصة شغل دائمة في مطارح النفايات.

III. 2.9.3.2.2. إنعاش الطاقات الخضراء

تندرج تنمية الطاقات المتجددة في صلب السياسة الطاقية الوطنية، والتي تتجه نحو تنويع مصادر التزود بالطاقة وذلك من خلال رفع حصة الطاقات الخضراء، في أفق 2030، إلى نسبة 52% من القدرة الكهربائية الإجمالية المنتجة مع السعي نحو تقليص التبعية الطاقية وتعزيز الأمن الطاقى للبلاد. وعلى هذا الأساس، تتمثل أهم إنجازات سنة 2022 في ما يلي:

◀ ملاءمة الإطار القانوني:

صادق مجلس الحكومة، بتاريخ فاتح يوليو 2021، على مشروع القانون رقم 40.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، وقمت إحالته على البرلمان من أجل المصادقة عليه. ويهدف مشروع القانون السالف الذكر إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الشفافية وتسهيل الولوج للمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار وتبسيط مساطر منح الرخص وذلك بغية تعزيز جاذبية قطاع الطاقات المتجددة للاستثمارات المحلية والدولية.

هذا، وعرفت سنة 2022 مواصلة إعداد النصوص التطبيقية المتعلقة بالقانون رقم 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء وإحداث الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء.

◀ تطوير الطاقات المتجددة:

إلى غاية نهاية 2021، بلغت الطاقة المنتجة من مصادر متجددة 4.050 ميغاوات مما رفع نسبة الطاقات المتجددة من المزيج الطاقى العام إلى 37,7% مقسمة كما يلي: الطاقة الشمسية بنسبة 7,7% والطاقة الريحية بنسبة 13% والطاقة الكهرومائية بنسبة 17%.

• الطاقة الشمسية:

بلغت القدرة الإجمالية المنتجة انطلاقاً من الطاقة الشمسية في سنة 2022، ما مجموعه 827 ميغاوات باستثمار إجمالي يناهز حوالي 29,8 مليار درهم.

عرفت سنة 2022 بدء تشغيل مشروعين لمحطات الطاقة الشمسية الفولطاضوئية على مستوى موقعي "ميسور" و"زاكورة" بقدرة بلغت 40 ميغاوات لكل موقع وذلك في إطار برنامج "نور تافيلالت" الذي يهدف لإنتاج طاقة إجمالية تبلغ 120 ميغاوات.

من المتوقع أن يتم سنة 2023 بدء تشغيل مشروع للطاقة الشمسية الفولطاضوية بقدرة 30 ميغاوات على مستوى عمالة طنجة-أصيلة إضافة إلى مشاريع الطاقة الشمسية الفولطاضوية المحدثة بالمناطق الصناعية والتي تعادل قدرتها 330 ميغاوات.

• الطاقة الريحية:

إلى غاية نهاية سنة 2021، بلغت القدرة الإجمالية المنتجة انطلاقاً من الطاقة الريحية ما مجموعه 1.423 ميغاوات باستثمار إجمالي بلغ 23,21 مليار درهم.

وعرفت سنة 2022 توسعة القدرة الاستيعابية للمركب الريحي "بئر انزران" من 200 ميغاوات إلى 203,5 ميغاوات. وتطبيقاً لمقتضيات القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، من المتوقع أن تعرف سنة 2022 إنجاز المشاريع التالية:

- بدء تشغيل مشاريع المركبات الريحية بوجدور (300 ميغاوات) والواليدية 1 و2 وأفتيسات 2 (200 ميغاواط) والمرحلة الأولى بتازة (87 ميغاوات)؛
- إعادة تشغيل المركب الريحي للكودية البيضاء (120 ميغاوات)؛
- مواصلة إنجاز المركبات الريحية أفركط (80 ميغاوات) وأخفنيير 3 (50 ميغاوات) وغراد جراد (80 ميغاوات) والداخلية (40 ميغاوات) وكاب كاتان (108 ميغاوات).

إضافة إلى ذلك، وفي إطار الإنتاج الذاتي، من المنتظر أن يتم خلال سنة 2022 إنجاز مشروع المركب الريحي "AM WIND" بقدرة تعادل 100 ميغاوات.

ومن المتوقع أن تعرف سنة 2023، بدء تشغيل مجموعة من المركبات الريحية، إضافة إلى إطلاق أشغال إنجاز مشروع المركب الريحي لجبل الحديد بقدرة تبلغ 270 ميغاوات وتسكرد (100 ميغاوات) في إطار البرنامج الريحي المندمج (850 ميغاوات). كما سيتم العمل على تطوير مشروع توسعة المركب الريحي للكودية البيضاء (200 ميغاوات).

• الطاقة الكهرومائية:

فيما يتعلق بالمشاريع الكهرومائية، من المنتظر أن تعرف سنة 2022 مواصلة أشغال بناء محطة تحويل الطاقة عبر الضخ بعبد المومن بقدرة تبلغ 350 ميغاوات واستثمار يعادل 3,2 مليار درهم. ويتوقع أن يتم بدء تشغيل هذه المحطة في الأسس الأول من سنة 2023.

III.3.9.3.2.2.3. حماية الموارد الغابوية ومحاربة التصحر

تهدف الاستراتيجية الجديدة "غابات المغرب 2030-2020" والتي أعطى انطلاقها جلالة الملك إلى عصرنة القطاع وجعله أكثر تنافسية، من خلال نموذج تدبير مندمج ومستدام خالق للثروة ويضع ساكنة المناطق الغابوية في صلب التدبير الغابوي.

وتتمركز هذه الاستراتيجية على أربعة محاور أساسية، تتعلق بإحداث نموذج جديد مع مقاربة تشاركية جديدة وعصرنة المهن الغابوية، وكذا بتطوير تدبير المناطق الغابوية وإعادة التصميم المؤسسي من أجل توفير إطار قانوني مناسب.

وفي هذا الإطار، تعد سنة 2022 الانطلاقة الفعلية للوكالة التي ستعمل على تنزيل الاستراتيجية بواسطة برامجها المختلفة.

وفيما يتعلق بهذا المحور الأخير، شهدت سنة 2022 الانطلاقة الفعلية للوكالة الوطنية للمياه والغابات التي ستعمل على تنزيل الاستراتيجية عبر مختلف برامجها.

وتتمثل أهم عمليات برنامج عمل قطاع المياه والغابات برسم سنة 2023، في ما يلي:

◀ حماية وتأمين المجال الغابوي عن طريق:

- مواصلة مجهودات تصفية الوضعية القانونية للوعاء العقاري من خلال عمليات تحفيظ المناطق الغابوية وإنجاز الدراسات التقنية المتعلقة بالمسح العقاري على 150.000 هكتار؛
- أشغال فتح المسالك على امتداد 200 كلم تقريبا وتأهيل وصيانة المسالك على ما يناهز 700 كلم، وذلك في إطار مشاريع إعادة إحياء الغابات وتوليدها وتهئية الأحواض المنحدرة.

◀ تهئية الغابات وتنميتها عبر:

- أشغال التشجير الجديد (عمليات إعادة التشجير، وإعادة الإحياء وتحسين المراعي الغابوية) على مساحة 50.000 هكتار؛
- إنتاج حوالي 39 مليون من الشتلات والقيام بأشغال تجديد المغروسات وصيانتها على مساحة تقارب 30.000 هكتار؛
- أشغال الحراثة وصيانة الأغراس على مساحة تناهز 28.700 هكتار؛
- منح التعويضات عن حماية الأراضي لفائدة الساكنة المستعملة على مساحة تقدر بـ 114.000 هكتار. وتجدر الإشارة إلى أنه تم الرفع من مبالغ هذه التعويضات بواسطة القرار المشترك لوزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزير الاقتصاد والمالية، رقم 01.1855 بتاريخ 21 مارس 2022؛
- أشغال التهئية وتعزيز التهئية في إطار تعاقد، لـ 35 غابة حضرية وشبه حضرية.

◀ محاربة التصحر وحماية الطبيعة من خلال:

- المعالجة البيولوجية للأودية على مساحة 50.000 هكتار مع التصحيح الميكانيكي (العتبات بالأحجار) لما يقارب 480.000 متر مكعب، إضافة إلى تثبيت وصيانة حوالي 1.150 هكتار من الكثبان الساحلية والقارية؛

- تعزيز آليات مراقبة حرائق الغابات والإنذار المتعلق بالتدخل الأولي، وتهيئة وصيانة ما يناهز 60 نقطة مائية وكذا فتح وتهيئة 520 كلم من الخنادق للحماية من الحرائق، إضافة إلى توظيف أكثر من 1300 مراقب للحرائق؛
- تدبير أنشطة القنص والصيد القاري وتثمينها من خلال القيام بعمليات التهيئة المتعلقة بالقنص وتنظيم القناصين والصيادين إضافة إلى إعادة إعمار مجاري المياه والبحيرات الطبيعية وخزانات السدود عبر إنتاج ما يناهز 20 مليون من صغار السمك وإعادة توطينها؛
- المحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه من خلال تعزيز عمليات الحفاظ على الحيوانات والنباتات على مستوى المناطق المحمية، إضافة إلى القيام بأشغال التهيئة البيئية السياحية في المنتزهات الوطنية ذلت أولوية.

◀ التدابير المتخذة لدعم المتضررين من حرائق الغابات:

- تبعاً للتوجيهات الملكية السامية، ومن أجل الحد من تأثير الحرائق على النشاط الفلاحي والغابات ودعم الساكنة المتضررة من هذه الكوارث، عملت الحكومة على تفعيل الفوري للتدابير الاستعجالية.
- في هذا الصدد، تم توقيع اتفاقية إطار في يوليو 2022، من أجل دعم الساكنة المحلية المتضررة، بمبلغ يناهز 290 مليون درهم. وقد نصت هذه الاتفاقية الإطار على أخذ التدابير المختلفة، على المدى القريب والمتوسط، فيما يخص ما يلي:
- إعادة تأهيل 187 مسكناً تم إتلافه بسبب الحرائق، وذلك باستعمال مواد وآليات بيئية للبناء؛
- إعادة تأهيل الكتل الغابوية على مساحة تناهز 10.740 هكتارا عن طريق عمليات تشجير هذه الكتل الغابوية وتعزيز وسائل الوقاية والحد من اندلاع حرائق جديدة؛
- تفعيل مشاريع مدمجة للتنمية الاقتصادية في الأماكن المنكوبة؛
- توفير 1000 فرصة شغل إضافية مخصصة للأشخاص المتضررين وأفراد عائلاتهم في إطار برنامج "أوراش".

III.10.3.2.2. تنمية قطاع المناجم والبنية التحتية الجيولوجية

بغية إنعاش وتطوير القطاع المنجمي (باستثناء الفوسفات)، خضعت الاستراتيجية المنجمية 2013-2025 لتقييم نصف مرحلي تم من خلاله إعادة تصميمها لتصبح مخطط المغرب المنجمي 2021-2030. علاوة على ذلك، تابعت الحكومة المجهودات المبذولة لتنزيل مشروع إعادة هيكلة النشاط المنجمي الحرفي وذلك بغية تحقيق توافق بين فتح المنطقة المنجمية لتأفيلات وفجيج في وجه المستثمرين والحفاظ على حقوق الصناع المنجميين التقليديين الذين يمارسون أنشطتهم بموجب التراخيص الممنوحة لهم.

◀ الإجراءات والتدابير المتخذة برسم سنة 2022:

- تنفيذ ثاني دعوة عامة للمنافسة التي تم إطلاقها سنة 2021 والتي تخص 361 منطقة على إثر نشر قرار وزير الطاقة والمعادن والبيئة رقم 1924.20 المتعلق بتقسيم المنطقة المنجمية لتأفيلات وفجيج؛

- مواصلة برنامج تطوير التراث المنجمي من خلال العملية السنوية المتعلقة بإعادة منح الرخص المنجمية الملغية؛
- تنظيم النسخة الأولى من القافلة المنجمية (برنامج التكوين للرفع من كفاءات الحرفيين المنجمين للمنطقة المنجمية لتأفيلات وفجيج) والتي عرفت إنجاز برنامج عمل يهدف لتقاسم الخبرات وتعميم الممارسات الفضلى إضافة إلى تنظيم دورات تكوينية تستجيب للحاجيات المعبر عنها من طرف المقاولات المنجمية الصغرى والمتوسطة وكذا الصناع المنجمين التقليديين في المنطقة؛
- إطلاق مشاريع لإنجاز الخرائط الجيولوجية وفق سلم 1/100.000 في جهة كلميم-وادي نون؛
- إنجاز خريطين جيولوجيتين وفق السلم 1/100.000 في جهة العيون-الساقية الحمراء؛
- إنجاز خريطين جيولوجيتين وفق سلم 1/50.000 في جهة الداخلة-وادي الذهب؛
- إنجاز ست خرائط جيوتقنية غير نظامية وفق السلم 1/25.000 في جهة كلميم-وادي نون على مستوى أقاليم كلميم وطانطان وسيدي إفني وأسا الزاك.

◀ الإجراءات والتدابير المزمعة برسم سنة 2023:

- إنجاز دراسة لوضع تصنيف للمقاولات المنجمية؛
- وضع هياكل للحكومة لتنزيل مخطط المغرب المنجمي (لجنة المعادن الاستراتيجية...);
- إنجاز سبع خرائط جيولوجية وفق سلم 1/50.000 وسبع خرائط جيوكيميائية وفق سلم 1/50.000 في سلسلة الجبال الوسطى للمغرب باستثمار إجمالي يبلغ 14 مليون درهم؛
- إنجاز خريطة استطلاعية للمعادن بـجبال إفني باستثمار يبلغ 2 مليون درهم.

III.3. تكريس العدالة المجالية

يستند تنفيذ الأولويات الاجتماعية والاقتصادية والتنمية بشكل كبير على عنصري فعالية التدبير العمومي وإتقائية السياسات العمومية على الصعيدين القطاعي والتراحي. وستواصل الحكومة في هذا الصدد العمل على تنزيل ورشي الجهوية المتقدمة واللامركز الإداري.

كما تولي الحكومة أولوية بالغة لتسريع الأوراش التي تتعلق بإصلاح الإدارة خاصة تلك التي تهم الرقمنة واللامركز الإداري وتبسيط المساطر وتعزيز الأخلاقيات داخل الإدارة العمومية، إلى جانب ترسيخ الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وإدماجها في كل مناحي الحياة العامة. وبالإضافة إلى ذلك تحرص الحكومة على مواصلة إصلاح منظومة العدالة وأنظمة التقاعد.

III.1.3. مواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة واللامركز الإداري

III.1.3.1. تسريع الجهوية المتقدمة

يكرس النموذج التنموي الجديد الجهوية المتقدمة كدعامة للتنمية ورافعة للتوظيف الأمثل لمؤهلات البلاد، كما يؤكد على دور المجال الترابي كفضاء لترسيخ هذا النمط من الحكامة الترابية. ولتنزيل هذه الرؤية، تواصل الدولة جهودها لتسريع ورش الجهوية المتقدمة، ويتجلى ذلك، على وجه الخصوص، من خلال :

◀ تعزيز الموارد المالية للجهات:

خصص قانون المالية لسنة 2022 مبلغا إجماليا من الموارد المخصصة لفائدة الجهات، يقدر بـ 10 ملايين درهم، منها 4,34 مليار درهم كمساهمة للميزانية العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة قد أوفت، خلال سنتي 2020 و2021، بكافة التزاماتها اتجاه الجهات فيما يخص مساهمة الميزانية العامة رغم الأثر السلبي للأزمة الصحية كوفيد-19 على مداخيل الدولة.

◀ مواكبة الجهات من أجل ممارسة اختصاصاتها:

خلال سنتي 2021 و2022، واصلت لجنة القيادة الاستراتيجية، برئاسة وزارة الداخلية وجمعية جهات المغرب، أشغالها بشكل دوري بهدف تنزيل مضامين الإطار التوجيهي لتفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها الذاتية والمشاركة. وتبعا لذلك، تم إعداد خارطة طريق تتضمن الآليات الإجرائية والعملية الرامية إلى تفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها، من خلال استئناف اجتماعات اللجان التقنية وإعادة تفعيل منظومة تتبع ورش اللامركز الإداري ومواصلة تنزيل المخطط التشريعي والتنظيمي المتعلق بهذا الورش.

◀ تكريس النهج التعاقد بين الدولة والجهات:

في إطار الجيل الأول للعقود-برامج بين الدولة والجهات، تم توقيع أربعة عقود برامج بين الدولة وجهات فاس-مكناس والداخلية-وادي الذهب وبني ملال-خنيفرة وكلميم-وادي نون. ويجري حاليا التوقيع على عقدي برنامجين آخرين يتعلقان بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة وجهة سوس-ماسة. وتبلغ التكلفة الإجمالية لعقود-البرنامج الموقعة 23,57 مليار درهم، منها 8,63 مليار درهم كمساهمة للجهات بينما تساهم القطاعات الوزارية بـ 11,52 مليار درهم.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار تطوير الآليات اللازمة لتدبير عملية إعداد برامج التنمية الترابية، يتم حاليا إعداد مشروع مرسوم يتعلق بتحديد منهجية التعاقد بين الدولة والجهة، يهدف إلى ترشيد وتبسيط هذه المنهجية بالإضافة إلى كيفية إعداد العقود-البرامج التي يتم إبرامها بين الدولة والجهات.

كما سيتم اعتماد مشروع مرسوم يهدف إلى مراجعة المرسوم المتعلق بإعداد برامج التنمية الجهوية ودليل تنفيذه. أيضا، وإثر تشكيل المجالس الجديدة للجهات، صدرت دورية لوزير الداخلية، في يناير 2022، تروم تأطير عملية إعداد وتنزيل الجيل الثاني من برامج التنمية الجهوية وترابطها مع التصاميم الجهوية لإعداد التراب.

◀ تعزيز دور الوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع:

توجه موارد الاستثمار التي تخصصها الجهات للوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع لتمويل المشاريع المرتبطة، أساسا، ببرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي 2017-2023. وفي هذا السياق، تقوم هذه الوكالات بتتبع تنفيذ المشاريع التي تهدف خصوصا إلى فك العزلة عن ساكنة المناطق القروية والجبلية، وتحسين الولوج إلى خدمات الكهرباء والماء الصالح للشرب، وتأهيل المؤسسات الصحية والتعليمية.

وإلى غاية نهاية شهر غشت 2022، بلغ الغلاف المالي الإجمالي المبرمج على مستوى ميزانيات هذه الوكالات ما يقارب 7,4 مليار درهم، منها 7,3 مليار درهم تم تخصيصها لمشاريع الاستثمار.

III.2.1.3. الالامركز الإداري

ينص هذا الورش، من خلال المرسوم رقم 2.17.618 بمثابة الميثاق الوطني للالامركز الإداري، على نمط للتنظيم الإداري يركز على نقل الاختصاصات، مرفق بالموارد البشرية والمالية اللازمة للمصالح اللاممركزة، ويرتقي بالجهة كمركز لتنزيل السياسات العمومية. وقد تم تعزيز المرسوم السالف الذكر بنموذج التصميم الإداري المرجعي للالامركز الإداري وكذا بخارطة الطريق لتفعيل هذا الورش.

في سنة 2020، أكد التقرير الموجه لرئاسة الحكومة، حول حصيلة أعمال اللجنة الوزارية للالامركز الإداري على ضرورة العمل على إصدار النصوص القانونية والتنظيمية اللازمة لتفعيل الالامركز الإداري.

و تبعا لذلك، تم اتخاذ عدة إجراءات لمراجعة الإطار القانوني ذي الصلة، همت بالخصوص ما يلي :

- إصدار القانون التنظيمي رقم 72.19 القاضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، وذلك بإدراج مناصب "رؤساء التمثيليات الإدارية الجهوية القطاعية" وكذا "رؤساء التمثيليات الإدارية الجهوية القطاعية المشتركة"؛

- إصدار قرار وزير الداخلية رقم 2782.19 المتعلق بتحديد تنظيم الكتابة العامة للشؤون الجهوية؛

- إعداد أربعة مشاريع مراسيم، تهم:

- تحديد مبادئ وقواعد تنظيم إدارات الدولة واختصاصاتها؛

- تحديد قواعد تفويض السلطة والإمضاء؛

- تحديد قواعد وكيفية تنظيم مباريات ولوج الوظيفة العمومية؛

- تحديد شروط وكيفية تعيين رؤساء الأقسام ورؤساء المصالح بالإدارات العمومية.

وسجلت، سنة 2022، تقدم بعض القطاعات الوزارية المعنية في تنفيذ التصاميم المديرية للالامركز الإداري الخاصة بها.

كما تم، في إطار تفعيل ورش إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، نقل بعض الاختصاصات المتعلقة بالتراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار لفائدتها، والتي كانت تمنح، من قبل، من طرف بعض القطاعات الوزارية.

ستواصل الحكومة مجهوداتها لتسريع تنفيذ ورش اللامركز الإداري، وذلك من خلال عدة تدابير، منها:

- تحيين التصاميم المديرية للامركز الإداري وخارطة الطريق الخاصة بها لكي تتلاءم مع التنظيم الحكومي الجديد؛
- الإسراع بمراجعة وتحيين مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها حاليا واللازمة لتفعيل اللامركز الإداري، لاسيما تلك المتعلقة بتنظيم مالية الدولة والمحاسبة العمومية ومراقبة نفقات الدولة، وتنظيم إدارات الدولة وتحديد اختصاصاتها، وقواعد التفويض، وبالوظيفة العمومية والتعيين في مناصب المسؤولية.

III.3.1.3. مواصلة تنفيذ برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية

يعتبر برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية تجسيدا للنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، والذي عرف انطلاقته سنة 2015، توقيع العديد من الاتفاقيات الإطار أمام جلالة الملك بتكلفة إجمالية أولية بلغت 77 مليار درهم والتي تم رفعها إلى ما يناهز 81,43 مليار درهم حاليا.

ويتضمن هذا البرنامج العديد من المشاريع المهيكلية التي تهدف على وجه الخصوص إلى تعزيز البنية التحتية والشبكات وتحفيز الاستثمار الخاص ودعم مشاريع التنمية البشرية والاجتماعية وتثمين الثروات الطبيعية وتشجيع الثقافة على مستوى الجهات الثلاث.

هكذا، وإلى غاية نهاية غشت 2022، فقد تم إنجاز 287 مشروعا بكلفة إجمالية قدرها 17,71 مليار درهم، في حين يوجد 328 مشروعا قيد الإنجاز بكلفة مالية قدرها 61,82 مليار درهم. وفي نفس الإطار، لا يزال 111 مشروعا مبرمجا بكلفة إجمالية تبلغ 1,90 مليار درهم.

III.3.2. مواصلة تنفيذ برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي

يهدف هذا البرنامج، الذي أطلقه جلالة الملك، إلى الاستجابة إلى إشكالية الفوارق في ما بين الجهات وداخلها، من خلال تعبئة أكثر من 33,78 مليار درهم إلى غاية النصف الأول من سنة 2022، أي 68% من الغلاف المالي المرتقب للبرنامج. هذا الغلاف المالي هو نتيجة المساهمة المالية للقطاعات الوزارية المعنية والمدفوعة إلى صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية وكذا الجهات والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمكتب الوطني للماء والكهرباء.

وهكذا، فقد تجاوزت الالتزامات إلى غاية 30 يونيو 2022، 32,04 مليار درهم، أي 95% من الاعتمادات المعبأة برسم جميع مصادر التمويل مجتمعة. أما الأداءات فقد بلغت 23,43 مليار درهم خلال هذه الفترة.

فيما يتعلق بالغلاف المالي الذي تمت تعبئته في إطار صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية من قبل القطاعات الوزارية للفترة الممتدة بين 2017 ونهاية يونيو 2022، فقد بلغت الالتزامات 13,22 مليار درهم من أصل 13,54 مليار درهم المبرمجة، منها 10,37 مليار درهم تم إصدارها، أي على التوالي 98% و77% من الاعتمادات المعبأة.

وحققت الإنجازات المادية للبرنامج تقدما ملحوظا، حيث تمت تغطية ما يقارب 1.093 جماعة قروية و73 مركزا قرويا وجماعات شبه حضرية ويتم تقديمها، حسب المجال، على النحو التالي:

- ◀ **الطرق والمسالك القروية:** استكمال الأشغال المتعلقة ببناء وتهيئة 13.995 كلم من الطرق والمسالك، واستمرار الأشغال على مستوى 4.039 كلم أخرى؛
- ◀ **التعليم:** إتمام إنجاز 1.514 عملية بناء وإعادة بناء وتوسيع البنيات التحتية التربوية، و412 عملية صيانة وإصلاح هاته البنية، وكذا إنجاز 94 عملية تجهيز للمؤسسات التعليمية واقتناء 660 حافلة صغيرة للنقل المدرسي؛
- ◀ **الصحة:** إتمام إنجاز 281 عملية بناء وإعادة بناء وتوسعة البنية التحتية الصحية، و286 عملية لصيانة وتأهيل هاته البنية، وكذا إنجاز 449 عملية لتجهيز المؤسسات الصحية، واقتناء 606 سيارة إسعاف ووحدة صحية متنقلة؛
- ◀ **الإمداد بالماء الصالح للشرب:** إنجاز 551 نظام للربط بالماء الصالح للشرب، منها 418 تم استكمالها و22.967 عملية ربط فردية ومختلطة بالشبكة والنافورات، منها 16.218 تم إتمام إنجازها؛
- ◀ **الكهرباء:** إتمام إنجاز أشغال ربط 761 قرية بشبكة الكهرباء، وتوسيع الشبكة على مستوى 799 كلم تقريبا.

III.3.3. إصلاح الإدارة وتسريع التحول الرقمي

في سياق يطبعه التعافي النسبي من تداعيات جائحة كوفيد-19، حرصت الحكومة على مواصلة الإصلاحات العميقة لنمط اشتغال الإدارة العمومية تنفيذا للالتزامات التي تم تسطيرها في البرنامج الحكومي وعملا بتوصيات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد، وذلك بهدف الرفع من أداء وفعالية المرفق العمومي والاستجابة بشكل أفضل لحاجيات المرتفقين. وقد تم الرهان على توظيف الرقمنة كرافعة لتحسين جودة الخدمات العمومية وعلى تطوير المعرفة والممارسة الرقمية.

III.3.3.1. تسريع التحول الرقمي

شكل إدراج الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة ضمن اختصاصات نفس القطاع الوزاري في الحكومة المعنية من طرف جلالة الملك بتاريخ 7 أكتوبر 2021 ترجمة للالتزام الحكومة بجعل الرقمنة آلية للرفع من نجاعة المرفق العمومي ولاندماج المغرب في مجتمع المعلومات. في هذا السياق ستحرص الحكومة على إطلاق الاستراتيجية الرقمية الوطنية والتي تتضمن من بين محاورها "الإدارة الرقمية".

وقد تم التركيز في إطار ورش الرقمنة خلال سنة 2022 على البرامج التالية :

- ◀ **الولوج إلى الخدمات العمومية؛**
- ◀ **مواكبة مشاريع الرقمنة التي تقودها الإدارات؛**
- ◀ **تعزيز البعد الرقمي؛**
- ◀ **تطوير المشاريع الأفقية.**

وتندرج ضمن هذا البرنامج الإنجازات التالية:

- تنفيذ المرحلة الأولى من النظام المندمج للموارد البشرية (Système Intégré des Ressources Humaines)؛
 - تطوير الإصدار الثاني لبوابة الحصول على المعلومات www.chafafiya.ma والإصدار الثاني لبوابة التشغيل العمومي www.emploi-public.ma؛
 - وضع خارطة طريق بين القطاع المكلف بالانتقال الرقمي والإدارات والمؤسسات العمومية من أجل رقمنة مسارات المرتفق ذات الأولوية.
- هذا واعتمدت الاستراتيجية الوطنية للتحويل الرقمي، التي لاتزال في طور الإعداد، في شقها المتعلق برقمنة الإدارة على مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والذي ألزم الإدارات، في أجل أقصاه خمس سنوات، برقمنة المساطر والإجراءات المتعلقة بمعالجة وتسليم القرارات الإدارية التي تدخل في مجال اختصاصها.
- وتحدد هذه الاستراتيجية عدة أهداف رئيسية في أفق 2030 من بينها، رقمنة 100% من الخدمات العمومية، وربط 100% من البنيات المعنية بمسارات المرتفقين والمقاولات بالشباك الوحيد للخدمات العمومية "One Stop Shop" (واجهة موحدة للخدمات العمومية) واعتماد التوقيع الإلكتروني داخل الإدارات والمؤسسات العمومية.
- لهذا الغرض تم اعتبار المحاور التالية كأولوية:

- بناء ترسانة تشريعية وتنظيمية تتماشى مع دينامية الإدارة الرقمية؛
 - تدعيم البنية التحتية الرقمية: ويندرج ضمن هذا المشروع تحديد معايير خاصة بأنظمة معلومات الإدارات العمومية من خلال تعزيز النضج الرقمي للإدارات ووضع مخطط مديري نموذجي لنظم المعلومات والاعتماد على آليات شراء موحدة للمعدات التكنولوجية؛
 - تطوير ونشر استراتيجية للمعطيات: ويرتكز هذا المشروع على تعزيز الآليات الكفيلة بضمان حماية البيانات الإدارية وسريتها وكذا تقوية تبادل البيانات الرقمية وتعزيز البيانات المفتوحة "Open Data"؛
 - رقمنة مسارات المستخدمين: ويتمحور هذا المشروع بالأساس حول مواكبة وإعادة هندسة مسارات المرتفق وتطوير الشباك الوحيد للخدمات العمومية؛
 - الشمول الرقمي: من خلال تطوير الكفاءات الرقمية للمواطن وتعزيز إنتاج المحتوى الرقمي ووضع ثقافة تقييم الخدمات الرقمية؛
 - إنخراط الإدارات العمومية في التحويل الرقمي.
- من جهة أخرى، تعتزم الحكومة إعداد مشروع قانون يتعلق بالإدارة الرقمية وكذا مرسوم خاص بتطبيق أحكام القانون رقم 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني.

كما تعتزم الحكومة تطوير العمل بمنصات رقمية ذات بعد استراتيجي على غرار منصة CRI-INVEST التي تهدف لتوفير المعطيات الضرورية المتعلقة بالاستثمار، وكذا البوابة الوطنية للمساطر الإدارية " إدارتي" والشباك الإلكتروني لطلب الوثائق الإدارية « watiqa.ma ». كما ستعمل على تطوير الآليات الكفيلة بالاستغلال الأمثل لبوابة الحصول على المعلومات " شفافية". ومن المتوقع كذلك أن تقدم بوابة الحالة المدنية بنظامها المندمج حلولاً عملية لتدبير فعال للخدمات المتعلقة بالحالة المدنية.

كما شهدت سنة 2022 تميز عدد من التطبيقات الرقمية كالم منصة الإلكترونية " رخص" وهي منصة تفاعلية موحدة تم تطويرها من طرف الإدارة العامة للجماعات الترابية بهدف التدبير اللامادي والتتبع الإلكتروني لطلبات التراخيص في مجال التعمير، وكذا المنصة الرقمية "Amanti"، التي تم تطويرها من طرف صندوق الإيداع والتدبير، حيث تتيح للعموم إمكانية البحث وتفقد أموال حساباتهم البنكية الراكدة المودعة لدى هذه المؤسسة وكذا طلب استرجاعها عن بعد.

وفيما يتعلق بحق الحصول على المعلومات، تجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى تحيين البوابة الوطنية للحصول على المعلومات.

III.2.3.3. تحسين الخدمات العمومية وتبسيط المساطر

يشكل القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية حلقة محورية في برنامج تحسين الخدمات العمومية والاستجابة لمختلف حاجيات المرتفقين. وقد تمت ترجمة هذا التوجه بالأساس من خلال البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية " إدارتي". كما تعتزم الحكومة في نفس الإطار تدوين ونشر المساطر والإجراءات الإدارية وتبسيطها في أفق رقمنتها.

III.3.3.3. تفعيل ميثاق المرافق العمومية

يهدف القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق للمرافق العمومية والمصادق عليه سنة 2021 لتدعيم مبادئ الحكامة الجيدة طبقاً لما نص عليه الفصل 157 من الدستور. كما يتطرق للجوانب الأخلاقية والتنظيمية التي من شأنها تأطير عمل الجهاز الإداري في علاقته مع المرتفقين. وقد تمت في هذا السياق صياغة مشروع مرسوم يحدد تنظيم وتأليف وكيفيات سير المرصد الوطني للمرافق العمومية.

III.4.3.3. تكريس الطابع الرسمي للأمازيغية

تعمل الحكومة على تنزيل القانون التنظيمي 26.16 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وإدماجها في الحياة العامة. وقد تم تكريس هذا التوجه من خلال المنشور رقم 1/2022 الصادر عن وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة بخصوص تسريع آليات إدماج اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية.

بالموازاة مع ذلك، رصدت الحكومة سنة 2022 غلفاً مالياً قدره 200 مليون درهم للأوراش ذات الصلة بترسيم اللغة الأمازيغية. وسيتم الرفع من هذا الغلاف المالي برسم سنة 2023 إلى 300 مليون درهم.

كما تعزز الحكومة تزويد عدد من القطاعات الوزارية بأعوان مكلفين باستقبال وتوجيه المرتفقين الناطقين بالأمازيغية؛ وكذا إدراج اللغة الأمازيغية في المواقع الرسمية للإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

III.4.3. إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية

في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية، وبالنظر إلى الدور الاستراتيجي للمؤسسات والمقاولات العمومية في الجهود المبذولة لتسريع دينامية التحول الاقتصادي للبلاد، شهدت سنة 2021 إطلاق برنامج طموح لإعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية، ولاسيما من خلال إصدار:

- القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والذي سيمكن من وضع إطار قانوني يهدف إلى ترشيد إحداثها، وتحسين حكامتها، وتعزيز التكامل والتناسق فيما بينها وإحداث آليات لتقييم نجاعة مهامها وأنشطتها؛
- القانون رقم 82.20 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية.

◀ تفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية

شهدت سنة 2022 مواصلة الجهود المبذولة لتفعيل الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية من خلال:

- تعيين المدير العام للوكالة خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 13 يوليو 2022؛
- إعداد أدوات تسيير الوكالة؛
- إعداد مشاريع نصوص تنظيمية بقصد وضعها في مسطرة المصادقة. وتشمل هذه النصوص:
 - مشروع مرسوم متعلق بممثلي الدولة في مجلس إدارة الوكالة؛
 - مشروع مرسوم يحدد الكيفيات التي تبدي بها الوكالة رأيها في مختلف عمليات رأس المال والمحفظة العمومية، كما هو منصوص عليه في المادتين 7 و8 من القانون رقم 82.20 سالف الذكر؛
 - مشروع مرسوم يحدد تأليف وكيفيات سير هيئة التشاور حول السياسة المساهماتية للدولة.
- الانتقال إلى المراقبة المواكبة بالنسبة لبعض المؤسسات العمومية التي تدخل في نطاق اختصاص الوكالة المذكورة داخل أجل لا يتعدى ستة أشهر ابتداء من تاريخ دخول القانون المحدث للوكالة حيز التنفيذ.

◀ إعداد عمليات إعادة الهيكلة

منذ سنة 2020، وعلى إثر إصدار القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والقانون رقم 82.20 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، تم الشروع في إجراء حوارات

استراتيجية خاصة فيما بين المؤسسات والمقاولات العمومية ووزارات الوصاية التقنية، بهدف مباشرة عمليات إعادة الهيكلة التي تمس قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية. وقد أسفرت هذه الحوارات والمشاورات عن إعداد خارطة طريق تهدف، من جهة، إلى إعادة تحديد حجم المحفظة العمومية، ومن جهة أخرى، مراجعة وتعزيز النموذج الاقتصادي لعدد من المؤسسات والمقاولات العمومية. وتندرج عمليات إعادة هيكلة المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار رؤية عامة تمتد على خمس سنوات.

III.5.3. تعزيز فعالية السياسات العمومية

III.5.3.1. تنزيل المقاربة الجديدة لتدبير الاستثمارات العمومية

يرمي إصلاح نظام تدبير الاستثمارات العمومية بالمغرب إلى وضع إطار موحد وتوجيهات منسجمة على الصعيد الوطني لضمان تدبير أمثل وفعال لمشاريع الاستثمار العمومي، وذلك على طول امتداد فترة إنجازها، انطلاقاً من مرحلة اختيار المشاريع مروراً بالتخطيط إلى مرحلة التنفيذ والتوطين الترابي. ويتضمن هذا الإصلاح تفعيل التدرجي لمجموعة من الآليات تهم:

- ◀ إعداد إطار معياري مناسب (يشمل النصوص القانونية والتنظيمية والدلائل، إلخ)، بهدف توحيد مسطرة تدبير الاستثمار العمومي ووضع قواعد مشتركة يتم تطبيقها في كل مشروع، لاسيما إلزامية التقييم السوسيو-اقتصادي القبلي للمشاريع؛
 - ◀ تطوير بنك معطيات مشاريع الاستثمار بالاعتماد على نظام معلوماتي مخصص لذلك قصد رصد وإعداد خريطة لمشاريع الاستثمار العمومي بهدف تتبع المادي والمالي لهذه المشاريع وكذا تعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة؛
 - ◀ إعداد وتنفيذ مخططي التكوين والتواصل بهدف تعزيز قدرات مختلف المتدخلين لتمكينهم من الانخراط في رؤية موحدة للإصلاح.
- وفي أفق مواصلة تفعيل هذا الورش، ستعرف سنة 2023 وضع الصيغ النهائية وتتميم الإجراءات المتخذة والتي تهم :
- ◀ وضع الصيغة النهائية للإطار القانوني للإصلاح والذي من شأنه توحيد مسطرة تدبير الاستثمارات العمومية؛
 - ◀ استكمال إعداد الدليل المتعلق بمقاربة تحديد المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية المعدة بهذا الخصوص، وكذا تحديد مخطط اتخاذ القرار الذي سيمكن من تتبع المراحل الرئيسية لدورة حياة أي مشروع استثماري ودمج جميع التفاعلات الممكنة بين مختلف المتدخلين في نظام تدبير الاستثمارات العمومية.

III.5.3.2. ترسيخ الحكامة والشفافية للمحفظة العمومية

تتعلق أهم الأوراش التي تم تنفيذها لتحسين قيمة المحفظة العمومية بما يلي:

◀ تحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية

يندرج تحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية في سياق التطورات والمستجدات التي يعرفها مجال حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية سواء على المستويين الوطني أو الدولي، لاسيما :

• على المستوى الوطني:

- إصدار القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية الذي رفع من سقف متطلبات حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- إصدار القانون رقم 82.20 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، والذي عهد إلى الوكالة بدور مركزي في مجال تنشيط حكامة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تدخل في نطاقها.

• على المستوى الدولي:

- مبادئ حكامة المقاولات لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (09/2015)؛
- المبادئ التوجيهية الجديدة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (07/2015) .

من جهة أخرى، فقد تم تسريع ورش تحيين ميثاق الممارسات الجيدة لحكامة المؤسسات والمقاولات العمومية لاسيما بعد نشر القوانين المذكورة أعلاه وبعد إعادة تفعيل اللجنة الوطنية لحكامة المقاولات. وهكذا، فقد تم إعداد خارطة طريق وحكامة لمشروع التحيين المذكور مع إحداث لجان متابعة وقيادة من أجل ضمان التفعيل الأمثل لعملية تحيين الميثاق.

◀ مواصلة التعميم التدريجي للتعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية

كرس القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية النهج التعاقدي باعتباره الوسيلة المثلى لقيادة السياسات العمومية وتتبع تنزيل الأوراش الاستراتيجية الكبرى التي تتولى المؤسسات والمقاولات العمومية إنجازها. حيث نص القانون-الإطار المذكور على إصدار مرسوم يحدد الحالات التي يجب أن يتم فيها إبرام عقد برنامج بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

وهكذا، يتم حاليا الانتهاء من تحيين دليل التعاقد المنهجي لتنظيم العلاقة التعاقدية بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية والذي تمت صياغته بشكل تدرج فيه عقود-البرنامج في إطار مقارنة شمولية تتضمن تقديمها واضحا للبرنامج العمومي الموكول للمؤسسات والمقاولات العمومية وتدابير إعادة الهيكلة والانسجام، وإجراءات تحسين موثوقية النموذج المؤسسي والاقتصادي للمؤسسات والمقاولات العمومية.

III.6.3. مواصلة تنزيل الإصلاحات الكبرى الأخرى

III.6.3.1. إصلاح منظومة العدالة

في خطابه بتاريخ 30 يوليو 2022 تخليدا للذكرى 23 لعيد العرش المجيد، ذكر جلالة الملك أنه من أهم الإصلاحات التي تم القيام بها خلال حكمه الرشيد، إصدار مدونة الأسرة، واعتماد دستور 2011، الذي يكرس المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وينص على مبدأ المناصفة، كهدف تسعى الدولة إلى تحقيقه. وفي هذا الصدد، أشار جلالة الملك إلى أن الأمر لا يتعلق بمنح المرأة امتيازات تفضيلية، وإنما بإعطائها حقوقها القانونية والشرعية.

لذا، فإن التعليمات الملكية السامية قد دعت إلى تفعيل المؤسسات الدستورية المعنية بحقوق الأسرة والمرأة وتحيين الآليات والتشريعات الوطنية للنهوض بوضعيتها. وفي نفس الإطار دعا صاحب الجلالة إلى العمل على تعميم محاكم الأسرة، على كل المناطق، وتمكينها من الموارد البشرية المؤهلة ومن الوسائل المادية الكفيلة بأداء مهامها على الوجه المطلوب.

وتندرج مواصلة ورش إصلاح منظومة العدالة ضمن أولويات الحكومة بهدف تفعيل التوجيهات الملكية السامية ومواصلة تطبيق الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة وذلك بغرض تعزيز البناء الديمقراطي وتوطيد الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وحماية حقوق وحريات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وفي هذا الإطار، تتجلى أهم المشاريع المبرمجة فيما يلي:

- ◀ تعميم محاكم الأسرة على الصعيد الجهوي وتمكينها من الموارد البشرية والمالية اللازمة؛
 - ◀ التحول الرقمي لمنظومة العدالة وتحديث الإدارة القضائية؛
 - ◀ تطوير البنية التحتية للمحاكم من خلال تشييد بنايات جديدة ومن خلال تهئية وتوسعة وتجديد البنايات الموجودة؛
 - ◀ تجويد آليات المساعدة في المجال الجنائي وعمل الوزارة في المجال المدني، لاسيما عبر إعادة تأهيل أقسام قضاء الأسرة لتضم فضاءات مخصصة للطفل، ومراجعة هندسة الخريطة القضائية.
- وفقا للبرنامج الحكومي 2021-2026، سستميز سنة 2023 بتعزيز مكتسبات إصلاح العدالة وتوطيد قواعد دولة القانون والعمل على ضمان قضاء مستقل وضامن لمناخ أعمال إيجابي وجذاب.

III.6.3.2. تعزيز الحكامة الأمنية

على غرار السنوات الفارطة، عملت الحكومة على تعزيز وسائل وقدرات القوات الأمنية بهدف الحفاظ على الأمن في جميع ربوع المملكة. وتحقيقا لهذه الغاية، واصلت مختلف الأجهزة الأمنية تعزيز مواردها البشرية وتحديث وسائلها التقنية لتلبية المتطلبات الأمنية الحالية والمستقبلية.

في هذا السياق، تواصل المديرية العامة للأمن الوطني تنزيل المنصات اللازمة لتنفيذ مشروع الجيل الجديد من البطاقات الوطنية للتعريف الإلكترونية، والذي يوفر استخداماً أبسط وأكثر أمناً في خدمة المواطن. حيث يندرج إطلاق هذا الجيل الجديد من بطاقات الهوية الإلكترونية الوطنية في إطار مشروع رقمنة الإدارة وتسهيل ولوج المواطنين إلى الخدمات العمومية المختلفة.

في إطار آخر، تواصل المديرية العامة للأمن الوطني أعمال البناء في مقرها الجديد، بالإضافة إلى مشاريع تشييد مباني أخرى. وقد تم الانتهاء من أعمال تشييد كل من مقر المختبر الوطني للشرطة العلمية ومقر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، مما يمكن من إيواء هذه المصالح بمقراتها الجديدة.

من جهة أخرى، نفذ المكتب المركزي للتحقيقات القضائية، في إطار مهامه المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بعدة عمليات لتفكيك خلايا إرهابية في عدة جهات من المملكة.

لقد نجحت بلادنا في سياق إقليمي اتسم بأزمة صحية صعبة وحافلة بالمخاطر الأمنية، في الحفاظ على استقراره الأمني وتميزه عبر الجهود المبذولة لمكافحة التهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني والدولي.

III.3.6.3. الإشعاع الدبلوماسي وتعزيز العمل الخارجي للمغرب

يواصل المغرب سعيه البناء للرفع من مستوى جهازه الدبلوماسي والوفاء بالمسؤوليات الرئيسية التي أسندت إليه، من أجل الدفاع عن المصالح الاستراتيجية للمملكة وترسيخ إشعاعها كدولة مسؤولة وذات مصداقية، وذلك تحت القيادة المستنيرة لجلالة الملك.

وموازة مع تعبئتها المكثفة في الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة ومصالحها العليا على الصعيد الدولي، تعمل الدبلوماسية المغربية بشكل مكثف لتحسين أدائها عن طريق تحديث جهازها الدبلوماسي من أجل الحفاظ على الأولويات والمصالح العليا للمملكة، لاسيما فيما يخص الدفاع عن القضية الوطنية وتحسين جودة الخدمات المقدمة لمغاربة العالم وتقوية ترسيخ المغرب في قارته الإفريقية.

كما تواصل الدبلوماسية المغربية تنفيذ استراتيجيتها في مجال التعاون الدولي وإشعاع المغرب عبر تقوية مكانتها كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي والمتوسطي والعربي والإسلامي، وتوسيع وتنويع دائرة تحالفاتها وشراكاتها المبنية على احترام القضايا الوطنية، مع تعزيز العلاقات التي تجمع المملكة بشركائها التقليديين.

وفي هذا السياق، أرست الحكومة أسس الشراكة جنوب-جنوب في القارة الإفريقية منذ عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي، وهو ما مكن المملكة من تعزيز علاقاتها مع البلدان الإفريقية في شتى المجالات، عبر مشاريع حيوية واستراتيجية.

وتتمثل أهم الإنجازات برسم سنة 2022 فيما يخص العمل الدبلوماسي فيما يلي:

- ◀ فتح بعثة دبلوماسية بالطوغو ومركز قنصلي بمونتلاجلي؛
- ◀ إنهاء أشغال البناء وتأثيث المركب الدبلوماسي بنيامي، وكذلك إقامة المملكة ببريتوريا بهندسة معمارية مغربية

تقليدية؛

- ◀ إطلاق أشغال بناء المركبات الدبلوماسية بأتاناناريفو، والمنامة، وبيرن، وكذا سفارة المملكة بأبيدجان؛
 - ◀ إنهاء أشغال ترميم وإعادة تأهيل القنصليات العامة للمملكة بأنفيس وكولومب؛
 - ◀ وضع أرقام محلية بديلة للرقم الأخضر المخصص للخدمات المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج؛
 - ◀ تنظيم عدة تظاهرات دولية لاسيما منها:
 - الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي ضد داعش (9-11 ماي 2022)؛
 - اجتماع المجلس التنفيذي لتجمع دول الساحل والصحراء (28-30 مارس 2022)؛
 - الاجتماع الوزاري للدول الإفريقية المطلة على المحيط الأطلسي (7-8 يونيو 2022).
 - ◀ إطلاق بوابة التأشيرة الإلكترونية «E-visa» ووضع نظام الطابع الرقمي لفائدة مختلف الخدمات القنصلية.
- ومن أجل رفع تحديات السياسة الخارجية وتعزيز العمل الدبلوماسي للمغرب، تعتزم الحكومة في سنة 2023 تعزيز خطة عملها من خلال ما يلي:
- ◀ توسيع الشبكة الدبلوماسية والقنصلية عن طريق فتح بعثات دبلوماسية ومراكز قنصلية جديدة؛
 - ◀ تعزيز حضور المغرب في المنظمات الدولية والإقليمية وذلك لصالح القضية الوطنية؛
 - ◀ تنظيم الفعاليات في المغرب والخارج لتعزيز "علامة المغرب"؛
 - ◀ إطلاق أشغال بناء المركبات الدبلوماسية بكوناكري وأبوجا؛
 - ◀ مواصلة أشغال بناء المركبات الدبلوماسية بأتاناناريفو، والمنامة، وبيرن، وكذا سفارة المملكة بأبيدجان؛
 - ◀ تأثيث وتجهيز المركبات الدبلوماسية الجديدة.
- تحسين الخدمات المقدمة للمغاربة المقيمين بالخارج من خلال إعادة تأهيل العديد من المقرات القنصلية من أجل تحسين ظروف الاستقبال وكذا جودة الخدمات القنصلية.

III.4.6.3. خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

إن البرنامج الحكومي يؤكد على الطابع الاستعجالي لتحسين وتحسين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك من أجل تعزيز الوعي الديناميكي بالحقوق في بلادنا، والحفاظ على الصورة المشرفة للمملكة، لاسيما بين المؤسسات والهيئات والمنظمات الدولية الحريصة على احترام حقوق الإنسان والحريات والحكمة الجيدة والديمقراطية التشاركية.

وبالتالي، فإن الإجراءات المرتقبة في هذا الإطار تستند إلى المحاور الخمسة التالية:

- ◀ **المحور الأول:** تطوير منهجية التفاعل الدولي والإقليمي للمملكة المغربية في مجال حقوق الإنسان؛

◀ **المحور الثاني:** تجويد مقاربات تتبع أعمال حقوق الانسان وإدماجها في الخطط والبرامج الجهوية وفي السياسات العمومية؛

◀ **المحور الثالث:** الدفاع عن المكتسبات الوطنية في مجال حقوق الإنسان من خلال وضع سياسة تواصلية تبين المكتسبات الحقوقية وكذا تعزيز حماية حقوق الإنسان من خلال تلقي ومعالجة المعطيات بمناسبة إعداد التقارير والاصدارات التوثيقية التي ترصد وتدعم وتواكب مواصلة تحقيق مزيدا من المكتسبات في مجال حقوق الإنسان؛

◀ **المحور الرابع:** النهوض بالمعرفة والخبرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان؛

◀ **المحور الخامس:** تجديد وتطوير المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان وجعلها مؤسسة مرجعية وذات خبرة في مجال سياسة حقوق الإنسان.

III.5.6.3. استراتيجية المجتمع المدني وتعزيز الديمقراطية التشاركية

III.1.5.6.3. استراتيجية المجتمع المدني

حثت التوجيهات الملكية السامية وشجعت المجتمع المدني على لعب أدواره الدستورية والارتقاء به كشريك فعال واستراتيجي في تنفيذ السياسات العمومية.

في هذا الصدد، تهدف استراتيجية المجتمع المدني الجديدة 2022-2026، التي هي في طور الإتمام، إلى جعل هذا الأخير شريكا أساسيا في التنمية من خلال محورين استراتيجيين، وهما:

◀ مجتمع مدني مستقل ومنظم وقوي؛

◀ مجتمع مدني فعال ومؤثر ومشارك في التنمية.

سيعتمد تنزيل هاته الاستراتيجية الجديدة على المحاور التالية:

◀ إعداد وتنسيق السياسات العمومية في مجال النهوض بالمجتمع المدني؛

◀ التطوير التنظيمي والهيكلية لجمعيات المجتمع المدني لجعلها شريكا أساسيا في التنمية؛

◀ تعزيز الشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني من خلال ترشيد وتنويع التمويل العمومي الموجه لها؛

◀ تسريع استكمال ومراجعة الإطار القانوني المتعلق بالمجتمع المدني؛

◀ تقوية دور الرقمنة كرافعة أساسية لتعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني.

يتطلب تنزيل هذه الاستراتيجية التعاون والتنسيق وإسهام مختلف المتدخلين والشركاء والفاعلين، الشيء مما سيتمكن من فتح آفاق جديدة لإسهام جمعيات المجتمع المدني في الجهد التنموي والاضطلاع بأدوارها الدستورية والمساهمة بشكل فعال في تدبير الشأن العام لتحقيق التنمية الدامجة والمستدامة.

III.6.5.3. تعزيز الديمقراطية التشاركية

في إطار تكريس دور الديمقراطية التشاركية كآلية فعالة تمكن المواطنين والمواطنات من المشاركة والمساهمة في إعداد السياسات العمومية إلى جانب الفاعلين العموميين، وكشكل من أشكال المشاركة المواطنة في تدبير الشأن العمومي، تواصل الحكومة تفعيل المنظومة القانونية للديمقراطية التشاركية من خلال:

- ◀ تطوير خدمات البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة "www.eparticipation.ma" وتحويلها لاسيما من خلال إدراج مسطرة تقديم العرائض المحلية بهذه البوابة بتعاون مع المديرية العامة للجماعات الترابية وتفعيل التجميع الإلكتروني لإمضاءات العرائض على المنصة الوطنية للديمقراطية التشاركية؛
- ◀ تحيين محتوى بوابة التكوين عن بعد في مجال الديمقراطية التشاركية وفق التعديلات التي جاءت في القانونيين التنظيميين رقم 70.21 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض للسلطات العمومية ورقم 71.21 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتزمات في المجال التشريعي؛
- ◀ تعديل ونشر دليل المشاركة المواطنة الجزء 1 "الحق في تقديم العرائض إلى السلطات وإلى مجالس الجماعات الترابية" وفق التعديلات التي جاءت في القانون التنظيمي رقم 70.21؛
- ◀ تعديل وإصدار دليل المشاركة المواطنة الجزء الثاني "الحق في تقديم ملتزمات في مجال التشريع" وفق التعديلات التي جاءت في القانون التنظيمي رقم 71.21؛
- ◀ إعداد وإصدار كتيب يتضمن الإطار القانوني المتعلق بالحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، والحق في تقديم الملتزمات في مجال التشريع؛
- ◀ تحيين كتيب الرسوم "للمشاركة التشاركية" باللغة العربية وفق التعديلات التي جاءت في القانونيين التنظيميين رقم 70.21 ورقم 71.21؛
- ◀ تحيين التطبيق الهاتفي للديمقراطية التشاركية وفق التعديلات باللغة العربية والأمازيغية والفرنسية.

III.6.6.3. إصلاح أنظمة التقاعد

من أجل ضمان ديمومة أنظمة التقاعد وتوسيع معدل التغطية، انخرط المغرب في مسلسل إصلاح هيكلي يعتمد على مقارنة شمولية تركز على:

- ◀ إدخال إصلاحات مقياسية على الأنظمة الحالية بغرض ملائمة مقاييس اشتغالها وتسهيل إدماجها وتخفيف عجزها بدءا بنظام المعاشات المدنية المسير من طرف الصندوق المغربي للتقاعد نظرا لأهمية ديونه الضمنية؛
- ◀ توسيع قاعدة المنخرطين في نظام التقاعد على فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا؛
- ◀ تنزيل منظومة تقاعد تعتمد على قطبين "قطب عام" و"قطب خاص" في أفق المرور إلى نظام تقاعد أساسي موحد.

هذا وقد شكل الإصلاح المقياسي الذي تم إدخاله سنة 2016 على نظام المعاشات المدنية المسير من طرف الصندوق المغربي للتقاعد، مرحلة أولى في مسلسل الإصلاح، تلاها إصلاح مقياسي للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد سنة 2021.

ووعيا منها بمحدودية الإصلاحات المقياسية لمعالجة جميع اختلالات منظومة التقاعد الحالية، ومن أجل القيام بالإصلاح المنشود، أطلقت الحكومة دراسة لتحديد العناصر الضرورية من أجل تنزيل منظومة القطبين "العام" و"الخاص".

كما أنه من المرتقب إجراء مشاورات موسعة مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين على إثر انتهاء أشغال المرحلة المتعلقة بالشق التقني لهذه الدراسة، وذلك من أجل تحديد سيناريو الإصلاح الذي سيتم تقديمه إلى البرلمان.

III.7.6.3. تأطير الحقل الديني

تتمحور استراتيجية إصلاح وتحديث الحقل الديني، تحت القيادة السامية لجلالة الملك أمير المؤمنين، حول ثلاثة محاور أساسية:

◀ تعزيز التأطير الديني :

- إطلاق المنصة الإلكترونية الجديدة للحديث الشريف التي تم إحداثها بأمر من جلالة الملك محمد السادس، والتي تهدف إلى إطلاع عامة الناس على درجة صحة أو ضعف الحديث، كما تقترح على زوارها أكثر من 10.000 حديث نبوي. ويمكن الولوج إليها عن طريق الموقعين الإلكترونيين «hadithm6.com» و«hadithm6.ma»؛
- تكوين الأئمة بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات الذي يستقبل طلبة مغاربة وأجانب من عشرات الدول؛
- منح الجوائز والمكافآت خاصة جائزة محمد السادس للأذان والتهليل وجائزة محمد السادس لأهل القرآن وأهل الحديث وجائزة محمد السادس للطفل الحافظ.

◀ تطوير الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي والأماكن الثقافية:

- مواصلة البرنامج الوطني " تأهيل المساجد الآيلة للسقوط " من خلال تأهيل 104 مسجدا؛
- إتمام أشغال بناء مسجد محمد السادس ومرافقه بأبيدجان بجمهورية كوت ديفوار وكذا 9 مساجد، بالإضافة إلى إطلاق أشغال بناء 5 مساجد وترميم 12 مسجدا تاريخيا؛
- مواصلة برنامج التأهيل الطاقى بالمساجد وتزويد المساجد بالمعدات للوقاية ضد الحرائق؛
- مواصلة برنامج بناء 8 مركبات دينية ثقافية بالمغرب (الفقيه بن صالح وأكادير والقنيطرة وتنغير وسيدي بنور والعرائش والصويرة وقلعة السراغنة) بالإضافة إلى مركب ديني وثقافي بنجامينا بتشاد.

◀ تجويد عرض التكوين والتعليم الديني:

- مواصلة أشغال بناء 05 مؤسسات للتعليم العتيق بكل من الريصاني وشفشاون وميدلت وزاوية بن حميدة بإقليم الصويرة وإقليم تاونات؛
 - ترميم وإصلاح كل من مدرسة فاطمة الفهرية بفاس ومدرسة التعليم العتيق بزاكورة وأشغال صيانة مدرسة حسن اليوسي بصفرو ومدرسة التعليم العتيق بتمارة؛
 - بناء كتاب قرآني بمراكش؛
 - مواصلة تقديم المنح لطلبة وتلاميذ مؤسسات التعليم العتيق حيث بلغ عدد المستفيدين (مغاربة وأجانب) 31.142 مستفيدا برسم سنة 2022؛
 - الرفع من عدد المستفيدين من برنامج محو الأمية ليصل إلى ما يقارب 300.000 مستفيد سنويا (212.386 بالنسبة للمستوى الأول و84.898 بالنسبة للمستوى الثاني).
- وتتمثل أهم المشاريع المتوقعة برسم سنة 2023 فيما يلي :
- بناء 7 مساجد جديدة وتأهيل 92 مسجدا وترميم 11 مسجدا تاريخيا؛
 - إتمام مشاريع بناء وتجهيز المركبات الدينية والثقافية للأوقاف بكل من أكادير والقنيطرة والحسيمة والعرائش وسيدي بنور وتنغير وقلعة السراغنة والصويرة والفيق بن صالح وكذا المركب الديني والثقافي بنجامينا بتشاد؛
 - إتمام أشغال ترميم مجموعة من المآثر التاريخية والأضرحة خاصة ضريح سيدي مكحول بالصويرة وضريح مولاي التهامي بوزان وضريح سيدي بنعاشر بسلا والزاوية التيجانية بتطوان؛
 - إطلاق أشغال بناء المركبات الدينية والثقافية للأوقاف بكل من جرادة والرشيديّة وسيدي سليمان؛
 - المساهمة في إطار الاتفاقيات الموقعة أمام جلالة الملك نصره الله خاصة "اتفاقية الشراكة والتمويل المتعلقة بالبرنامج التكميلي لتثمين المدينة العتيقة بفاس" و"برنامج تثمين الأنشطة الاقتصادية وتحسين الإطار المعيشي بالمدينة العتيقة بفاس للفترة 2020-2024" و" اتفاقية الشراكة المتعلقة ببرنامج تأهيل وتثمين المدينة العتيقة بمكناس"؛
 - توسيع مدرسة سيدي الزوين وإعادة بناء مدرسة قرآنية بدمنات وصيانة وإصلاح مدرسة بتمكروت وأشغال صيانة كل من مدرسة للا عائشة بسلا ومدرسة القائد العيادي ومؤسسة التعليم العتيق بوجدة؛
 - إدراج اللغة الأمازيغية في برنامج التكوين بمعهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات؛
 - توسيع التغطية الصحية للقيمين الدينيين لتشمل فئة الحراس والمنظفين بأماكن العبادة.

III.4. استعادة الهوامش المالية من أجل ضمان استدامة الإصلاحات

تأثر انتعاش الاقتصاد الوطني المسجل سنة 2021 بالصدمات الخارجية، إثر السياق الدولي الذي يتسم بعدم اليقين جراء التوترات الجيوسياسية والضغوطات التضخمية، ولاسيما فيما يتعلق باستمرار الاضطرابات على مستوى سلاسل التوريد العالمية، وكذا تفاقم ارتفاع أسعار المواد الأولية والمنتجات الغذائية وعودة تفاقم الوضعية الوبائية.

بالإضافة إلى ذلك، يواجه الاقتصاد الوطني مجموعة من التحديات الكبرى تتعلق بالأساس بأزمة الجفاف المقلقة والغير المسبوقة التي شهدتها بلادنا هذه السنة، تزامنا مع الانخفاض الكبير في الموارد المائية على الصعيد الوطني. وعليه، فإن هذه التطورات تفرض التفكير بعناية وتبصر من أجل التغلب على الإكراهات الرئيسية التي من شأنها أن تؤثر سلبا على التوقعات الاقتصادية لبلادنا، وبالتالي الحفاظ على إطار ماكرو اقتصادي مستدام يسمح بتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام هذه الصدمات.

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2023 في سياق يتسم بحالات كبيرة من عدم اليقين ومخاطر جوهرية قد تقوض بسيناريوهات التوقعات الماكرو اقتصادية، خصوصا، مخاطر الكساد التضخمي المتعلقة بانخفاض توقعات النمو الاقتصادي. حيث من المرتقب أن يسجل هذا الأخير معدل 1,5% من الناتج الداخلي الخام بدلاً من 3,2% حسب التوقعات الأولية برسم قانون المالية لسنة 2022، كما يتوقع أن يرتفع التضخم من 1,2% إلى ما يقارب 5%، فضلاً عن المخاطر المرتبطة بارتفاع مستوى المديونية وتفاقم عجز الميزانية.

ومن جهة أخرى، ومنذ تنصيبها حرصت الحكومة على بذل جهود كبيرة للحفاظ على توازنات المالية العمومية، على الرغم من تقلبات الظرفية الاقتصادية الراهنة والإكراهات الميزانية المتربة عن الأثر المالي للنفقات الإضافية والطارئة التي تحملتها الميزانية العامة للدولة خلال هذه السنة.

في هذا السياق، ومن أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، قامت الحكومة سنة 2022 بفتح اعتماد إضافي قيمته 16 مليار درهم بموجب مرسوم، وفقا لأحكام المادة 60 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، وذلك من أجل تغطية التكاليف الإضافية للمقاصة نتيجة الارتفاع المهول في أسعار غاز البوتان والسكر والقمح في الأسواق الدولية، وكذا لتقديم الدعم الاستثنائي لمهنيين النقل.

وفي نفس السنة، قامت الحكومة بفتح اعتماد إضافي قيمته 12 مليار درهم بموجب مرسوم ثاني والذي يكتسي طابعا استعجاليا وملحا لكونه موجه أساسا لدعم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي تأثرت وضعيتها المالية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، مقابل الإبقاء على أسعار خدماتها في مستوياتها الحالية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين. ستمكن هذه الاعتمادات الإضافية أيضا من معالجة إشكالية الاستدامة المالية للصندوق المغربي للتقاعد في انتظار اعتماد الإصلاح الشمولي بالتنسيق مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

وعليه فإن الجهود المبذولة من طرف الحكومة ستمكن من مواصلة التحسن الملحوظ على مستوى التوازنات المالية المسجلة بين سنتي 2020 و2021، والذي تميز بتقليص عجز الميزانية بمقدار 1,6 نقطة مئوية ليبلغ 5,5% سنة 2021، وبانخفاض مستوى المديونية بمقدار 3,3 نقطة ليبلغ 68,9% من الناتج الداخلي الخام سنة 2021. موازاة مع هذه

التدابير، تم الحفاظ على الاستثمار العمومي عند مستويات قياسية مع مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا.

1.4.III. استعادة التوازن الميزانياتي

نظرا للظرفية الاقتصادية الصعبة ومن أجل تنزيل النموذج التنموي الجديد للمغرب ومواصلة الإصلاحات الاجتماعية، لاسيما تلك المتعلقة بالورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية والإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية وإصلاح المنظومة التربوية، يقع على عاتق الدولة تعبئة المزيد من الموارد المالية، مما يستدعي اتخاذ مجموعة من التدابير برسم سنة 2023، على غرار السنوات الماضية، من أجل ترشيد استعمال النفقات وتحسين تحصيل المداخيل، مع توخي الحيلة والحذر فيما يخص الخيارات الميزانانية بالنظر للعوامل الخارجية.

1.1.4.III. التحكم في النفقات

تضمنت المذكرة التوجيهية لإعداد مشروع قانون المالية برسم سنة 2023 مجموعة من التدابير المتعلقة بترشيد نفقات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة، وكذا المؤسسات العمومية التي تستفيد من إعانات الدولة أو موارد مرصدة. وتتمحور هذه التدابير حول النقاط التالية:

◀ **ضبط نفقات الموظفين:** وذلك بحصر المقترحات في الاحتياجات الضرورية لضمان تنزيل الأوراش الإصلاحية الملتمزم بها، وتقديم الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف مع العمل على الاستعمال الأمثل للموارد البشرية المتاحة، خاصة من خلال التكوين، والتوزيع المتوازن على المستويين المركزي والجهوي.

◀ **ترشيد نفقات التسيير:** الحرص على التدبير الأمثل لهذه النفقات من خلال:

- ترشيد استعمال المياه، وتقليص نفقات استهلاك الكهرباء، عبر الحرص على استعمال الطاقات المتجددة، إلى جانب عقلنة النفقات المتعلقة بالاتصالات؛
- عدم مراكمة المتأخرات وإعطاء الأولوية لتصفيتها، خاصة تلك المتعلقة بالماء والكهرباء، المستحقة فعليا لفائدة المكتب الوطني للماء والكهرباء؛
- التقليص لأقصى حد من نفقات النقل، والتنقل داخل وخارج المملكة، ونفقات الاستقبال والفندقة، وتنظيم الحفلات والمؤتمرات والندوات، وكذا نفقات الدراسات.

◀ **تحسين نجاعة الاستثمار العمومي عبر:**

- إعطاء الأولوية للمشاريع في طور الإنجاز، وخاصة المشاريع التي تدخل في إطار اتفاقيات موقعة أمام جلالة الملك حفظه الله ونصره، أو تلك المبرمة مع المؤسسات الدولية والدول المانحة؛
- الحرص على التسوية المسبقة للوضعية القانونية للعقار، قبل برمجة أي مشروع جديد، وذلك مع احترام المقتضيات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة؛

- التقليل إلى أقصى حد من نفقات اقتناء السيارات وبناء وتهيئة المقار الإدارية.

◀ عقلنة الإعانات الموجهة إلى المؤسسات العمومية التي تستفيد من موارد مرصدة أو من إعانات الدولة والحسابات الخصوصية للخرينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، من خلال ربط عمليات التحويل بتغطية النفقات الخاصة بالموظفين بالنسبة للمؤسسات العمومية، ومدى تقدم المشاريع الممولة من ميزانيات هذه المؤسسات، أو الحسابات الخصوصية للخرينة، أو مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك في حالة عدم وجود أرصدة أو موارد كافية في خزنتها.

2.1.4.III. تعصّة الموارد

وفي هذا الإطار، ستتواصل جهود الحكومة من خلال تعبئة الموارد الضريبية والجمركية والرفع من مردودية الملك الخاص للدولة وتعزز فعالية المحافظة العمومية.

III.1.2.1.4. تحصيل الموارد الضريبة

بلغت الموارد الضريبية إلى غاية متم غشت 2022، ما يناهز 173 مليار درهم، مقابل 7,143 مليار درهم مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021، أي بارتفاع قدره 29,3 مليار درهم (20,4%) مما سمح بتحقيق معدل إنجاز يقارب 75% خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2022.

III.2.2.1.4. تحسين مردودية المحفظة ومداخل الملك الخاص للدولة

يتعلق الأمر بعائدات الكراء بمختلف أشكاله (القروي والحضري وشبه الحضري) والتفويّات التي تدرج في الميزانية العامة، من جهة، والعائدات الناتجة عن التفويّات العقارية وعن دفعات مصالح الدولة لأغراض التجهيز العمومي والمدرجة في إطار الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة، من جهة أخرى.

وقد تم، بموجب قانون المالية لسنة 2022، تحديد المبلغ المستهدف لعائدات وحصيلة الملك الخاص للدولة في 2,585 مليار درهم. ولتحقيق هذه الغاية، تم اعتماد آلية لجرد وتحديد إمكانيات الإيرادات المتاحة وضمان التتبع والتنسيق فيما يخص تحصيل الديون المرتبطة بالملك الخاص للدولة.

وبرسم النصف الأول من سنة 2022، تم تحصيل ما يقارب 6,277 مليار درهم من مداخل الملك الخاص للدولة، منها 5,197 مليار درهم برسم تفويت أصول عقارية لفائدة شركاء مؤسساتيين في إطار آليات التمويل المبتكرة، أي بمعدل انحاز قدره 243%.

ويتناول التقرير حول العقار العمومي المعبأ للاستثمار، المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2023، التفاصيل المتعلقة بالمجهودات والتدابير المتعلقة بتدبير الملك الخاص للدولة.

2.4.III. استعادة التوازنات الخارجية

تميزت وضعية المبادلات الخارجية، إلى غاية متم شهر غشت 2022 بارتفاع العجز التجاري بنسبة 56,1%، ليصل إلى 214,76 مليار درهم، وذلك نتيجة ارتفاع الصادرات بنسبة 37% تزامنا مع ارتفاع الواردات بنسبة 44,8%. بالتالي، انخفض معدل التغطية بـ 3,2 نقطة ليستقر في نسبة 56,3%.

وهكذا، فقد ارتفعت الصادرات بنسبة 37%، لتصل إلى 276,81 مليار درهم، مقابل 201,98 مليار درهم في السنة الماضية. وقد هم هذا الارتفاع كافة القطاعات، وعلى رأسها الفوسفات ومشتقاته وقطاع السيارات والفلاحة والصناعة الغذائية، وقطاع المنسوجات والجلود.

من جهة أخرى، وخلال نفس الفترة، بلغت الواردات 491,57 مليار درهم، مقابل 339,56 مليار درهم، محققة بذلك ارتفاعا بنسبة 44,8%، كتطور سنوي. ويعزى هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى ارتفاع مشتريات المنتجات الطاقية الرئيسية والمنتجات نصف المصنعة والمنتجات الخام وكذا المنتجات الغذائية.

وقد بلغت التحويلات المالية للمغاربة المقيمين بالخارج خلال الثماني أشهر الأولى من سنة 2022، ما قدره 71,42 مليار درهم مقابل 64,19 مليار درهم برسم نفس الفترة من السنة السابقة، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 11,3%.

من جهة أخرى، فقد ارتفعت مداخيل الأسفار بأكثر من الضعف، حيث انتقلت من 20,4 مليار درهم عند نهاية غشت 2021 إلى 52,2 مليار درهم عند نهاية غشت 2022. أما النفقات فقد استقرت في حدود 10,06 مليار درهم.

علاوة على ذلك، سجل التدفق الصافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للمغرب ارتفاعا بنسبة 67,9%، لينتقل بذلك من 11,66 مليار درهم عند نهاية غشت 2021 إلى 19,57 مليار درهم عند نهاية غشت 2022.

وفي ظل كل هذه التطورات، بلغت الأصول الاحتياطية الرسمية، إلى غاية 2 سبتمبر 2022، ما يناهز 337,4 مليار درهم، أي بزيادة قدرها 8% مقارنة بالفترة نفسها من سنة 2021.

III.1.2.4. تعزيز دينامية الصادرات والسيطرة على تدفقات الواردات

خلال سنة 2021 وعلى الرغم من السياق المتسم بالاضطراب المستمر لسلاسل التوريد العالمية الناجم عن جائحة كوفيد-19 خلال سنة 2020، سجلت الصادرات المغربية من السلع، أداء ملحوظا (+25%)، خصوصا بفضل المهن العالمية للمغرب والتي استعادت نشاطها وديناميتها، متجاوزة مستواها لما قبل الأزمة، ومؤكدة بالتالي على الانتعاش الاقتصادي للبلاد.

وهكذا، تمكنت بلادنا من تعزيز موقعها في السوق العالمية للمنتجات ذات التقنية المتوسطة والعالية منتقلة من نسبة 52% سنة 2015 إلى نسبة 62% سنة 2021. وتم كذلك، تسجيل منحى انتعاش في صادرات منتجات التكنولوجيا العالية منذ سنة 2015، حيث انتقلت حصتها إلى 6%. بالإضافة إلى ذلك، عرفت حصة المغرب المطلقة من سوق الواردات العالمية ارتفاعا ملحوظا من نسبة 0,13% سنة 2015 إلى نسبة 0,17% سنة 2021. ويشكل هذا الأداء توجيها لسياسة الانفتاح على التجارة العالمية التي اعتمدها المغرب وكذا لتعزيز جاذبيته مما أتاح اندماجا جيدا في سلاسل القيمة العالمية.

يتوقع أن تستمر دينامية الصادرات المسجلة سنة 2022 بالرغم من السياق العالمي المتسم بالتوترات الجيوسياسية، كما يتضح ذلك من أداء المهن العالمية للمغرب خلال النصف الأول من سنة 2022، وذلك ارتباطا بالحفاظ على الطلب الخارجي الموجه إلى المغرب. وهكذا، فقد سجلت قطاعات السيارات والفلاحة والأغذية والإلكترونيات والطيران والفوسفات ومشتقاته والنسيج والجلد، ارتفاعات بنسب بلغت على التوالي 30% و25% و32% و63% و84% و32%.

وتشكل هذه النتائج الإيجابية ثمرة إصلاحات هيكلية وسياسات قطاعية طموحة، عززت ارتقاء مغرب صناعي حديث وتنافسي مكن الفاعلين من تطوير قدرة كبيرة من التكيف والمرونة للاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها السوق، لاسيما خلال فترات الأزمات العالمية، من قبيل الأزمة الصحية لكوفيد-19 والوضع الحالي في أوكرانيا.

وفي هذا الصدد، وبهدف تقليص العجز التجاري، اعتمدت بلادنا نهجا جديدا للدولة، شعاره "صنع في المغرب"، كما تم في هذا الإطار تطوير "بنك مشاريع". وتتمثل الغاية من ذلك في تطوير صناعة مغربية في قطاعات رئيسية ذات قيمة مضافة عالية. وفي هذا الصدد، تم رصد إمكانيات إنتاجية بقيمة تتجاوز 34 مليار درهم كبديل للواردات، مما سيتيح إمكانية إحداث ما بين 50.000 و 100.000 فرصة شغل.

III.2.2.4. تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

حسب تقرير الاستثمار بالعالم الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) لسنة 2022، استعادت التدفقات العالمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة مستوياتها ما قبل الجائحة لتستقر في 1.580 مليار دولار برسم سنة 2021، أي ارتفاع بنسبة 64% بالمقارنة مع سنة 2020. غير أن التوقعات برسم سنة 2022 تظل أقل تفاؤلا، لكون بيئة الاستثمار العالمي قد تأثرت بشدة بالحرب في أوكرانيا.

على مستوى القارة، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الدول الإفريقية مستوى قياسيا يقدر بـ 83 مليار دولار في 2021، أي ما يعادل ضعف المستوى المسجل في سنة 2020 وذلك رغم تداعيات جائحة كوفيد-19 على تدفقات الاستثمار نحو القارة. ورغم هذا النمو القوي، لا تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو إفريقيا سوى 5,2% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية.

فيما يخص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو أفريقيا الشمالية، فقد انخفضت بـ 5% لتبلغ 9,3 مليار دولار في سنة 2021. أما التدفقات التي تخص المغرب، فقد سجلت ارتفاعا بـ 52% لتبلغ 2,2 مليار دولار في 2021. لتؤكد وجهة المغرب بذلك مكانتها كشريك قار، تنافسي وجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

III.3.2.4. تعبئة التمويلات الخارجية

مع استمرار الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 وتداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصاد الوطني، تزامنا مع موسم فلاحى ضعيف متأثر بالجفاف، واصلت الحكومة جهودها للحد من الضغوط على ميزانية الدولة وميزان الأداءات من جهة، ومن أجل دعم تمويل المشاريع التنموية والإصلاحات القطاعية الكبرى التي برمجتها السلطات العمومية في مختلف المجالات من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، تحرت الحكومة مختلف الخيارات المتاحة لتعبئة التمويلات الخارجية، وإعطاء الأولوية للهبات والقروض التفضيلية والميسرة.

في هذا الصدد، وبفضل الثقة التي يتمتع بها المغرب لدى الشركاء الماليين الدوليين والإقليميين، والتي تعززت من خلال التدبير الناجع لجائحة كوفيد-19 والآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الأوكرانية، أبدى كل الشركاء استعدادهم لتوفير الاحتياجات التمويلية لبلادنا ومواكبة الإصلاحات الهيكلية والقطاعية القائمة. وقد تكرست هذه المواكبة سواء

على مستوى الالتزامات المالية المبرمجة لفائدة المملكة المغربية برسم سنة 2022، أو على مستوى وتيرة السحوبات المرتبطة بها.

وقد مكنت هذه الجهود بلادنا من تعبئة الموارد اللازمة لتمويل العديد من المشاريع ذات الأولوية، كالصحة والحماية الاجتماعية، وإصلاح التعليم، والشمول المالي والرقمي، مع تخصيص الموارد اللازمة لدعم المشاريع الاستثمارية الكبرى، وتلبية الحاجيات المتعلقة بتنفيذ برامج الإصلاح في عدة ميادين كتمويل المبادرة المقاولاتية والتنافسية الترابية وإصلاح القطاع العام.

ويقدر مجموع التمويلات الخارجية التي تمت تعبئتها من طرف الخزينة خلال النصف الأول سنة 2022 بحوالي 19 مليار درهم، منها على الخصوص، حوالي 15,21 مليار درهم برسم قروض البنك الدولي، و1,17 مليار درهم كقروض من طرف صندوق الأوبسب للتنمية الدولية، وحوالي 1 مليار درهم من الوكالة الفرنسية للتنمية و960 مليون درهم برسم قروض البنك الأفريقي للتنمية و544 مليون درهم برسم تسهيلات صندوق النقد العربي .

علاوة على ذلك، تميزت سنة 2022 ببداية مرحلة جديدة من التعاون مع صندوق الأوبسب للتنمية الدولية، من خلال تحقيق أول عملية دعم مالي مع هذا الصندوق، والتي ركزت على برنامج الشمول المالي والرقمي، علما أن هذا الصندوق قد ساهم، إلى جانب البنك الإسلامي للتنمية، في تمويل المرحلة الثانية من الدراسات الأولية للتصميم الهندسي الأولي (FEED - Front End Engineering Design) لمشروع خط أنبوب الغاز الذي يربط جمهورية نيجيريا الفيدرالية بالمملكة المغربية.

كما تميزت هذه السنة أيضا بمواصلة التفاوض مع بعثة الاتحاد الأوروبي حول البرمجة المتعددة السنوات الجديدة 2021-2027، بالإضافة إلى إعداد البرمجة المالية للوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لفائدة المغرب برسم السنوات المقبلة.

فيما يتعلق بالتعاون المالي مع الشركاء الأجانب خلال النصف الثاني من سنة 2022 وكذا سنة 2023، فتجدر الإشارة إلى أن الحكومة ستواصل، في إطار سياستها التمويلية، واعتبارا لوضعية التوازنات الماكرواقتصادية، تعبئة التمويلات الدولية، وذلك في إطار استراتيجيتها للمفاضلة بين التمويل الداخلي والخارجي.

في هذا السياق، يتوقع الاستفادة بما يفوق 40 مليار درهم، منها على وجه الخصوص، 19,8 مليار درهم كقروض من البنك الدولي و6,6 مليار درهم كقروض من البنك الإفريقي للتنمية و1 مليار درهم برسم قروض من صندوق الأوبسب للتنمية الدولية. ومن المقرر أيضا تعبئة حوالي 6,1 مليار درهم في إطار تسهيلات صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية ونحو 2,6 مليار درهم في إطار قروض من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي و1,5 مليار درهم كقروض من وكالة التعاون الألمانية "KfW" وحوالي 1 مليار درهم كقروض من الوكالة الفرنسية للتنمية.

بالإضافة إلى ذلك، يتوقع تعبئة مبلغ 2,4 مليار درهم مع الاتحاد الأوروبي و1,5 مليار درهم في إطار قروض بنك الاستثمار الأوروبي.

علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالمنحة المالية من دول مجلس التعاون الخليجي المقدرة بـ 45 مليار درهم، الممنوحة للمغرب في إطار الشراكة الاستراتيجية بين المملكة المغربية وهذه الدول، فقد تجاوزت نسبة المدفوعات 96% عند نهاية غشت 2022، وستشهد سنة 2023 السحب الكامل لهذا المبلغ واختتام هذه الاتفاقية المهمة التي مكنت المغرب من الاستفادة من 5 مليارات دولار على شكل منح.

وفيما يتعلق بالتعاون التقليدي مع الشركاء التقنيين والماليين الآخرين، فستواصل الجهود لاستكمال برامج التعاون الجارية وتحديد آفاق تعاون جديدة متعددة السنوات، مع الحرص على ملائمة التعاملات المرتبطة بمختلف المانحين، مع التقيد بالتوجيهات الملكية السامية والأولويات الحكومية.

الباب الرابع: أحكام مقترحة في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2023

تتضمن المقترحات المدرجة في مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023 أحكاما ذات طابع جبائي وتدابير مختلفة :

I. أحكام ذات طابع جبائي

أ. الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة

1- التأهيل و المصادقة

1-1- التأهيل

بمقتضى الفصلين 5 و 183 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المصادق عليها بالظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1-77-339 الصادر في 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) كما تم تعديلها وتتميمها، يمكن أن تقوم الحكومة بتغيير أو وقف استيفاء، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة، الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك بناء على قانون إذن بإصدار وذلك وفقا لأحكام الفصل 70 من الدستور.

في هذا الإطار، ينص البند I من الفصل 2 من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023، على تأهيل الحكومة لاتخاذ الإجراءات التالية بمقتضى مراسيم وذلك خلال السنة المالية 2023:

- ◀ تغيير أو وقف استيفاء الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم المفروضة على الواردات والصادرات، وكذا الرسوم الداخلية على الاستهلاك، باستثناء الضريبة على القيمة المضافة؛
- ◀ تغيير أو تتميم كذلك بمراسيم قوائم المنتجات التي يعود أصلها ومصدرها إلى بعض البلدان الإفريقية المستفيدة من الإعفاء من رسم الاستيراد وكذا قائمة الدول المذكورة.

2-1 - المصادقة

إن المراسيم المتخذة بموجب التأهيل التشريعي المشار إليه أعلاه، يجب أن تخضع للمصادقة البرلمانية عند انتهاء الأجل المنصوص عليه في قانون التأهيل.

لذا، فإن البند II من المادة 2 من مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023، يرمي إلى المصادقة على المرسومين التاليين، المتخذين عملا بأحكام المادة 2 من قانون المالية للسنة المالية 2022:

- المرسوم رقم 2.22.393 صادر في 2 ذي القعدة 1443 (2 يونيو 2022) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المفروض على بعض البذور الزيتية والزيوت الخامة.

شهدت الأسعار العالمية للمواد الخام وأسعار مدخلات زيوت المائدة ارتفاعاً حاداً في السنوات الأخيرة، وهذا الارتفاع الذي عرفته الأسعار تفاقم جراء الزيادات التي عرفتھا التكاليف اللوجستية المتعلقة بعمليات الاستيراد نتيجة الظرفية الاقتصادية الراهنة التي أثرت على أسعار زيوت المائدة.

من أجل مواجهة هذه الظرفية المتسمة بالارتفاع المهم لأثمان المواد الخام وتأثيرها على أثمان بيع زيوت المائدة المستهلكة على نطاق واسع، تقرر منذ تاريخ فاتح ماي 2022، تعليق رسم الاستيراد المطبق على بعض البذور الزيتية والزيوت الخام من الكولزا والصويا وعباد الشمس وذلك اعتباراً لكون 50% من الواردات من هذه المواد الأولية منشؤها من الدول التي لم يبرم معها المغرب اتفاقيات التبادل الحر وبالتالي لا تستفيد من الإعفاء من رسم الاستيراد.

- المرسوم رقم 2.22.818 الصادر في 22 من ربيع الأول 1444 (19 أكتوبر 2022) بوقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على الأبقار الأليفة.

شهد قطاع اللحوم الحمراء مع مخطط المغرب الأخضر نمواً اقتصادياً كبيراً وإعادة هيكلة مهمة، وذلك خاصة بفضل الشراكات بين الدولة والمهنيين. حيث تم التوقيع على عقدي برنامج (2009-2014 و 2014-2020) على التوالي لتنفيذ الرؤية والأهداف المحددة في مخطط المغرب الأخضر. ويهدف هذين العقدين إلى تحقيق أهداف طموحة بحلول سنة 2020، ولا سيما إنتاج 612 ألف طن من اللحوم الحمراء، بمستوى استثماري قدره 5 ملايين درهم.

وهكذا، تم في سنة 2020 تحقيق هذه الأهداف، أي إنتاج 600 ألف طن من اللحوم الحمراء وبلوغ نسبة استهلاك اللحوم الحمراء بنحو 17,2 كيلوغرام للفرد في السنة، مع تحقيق رقم معاملات بحجم 27 مليار درهم.

غير أنه في سنة 2022، تم تسجيل زيادة بنسبة 14% في أسعار اللحوم الحمراء بين سبتمبر 2022 والفترة نفسها من السنة الماضية. ويعزى هذا الارتفاع في أسعار اللحوم الحمراء حسب المهنيين إلى العوامل التالية:

- ◀ الجفاف الذي عرفه المغرب هذه السنة مع ما ترتب عنه من عجز مائي مقارنة بسنة عادية، الشيء الذي أثر سلباً على قطاع تربية المواشي، مما أثر على توفر الأعلاف ودفع بعض مربّي الماشية لبيع حيواناتهم.
- ◀ ارتفاع أسعار أعلاف الماشية إثر ارتفاع الأسعار العالمية. وهكذا، ارتفعت أسعار الأعلاف المنتجة محلياً والمستوردة بنسبة 47% و 34% على التوالي مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.
- ◀ الزيادة في تكاليف إنتاج اللحوم الحمراء و التي دفعت بعض مربّي الماشية إلى ذبح جزء من الإناث من سلالات إنتاج اللحوم، مما أدى إلى خفض العرض الحالي من حيوانات الذبح، الشيء الذي سيزداد حدة خلال السنوات القادمة.

ولمواجهة هذا الوضع، وضمان تموين عادي للسوق المحلي من لحوم الأبقار، يُقترح وقف استيفاء رسم الاستيراد المطبق على استيراد فصيلة الأبقار الأليفة من جنس الذكور من سلالات إنتاج اللحوم والتي لا يقل وزنها عن 550 كيلوجرام وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2022.

و سيتم حصر الاستفادة من هذا الاجراء في 200 000 رأس، أي ما يعادل 60 000 طن من اللحوم الحمراء. وتمثل هذه الكمية نسبة ضئيلة من الإنتاج الوطني و لن يكون لاستيرادها أثر سلبي على قطاع اللحوم الحمراء بالمغرب .
بالإضافة إلى ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن هذا الاجراء يهم فصيلة الأبقار الأليفة من جنس الذكور الموجهة مباشرة للذبح وذلك وفقا للكيفية التي سيتم تحديدها في إشعار للمستوردين.

2- مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة

1-2- نسخ بعض الفصول وتصحيح بعض الأخطاء المادية (الفصول 4-81 ° و 82 و 83 و 84 و 252 و 294)

1-1-2- الفصول 4-81 ° و 82 و 83 و 84: تنص هذه الفصول على أن يكون الشغالون في الجمرک (المعبؤون، الحمالون، الحراس، إلخ) مقبولون من طرف الجمارك لولوج مختلف المباني الجمركية للقيام بأنشطتهم. غير أن المؤسسات المشرفة على تسيير الموانئ والمطارات هي التي تتكفل في الوقت الراهن بمنح الفئة المشار إليها أعلاه تصاريح الولوج إلى هذه المرافق. لذلك يُقترح إلغاء هذه الفصول.

2-1-2- الفصل 252: ينص هذا الفصل على ما يلي:

"ترفع الجنح والمخالفات الجمركية إلى المحاكم وفقا للقواعد القانونية العادية، غير أن المحاكم المرفوعة إليها الدعوى قبل فاتح ماي 1984 تظل مختصة وفقا للنصوص المطبقة قبل هذا التاريخ".

ونظراً لعدم وجود قضايا قيد النظر أمام المحاكم يعود تاريخها إلى عام 1984، يُقترح حذف الفقرة الثانية الموضحة بالبند العريض أعلاه من هذا الفصل.

1-2-3- الفصل 294: يهدف هذا التعديل إلى حذف الإحالة على الفصل 47 الذي يحيل على دائرة الجمارك والذي تم نسخه بموجب قانون المالية لسنة 2022.

2-2- التجريد المادي للمساطر (الفصلين 18 و 117)

1-2-2- الفصل 18: يروم هذا الاقتراح تحيين هذا الفصل من أجل الأخذ بعين الاعتبار تجريد إجراءات إحداث واعتماد شهادات المنشأ للمنتجات المغربية المصدرة من الطابع المادي. حيث إن الشركة المستفيدة، هي التي تصدر حالياً، عوض الإدارة الجمركية، شهادة المنشأ التي سبق قبولها من طرف مصلحة الجمارك، والتي تحمل البصمات الرقمية لختم وتوقيع أعوان الجمارك.

2-2-2- الفصل 117: يهدف هذا الاقتراح إلى تجريد مسطرة منح شهادة الإبراء المتعلقة بالأنظمة الاقتصادية الخاصة بالجمارك من طابعها المادي وفق مقتضيات الفصل 203 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

2-3- توضيح مقتضيات الفصل 294 المكرر من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة : يرمي هذا الاقتراح إلى تدقيق نطاق تطبيق العقوبات المطبقة على المخالفات المشار إليها في الفقرة 4 من الفصل 294 وذلك بالتأكيد على اعتماد وعاء احتساب الغرامة على أساس الرسوم والمكوس المتجانف أو المتملص منها فقط، بدل مجموع الرسوم والمكوس المستحقة.

4-2- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (الفصول 66 المكرر و235 و240)

اعتبر تقرير المتابعة المعززة للمنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في نسخته المقدمة خلال الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GAFIMOAN-ماي 2022) أن الفصل 66 المكرر بصيغته الحالية لا يشمل صراحة العملات النقدية ضمن وسائل الأداء، وبالتالي فهو غير منطبق مع توصية مجموعة العمل المالي (GAFI) المتعلقة بحركة الأموال عبر الحدود.

وانسجاما مع توصيات "GAFIMOAN" المشار إليها أعلاه، وتحسينا لتدخلات أعوان الجمارك في هذا المجال، يقترح تعديل الفصول 66 المكرر و235 و240 من مدونة الجمارك الضرائب غير المباشرة بهدف:

◀ إضافة الأداء نقدا إلى وسائل الأداء الأخرى؛

◀ تمكين أعوان الجمارك من:

• تحرير المحاضر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

• حجز الأموال في حالة الاشتباه بارتكاب الجريمة المذكورة.

2-5- تدبير مهنة المعشرين في الجمرک:

2-5-1- تيسير شروط الولوج إلى مهنة المعشرين في الجمرک (الفصل 68): يندرج هذا الاقتراح في إطار التزام الحكومة أمام البرلمان بإدخال بعض المقتضيات الهامة لمشروع القانون المتعلق بتنظيم مهنة الوكيل في الجمرک في مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة عبر قانون المالية وذلك إثر سحب المشروع المذكور.

ويهدف تعديل الفصل 68 من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة إلى إعفاء مسيري شركات التعشير من شرط الدبلوم وذلك على غرار ما هو منصوص عليه بالنسبة لأعوان الجمارك*.

2-5-2- تحديد حالات بطلان رخصة التعشير والحد الأدنى السنوي لعدد التصاريح الجمركية الواجب تسجيلها من طرف كل معشر المقبول في الجمرک (الفصل 70 المكرر).

يرمي هذا المقتضى الذي كان مضمنا في الفصل 22 من المرسوم رقم 862-2-77 بتاريخ 25 من شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) المتخذ لتطبيق مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة إلى تحديد الحالات التي تصبح فيها رخصة التعشير لاغية وهي تخلي المعشر عن رخصة قبوله ووفاته و حل شركة التعشير .

كما أنه في إطار إطار ملائمة المقتضيات التشريعية الخاصة بالمعشرين المقبولين في الجمرک مع متطلبات المهنة، خاصة ما يتعلق بتعزيز المهنية وجودة الخدمات المقدمة، يقترح تميم مدونة الجمارك بالفصل 70 المكرر والتنصيص فيه على أن الحد الأدنى لعدد التصاريح الواجب على كل معشر مقبول في الجمرک تسجيله كل سنة هو 250

*موازاة مع هذا الاقتراح، سوف يتم تعديل المرسوم رقم 862-2-77 بتاريخ 25 شوال 1397 (9 أكتوبر 1977) بتطبيق مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة من أجل ملائمة بعض المقتضيات المنظمة لمهنة المعشرين المقبولين في الجمرک مع متطلبات ممارسة المهنة.

تصريحا. وسيترتب عن إضافة هذا الفصل الجديد إلى المدونة نسخ الفصل 22 من المرسوم رقم 862-77-2 السالف الذكر.

2-6- المراقبة الجمركية لمناطق التسريع الصناعي

في إطار التطور الذي تعرفه مناطق التسريع الصناعي، وعلى غرار التشريعات الجمركية لبعض الدول، يقترح إدراج مقتضى جديد، ضمن مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة، خاص بمناطق التسريع الصناعي، يحدد النظام الجبائي الخاص بها و كذا سلطات أعوان الجمارك داخل هذه المناطق.

وسيعنون هذا المقتضى الجديد بـ "الجزء السادس المكرر مرتين" "مناطق التسريع الصناعي" ويشتمل على 3 فصول (من الفصل 166 المكرر ثلاث مرات إلى الفصل 166 المكرر خمس مرات).

2-7- تمديد أجل تنفيذ البرامج الاستثمارية الكبرى (الفصل 164 -1- ط)

طبقا لمقتضيات الفصل 164 -1- ط) من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة تعفى من الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم، السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المستوردة من طرف أو لفائدة المقاولات التي تلتزم بإنجاز برنامج استثماري يساوي مبلغه أو يفوق خمسون مليون 50.000.000,00 درهم في إطار اتفاقيات مبرمة مع الحكومة، ويشمل هذا الإعفاء كذلك الأجزاء والقطع المنفصلة واللوازم المستوردة عند استيراد السلع التجهيزية والمعدات والأدوات المخصصة لها واللازمة لإنجاز البرنامج الاستثماري المذكور.

ويمنح هذا الإعفاء لمدة 36 شهرا تحتسب من تاريخ أول عملية استيراد منجزة في إطار اتفاقية سارية المفعول. وللإشارة، فقد كان ينص الفصل 7-2° من قانون المالية رقم 12.98 للسنة المالية 1997-1998 والذي تقرر إلغاؤه بمقتضى الفصل 5 المكرر من قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022 على إمكانية منح آجال إضافية في حالة القوة القاهرة أو ظروف غير متوقعة.

ولتمكين المستثمرين من الاستفادة من آجال إضافية على غرار ما كان معمولا به بمقتضى الفصل 7-2° من قانون المالية 12.98، يقترح تعديل الفصل 164-1- ط° من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة لمنح أجل إضافي. وسعيا إلى ملاءمة مقتضيات مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة مع المدونة العامة للضرائب، يقترح في هذا الصدد، الاحتفاظ بالصياغة الواردة في الفصل 123-22-ب) من المدونة العامة للضرائب، وتمديد هذه المدة إلى أربع وعشرون شهرا (24).

2-8- الإعفاء من رسم الاستيراد لفائدة بعض الأدوية والمنتجات الصيدلانية (الفصل 164-ن)

في إطار مواكبة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الدواء الرامية الى تشجيع الصناعة الوطنية و تيسير حصول المواطنين على هذه المواد، تم بالتنسيق مع باقي الشركاء، إعادة هيكلة التعريفات الجمركية للفصل 30 من التصنيف الجمركية، حيث تم تحديد مجموعة من الأدوية و المنتجات الصيدلانية المعدة خصوصا لعلاج الامراض المزمنة و التي تتطلب مصاريف مهمة من أجل الحصول عليها.

وللاعتبارات المذكورة أعلاه، يقترح إعفاء هذه الادوية والمنتجات الصيدلانية من رسم الاستيراد، بالرغم من كون بعضها يستفيد من تعرفه دنيا من رسم الاستيراد.

الأدوية والمنتجات الصيدلانية المعنية هي الواردة في البنود التعريفية التالية:

- 30.01 باستثناء البند التعريفي الفرعي 3001.90.00.21؛

- 30.02 باستثناء البندين التعريفيين 3002.41.00.90 و 3002.42؛

- 3003.10.80.10 و 3003.20.90.10 و 3003.31.00.10 و 3003.39.80.10 و 3003.41.90.00 و 3003.42.90.00 و 3003.43.90.00 و 3003.49.90.10 و 3003.60.80.90 و 3003.90.94.00 و 3003.90.95.00.

- 3004.10.00.20 و 3004.10.00.40 و 3004.20.00.20 و 3004.20.00.50 و 3004.31.00.30 و 3004.32.00.20 و 3004.32.00.60 و 3004.39.00.20 و 3004.39.00.70 و 3004.41.00.80 و 3004.42.00.80 و 3004.43.00.80 و 3004.49.00.20 و 3004.49.00.35 و 3004.50.00.81 و 3004.60.00.80 و 3004.90.00.20 و 3004.90.00.70.

9-2- إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على المنتجات المحتوية على السكر (الفصل 182)

يندرج هذا الإجراء في إطار التزامات وزارة الاقتصاد والمالية أثناء مناقشات قانون المالية لسنة 2022 أخذا بعين الاعتبار للاقتراحات الصادرة عن مجموعة من البرلمانين الرامية إلى إحداث ضريبة داخلية على الاستهلاك على المنتجات المحتوية على السكر مثل البسكويت والشكولاتة ومنتجات الألبان...، بهدف الحفاظ على صحة المواطنين والمواطنات وتفادي الأمراض الناتجة عن التناول المفرط للمواد المحتوية على نسب عالية من السكر.

3- تعريف الرسوم الجمركية

1-3- إعادة هيكلة الفصل 30 المخصص لمنتجات الصيدلة ومراجعة رسم الاستيراد لبعض المواد التامة الصنع.

يتسم الفصل 30 المخصص للمواد الصيدلانية ببنيتة المعقدة وبتباين رسوم الاستيراد المطبقة على هذه المواد التي تتراوح ما بين 2,5 % إلى 40% وبتواجد عدة اختلالات في نسب رسوم الاستيراد.

وتروم هذه الهيكلة إلى مراجعة بعض النسب تماشيا مع السياسة التعريفية الوطنية. كما تهدف هذه الهيكلة إلى مواكبة الاستراتيجيات الوطنية في مجال الدواء الرامية الى تيسير الحصول على هذه المواد، ودعم الصناعة الوطنية وتحقيق السيادة والأمن الدوائي بصفة عامة.

وبالتنسيق مع باقي الشركاء، يقترح إعادة هيكلة التعريفة الجمركية للفصل 30 و تخفيض رسم الاستيراد على بعض المنتجات غير المصنعة محليا إلى رسم أدنى بمقدار 2,5%، في حين سيتم رفع هذا الرسم إلى 40% بالنسبة للمواد المصنعة محليا.

2-3- تتميم البند التعريفي رقم 34.02 الخاص بمحضرات التنظيف غير المعدة للبيع بالتقسيط مع تخصيصه في التعريفة الجمركية.

يضم حاليا البند التعريفي 34.02 البضائع المتعلقة بمحضرات الغواسل ومحضرات للغسيل ومحضرات التنظيف. إلا أنه قد لوحظ عدم وجود بند تعريفي خاص بمحضرات التنظيف. وفي غياب سطر خاص بهذه المواد، يقترح إدراج سطر تعريفي خاص مشفوع برسم استيراد بمقدار 40% بالنسبة للمواد السالفة الذكر المدرجة بالبند التعريفي رقم 34.02.

3-3- تخفيض رسم الاستيراد من 17,5% إلى 10% المطبق على الورق المزدوج.

يعاني قطاع التغليف من نقص في المواد الأولية سواء على المستوى الوطني أو في السوق الدولية، ومن أجل دعم هذا القطاع الذي يساهم بشكل فعال في النشاط الاقتصادي وخاصة في تنشيط الصادرات، يقترح خفض رسم الاستيراد من 17,5% إلى 10% المطبق على الورق المزدوج مع تخصيص بند خاص به في التعريفة الجمركية.

4-3- تخفيض رسم الاستيراد من 10% إلى 2,5% المطبق على البن غير المحمص.

يهدف هذا التدبير إلى خفض تكاليف الإنتاج من القهوة المحضرة، خاصة أن البن غير المحمص يشكل مادته الأولية وذلك من أجل تعزيز تنافسية القطاع، علما أن جل الواردات تستفيد من الإعفاء الكلي من رسم الاستيراد في إطار النظام التفضيلي المنبثق عن الاتفاقيات الدولية للتبادل الحر الموقعة من طرف المغرب.

5-3- تخفيض رسم الاستيراد المطبق على مدخلات تصنيع مرشحات السيارات

يهدف هذا الإجراء إلى تشجيع ودعم الإنتاج المحلي لمرشحات السيارات من أجل مواجهة منافسة المرشحات المستوردة المستفيدة من الاعفاء من رسم الاستيراد في إطار اتفاقيات التبادل الحر عبر خفض كلفة الإنتاج، و ذلك من خلال تخفيض رسم الاستيراد من 40% إلى 17,5% بالنسبة للمكونات المعدنية وكذلك الحلقات والفواصل المطاطية المستخدمة في تصنيع هذه المرشحات و تخفيض رسم الاستيراد من 40% و 17,5% إلى 2,5%. بالنسبة للورق المستعمل كمادة أولية تدخل في صناعة مرشحات السيارات، مع تخصيص بند خاص بها في التعريفة الجمركية.

4- الضريبة الداخلية على الاستهلاك

1-4- فرض ضريبة داخلية على الاستهلاك على المنتجات المحتوية على السكر

يرمي هذا التدبير إلى فرض ضريبة داخلية على الاستهلاك على المنتجات المحتوية على السكر، على غرار المشروبات غير الكحولية المعطرة أو المحضرة بعصير الفواكه (صودا و نكتار). و تهم منتجات البسكويت و الشكولاتة و الحلويات و منتجات الألبان و المرابي و الخبيص.

يأتي هذا الإجراء استجابة لطلبات بعض الفرق البرلمانية خلال دراسة تدابير مشروع قانون المالية للسنة 2022، و تماشيا مع توصيات منظمة الصحة العالمية التي توصي بفرض الضرائب على المنتجات المحتوية على نسب عالية من السكر. و يندرج التخفيض من نسبة السكر في إطار مجهودات السلطات العمومية الرامية إلى مكافحة الأمراض غير المعدية التي تتطلب مصاريف صحية مهمة جدا.

و يهدف هذا الاقتراح إلى اعتماد تضريب تدريجي يمتد على مدى 3 سنوات ابتداء من فاتح يناير 2023، حسب المحتوى من نسب السكر المضافة في المنتجات المعنية المشار إليه أعلاه.

4-2- إعادة صياغة المقتضيات المتعلقة بالغاز الطبيعي في الجدول (ت) من الفصل 9 للظهير الشريف

بمطابقة قانون رقم 1.77.340

لضمان تتبع عمليات استيراد الغاز الطبيعي، لا سيما بعد انتهاء صلاحية عقد خط أنابيب الغاز "المغرب العربي-أوروبا"، يُقترح إعادة صياغة الجدول (ت) من الفصل 9 للظهير الشريف بمطابقة قانون رقم 1.77.340 بتحديد المكوس الداخلية على الاستهلاك المفروضة على بعض منتجات الطاقة، من أجل الإشارة إلى واردات هذه المادة حسب حالة استيرادها (سائل أو غازي).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء ليس له أي وقع ضريبي على المنتجات المعنية.

ب - الضرائب والرسوم ومختلف التدابير الجبائية

يندرج مشروع قانون المالية للسنة المالية 2023 في إطار مواصلة تنزيل الأهداف الأساسية ذات الأولوية المحددة بالقانون-الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي الذي صدر في سنة 2021 والذي نص على التزام الدولة باعتماد النصوص اللازمة بشكل تدريجي داخل أجل خمس سنوات.

ويجب التذكير بأن هذا القانون-الإطار أصبح المرجع الوحيد الذي يؤطر سياسة الدولة في مجال الإصلاح الجبائي وبأن قانون المالية لسنة 2022 وضع الأسس الأولى لهذا الإصلاح.

وفي هذا الصدد، فإن قانون المالية لسنة 2023 يعكس إرادة الحكومة لمواصلة التنزيل التدريجي لأهداف القانون-الإطار المذكور المتعلقة بالإصلاح الجبائي.

وتتمحور أهم التدابير المقترحة في مشروع قانون المالية هذا حول الأهداف التالية:

- ◀ إصلاح الضريبة على الشركات من أجل ضمان التوجه نحو أسعار موحدة وتحسين المساهمة الضريبية لبعض المقاولات وفق مقاربة تدريجية على مدى أربع (4) سنوات وكذا تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة؛
- ◀ إصلاح أنظمة فرض الضريبة في مجال الضريبة على الدخل من أجل تحقيق الأهداف التالية:
- تخفيض العبء الضريبي على الأجراء والمتقاعدين والمستخدمين الجدد، و ذلك في إطار تنزيل التزامات الحكومة المنبثقة عن الحوار الاجتماعي والهادفة إلى تحسين القدرة الشرائية لهذه الفئة من الملزمين؛
- إعادة اعتماد مبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي السنوي للأشخاص الذاتيين حسب الجدول التصاعدي للضريبة، وذلك من خلال مراجعة نظام فرض الضريبة على بعض أصناف الدخل (الدخول العقارية والمهنية ، إلخ)؛

- تعزيز نجاعة وفعالية الإدارة الجبائية وتوطيد الثقة المتبادلة مع المرتفقين، من خلال مراجعة نظام فرض الضريبة برسم الأرباح العقارية؛
- ◀ تكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة من خلال توحيد سعر هذه الضريبة المطبق على المهنة الحرة وإحداث إجراءات تنظيمية للاستفادة من إعفاء المعدات الفلاحية؛
- ◀ ترشيد التحفيزات الجبائية طبقا لقواعد الحكامة الجيدة المعمول بها دوليا في مجال الجبايات وللاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في هذا الإطار، لاسيما فيما يخص:
- التحفيزات المنصوص عليها في مجال الضريبة على الدخل برسم دخول الأجور لفائدة أجراء الأبنك ومقاولات التأمين المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء؛
- النظام التحفيزي المطبق على هيئات التوظيف الجماعي العقاري؛
- التحفيزات المنصوص عليها لفائدة المقاولات المالية المقامة داخل مناطق التسريع الصناعي؛
- الإعفاء من الضريبة المحجوزة في المنبع فيما يخص الربائح المدفوعة من طرف المنشآت المقامة في مناطق التسريع الصناعي وشركات الخدمات المكتسبة لصفة « القطب المالي للدار البيضاء»؛
- تعريف الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري.
- ◀ مواكبة المنشآت التي تواجه صعوبات في إطار توطيد الثقة المتبادلة مع المرتفقين وتسهيل المساطر، وذلك من أجل تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت "غير النشيطة" وكذا تلك التي لا تحقق أي رقم أعمال؛
- ◀ تعزيز التعاون فيما يتعلق بتبادل المعلومات بين إدارة الضرائب وباقي الإدارات أو الهيئات العمومية التي تخول لها نصوصها التشريعية والتنظيمية القيام بهذا التبادل في إطار اتفاقية، طبقا للتشريع المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي مع مراعاة إلزامية كتمان السر المهني وفق أحكام التشريع الجنائي الجاري به العمل.
- ◀ تعبئة كامل الإمكانات الضريبية في خدمة التضامن والإدماج والتماسك الاجتماعي من خلال إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات 2023 و2024 و2025، وذلك طبقا لتوصيات النموذج التنموي الجديد.
- وفي هذا الصدد، تتمثل أهم التدابير الجبائية المقترحة في مشروع هذا القانون المالي حسب كل صنف من الضرائب كما يلي:

I. تدابير خاصة بالضريبة على الشركات

1- التوجه التدريجي نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات

في إطار تنزيل الهدف الأساسي للقانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي الرامي إلى التوجه التدريجي نحو سعر موحد فيما يخص الضريبة على الشركات، يقترح وضع إصلاح شامل لأسعار الضريبة على الشركات بشكل تدريجيا على مدى أربع (4) سنوات.

حيث أن هذا الإصلاح سيمكن من تحسين النظام الحالي لفرض الضريبة على الشركات من خلال:

- ◀ حذف ثقلب السعر العادي النسبي للضريبة على الشركات حسب مستوى الحصيلة الجبائية؛
 - ◀ استكمال التوجه نحو أسعار موحدة من خلال حذف فارق الأسعار المطبقة على رقم الأعمال المحلي ورقم الأعمال الموجه للتصدير، بالنسبة لجميع المنشآت الخاضعة للضريبة على الشركات؛
 - ◀ تحسين مساهمة الشركات الكبرى التي تحقق أرباحا صافية تفوق 100 مليون درهم، بما فيها تلك التي تزاوّل أنشطة مقننة أو في وضعية احتكار أو احتكار القلة بغض النظر عن مكان إقامتها؛
 - ◀ تحسين المساهمة الضريبية لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها ومقاولات التأمين وإعادة التأمين.
- وفي هذا الصدد، يقترح تنزيل هذا الإصلاح بإدراج التدابير التالية:
- ◀ مراجعة أسعار الضريبة على الشركات الحالية قصد الوصول في غضون أربع سنوات إلى الأسعار المستهدفة التالية:
 - 20% كسعر عادي يطبق وفق القواعد العامة على جميع الشركات التي يقل ربحها الصافي عن 100 مليون درهم، برسم رقم الأعمال المحلي ورقم الأعمال الموجه للتصدير، بما في ذلك الشركات المقامة في القطب المالي للدار البيضاء ومناطق التسريع الصناعي؛
 - 35% بالنسبة لكل الشركات السالفة الذكر التي تحقق ربحا صافيا يساوي أو يفوق 100 مليون درهم؛
 - 40% بالنسبة لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها وبنك المغرب وصندوق الإيداع والتدبير ومقاولات التأمين وإعادة التأمين.
 - ◀ التخفيض التدريجي على مدى أربع سنوات لسعر الضريبة المحجوزة في المنبع على عوائد الأسهم وحصص المشاركة والدخول المعتمدة في حكمها من 15% إلى 10%، وذلك من أجل التخفيف من تأثير الزيادة في أسعار الضريبة على الشركات على بعض الشركات.
 - ◀ ملاءمة نظام الضريبة على الدخل برسم الدخول المهنية مع إصلاح أسعار الضريبة على الشركات السالف الذكر، من خلال:
 - مراجعة السعر الخاص المحدد في 20% والمطبق على دخول بعض المنشآت وتعويضه بأسعار الجدول التصاعدي؛
 - التنصيص على تدبير انتقالي يسمح بمواصلة تطبيق السعر الخاص المحدد في 20% السالف الذكر لمدة سنتين، من أجل تمكين المنشآت المذكورة من التحول إلى شركات والاستفادة من السعر العادي المحدد في 20% المنصوص عليه فيما يخص الضريبة على الشركات.

2- مراجعة النظام الجبائي المطبق على هيئات التوظيف الجماعي العقاري

- تستفيد حاليا هيئات التوظيف الجماعي العقاري من نظام جبائي دائم يخول لها الإعفاء الكلي من الضريبة على الشركات وفرض الضريبة على الربائح الموزعة بين أيدي المستثمرين المساهمين بعد تطبيق تخفيض نسبته 60%.
- كما تم، من أجل مواكبة هذه الهيئات خلال المرحلة الأولى من انطلاقها، التنصيص على نظام تحفيزي مؤقت يخص عمليات المساهمة بعقارات في الهيئات المذكورة المنجزة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2018 إلى غاية 31 ديسمبر 2022.

ويمكن هذا النظام التحفيزي المؤقت من الحق في الاستفادة من تأجيل أداء الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل على صافي زائد القيمة أو الربح العقاري الناتج عن المساهمة المذكورة مع تطبيق تخفيض نسبته 50 %، وذلك على إثر التفويت الجزئي أو الكلي للسندات المحصل عليها مقابل هذه المساهمة.

ومن أجل ضمان مواصلة دعم الدولة لهذا النوع الجديد من أدوات التمويل، يُقترح تطبيق بشكل دائم النظام التحفيزي السالف الذكر المتعلق بتأجيل أداء الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل على صافي زائد القيمة أو الربح العقاري المحقق مع حذف تخفيض 50 % السالف الذكر.

ويقترح من جهة أخرى ترشيد النظام الجبائي التحفيزي الدائم الحالي من خلال حذف تخفيض 60% المطبق على العوائد المترتبة عن الأرباح الموزعة من طرف هيئات التوظيف الجماعي العقاري.

3- ترشيد امتيازات مناطق التسريع الصناعي المخولة للمقاولات المالية

تستفيد حالياً بعض مقاولات الخدمات المقامة بمناطق التسريع الصناعي من الامتيازات الجبائية المخولة لهذه المناطق في حين تخضع المقاولات المماثلة التي تقدم نفس الخدمات لهذه المناطق للضريبة وفق قواعد النظام العام.

من أجل تحقيق العدالة الجبائية بين مختلف المقاولات السالفة الذكر يقترح استثناء المقاولات المالية من الامتيازات المنصوص عليها لفائدة مناطق التسريع الصناعي للملاءمة مع ما نص عليه قانون المالية لسنة 2021 بالنسبة للمقاولات المالية المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء". ويتعلق الأمر بالمقاولات المالية التالية:

- ◀ مؤسسات الائتمان المكتسبة لهذه الصفة طبقاً للتشريع الجاري به العمل؛
- ◀ مقاولات التأمين وإعادة التأمين ووسطاء التأمين المكتسبين لهذه الصفة طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

II. تدابير خاصة بالضريبة على الدخل

1- تخفيض العبء الضريبي على أصحاب الأجور والدخول المعتبرة في حكمها والمتقاعدين

في إطار تنزيل التزامات الحكومة المنبثقة عن الحوار الاجتماعي والهادفة إلى تحسين القدرة الشرائية للأجراء والمتقاعدين، يُقترح مراجعة النظام الجبائي المطبق عليهم برسم الضريبة على الدخل كما يلي:

- ◀ رفع نسبة الخصم الجزافي للمصاريف المرتبطة بالوظيفة أو العمل من 20% إلى 35% بالنسبة للأشخاص الذين يقل أو يساوي دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعين ألف (78 000) درهم.
- ◀ غير أنه تحدد هذه النسبة الجزافية في 25% بالنسبة للأشخاص الذين يفوق دخلهم الإجمالي السنوي المفروضة عليه الضريبة ثمانية وسبعين ألف (78 000) درهم، مع رفع سقف الخصم من 30.000 إلى 35.000 درهم؛
- ◀ رفع نسبة الخصم الجزافي المطبق على المعاشات والائيرادات العمرية من 60% إلى 70% من المبلغ الإجمالي الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز 168.000 درهم.

2- تمديد مدة تطبيق الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للمستخدمين الجدد

تنص حاليا مقتضيات المادة 57-20° من المدونة العامة للضرائب على الإعفاء من الضريبة على الدخل برسم الأجر الإجمالي الشهري في حدود 10.000 درهم والمدفوع من طرف المقاول أو الجمعية أو التعاونية المحدثة خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير 2015 إلى 31 ديسمبر 2022 في حدود 10 أجراء. ويمنح هذا الإعفاء لمدة 24 شهرا تبتدئ من تاريخ تشغيل الأجير شريطة استيفاء الشروط التالية:

- ◀ أن يتم تشغيل الأجير في إطار عقد شغل غير محدد المدة؛
 - ◀ أن يتم التشغيل خلال السنتين الأوليتين ابتداء من تاريخ شروع المنشأة أو الجمعية أو التعاونية في الاستغلال.
- في إطار التدابير الرامية إلى تشجيع ودعم الشغل وتحسين القدرة التنافسية للمنشآت، يُقترح تمديد مدة تطبيق هذا التدبير على المنشآت أو الجمعيات أو التعاونيات المحدثة إلى غاية 31 ديسمبر 2026.

3- التنزيل التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي السنوي للأشخاص الذاتيين

في إطار تنزيل القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي الرامي إلى التطبيق التدريجي لمبدأ فرض الضريبة على الدخل الإجمالي السنوي للأشخاص الذاتيين، يُقترح إعادة اعتماد فرض الضريبة على الدخل الإجمالي السنوي لهؤلاء الأشخاص حسب أسعار الجداول التصاعدي للضريبة على الدخل، مع تطبيق حيز الضريبة في المنبع بالنسبة لبعض الدخول. وتبعا لذلك، يُقترح تغيير نظام فرض الضريبة الحالي والتنصيص على إلزامية الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل بالنسبة لأصحاب بعض الدخول كما يلي:

◀ بالنسبة للدخول العقارية:

- الإبقاء على كيفية التحصيل الحالية عن طريق حيز الضريبة في المنبع من المبلغ الإجمالي لهذه الدخول، مع توضيح أن هذه الأسعار غير إبرائية؛
 - إعادة تطبيق خصم 40% برسم الدخول الناشئة عن إيجار العقارات المبنية وغير المبنية والبنائات مهما كان نوعها ما عدا بالنسبة للدخول المتعلقة ببراء العقارات الزراعية، وذلك لتحديد صافي الدخل العقاري المفروضة عليه الضريبة عند الإدلاء بالإقرار السنوي بمجموع الدخل؛
 - نسخ إمكانية اختيار أداء الضريبة بصورة تلقائية؛
 - استنزال الضريبة المحجوزة في المنبع من المبلغ الإجمالي للضريبة على الدخل مع الحق في الاسترجاع.
- ◀ بالنسبة للمكافآت والتعويضات التي تدفعها مؤسسات التعليم أو التأهيل المهني إلى الأشخاص الذين يقومون فيها بوظيفة التدريس ولا ينتمون لمستخدميها الدائمين:

فرض الضريبة على الدخل عن طريق الحيز في المنبع حسب السعر غير الإبرائي المحدد في 30% عوض السعر الإبرائي الحالي المحدد في 17%. وتستنزّل الضريبة المحجوزة في المنبع من المبلغ الإجمالي للضريبة على الدخل مع الحق في الاسترجاع.

◀ بالنسبة لاسترداد الأقساط والاشتراكات المتعلقة بعقود تأمين التقاعد الفردية أو الجماعية:

فرض الضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع حسب السعر غير الإبرائي المحدد في 30% عوض أسعار الجدول الحالية. وتستنزى الضريبة المحجوزة من المنبع من المبلغ الإجمالي للضريبة على الدخل مع الحق في الاسترجاع.

◀ بالنسبة للأتعاب والمكافآت المدفوعة للغير:

• فيما يخص الأطباء غير الخاضعين للرسم المهني:

فرض الضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع حسب السعر غير الإبرائي المحدد في 30% عوض السعر الإبرائي المطبق حالياً. وتستنزى الضريبة المحجوزة في المنبع من المبلغ الإجمالي للضريبة على الدخل مع الحق في الاسترجاع.

• فيما يخص الأطباء الخاضعون للرسم المهني:

فرض الضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع حسب السعر غير الإبرائي المحدد في 20%. وتستنزى الضريبة المحجوزة في المنبع من المبلغ الإجمالي للضريبة على الدخل مع الحق في الاسترجاع.

• فيما يخص باقي الأشخاص الخاضعين للضريبة على الشركات أو للضريبة على الدخل وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو المبسطة الذين يحصلون على أتعاب أو عمولات أو أجور سمسرة أو مكافآت أخرى من نفس النوع:

فرض الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل عن طريق الحجز في المنبع حسب السعر غير الإبرائي المحدد في 20%. وتستنزى الضريبة المحجوزة في المنبع من المبلغ الإجمالي للضريبة على الشركات أو للضريبة على الدخل مع الحق في الاسترجاع.

◀ بالنسبة للدخول الفلاحية:

إلغاء الإعفاء من الاداء بالإقرار المتعلق بالدخل الفلاحي المعفى والمحدد حالياً في 5 ملايين درهم، وذلك للملاءمة مع الزامية الإقرار المنصوص عليها بالنسبة للشركات الفلاحية المعفاة من الضريبة على الشركات. وبالتالي، يتعين على الخاضعين للضريبة أصحاب الدخول الفلاحية المعفاة أن يدلو بإقرار سنوي وفق نموذج مبسط تعده الإدارة.

4- مراجعة طريقة فرض الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية ومراقبتها

في إطار تعزيز نجاعة وفعالية الإدارة الجبائية وتوطيد الثقة المتبادلة مع المرتفقين، يقترح مراجعة طريقة فرض الضريبة على الدخل برسم الأرباح العقارية ومراقبتها من خلال إحداث طريقة جديدة لفرض الضريبة والمراقبة المسبقة على النحو التالي:

◀ التنصيص لفائدة الملمزين على إمكانية طلب الرأي المسبق لإدارة الضرائب، داخل أجل 30 يوماً من تاريخ إبرام عقد الوعد بالبيع، بخصوص عناصر تحديد أساس فرض الضريبة برسم الأرباح العقارية وكذا الواجبات المتعلقة بها أو الاستفادة من الإعفاء إن اقتضى الحال؛

- ◀ تسليم لصاحب الطلب شهادة تصفية الضريبة أو الإعفاء إن اقتضى الحال، داخل أجل أقصاه 60 يوما الموالية لتاريخ تسلم طلبه؛
- ◀ الإعفاء من المراقبة الجبائية بالنسبة للخاضعين للضريبة الذين يدلون بإقرارهم برسم الأرباح العقارية مع الأخذ بعين الاعتبار عناصر شهادة تصفية الضريبة المذكورة؛
- ◀ التنصيص على أن الأشخاص الذين لم يقدموا الإقرار السالف الذكر على أساس عناصر شهادة تصفية الضريبة وكذا الأشخاص الذين لم يطلبوا الرأي المسبق لإدارة الضرائب، ملزمون بدفع بصفة مؤقتة لدى قابض إدارة الضرائب الفرق بين مبلغ الضريبة المصرح به و10% من ثمن التفويت مع الحق في الاسترداد بعد مباشرة مسطرة التصحيح.
- وبالموازاة مع هذا التدبير، يجب على الموثقين والعدول وكل شخص حرر أو ساهم في تحرير عقد خاضع للتسجيل أن يطلعوا الخاضعين للضريبة المعنيين بهذا النظام الجديد.
- ومن ناحية أخرى، يقترح كذلك حذف اعفاء عمليات تفويت عقار أو جزء من عقار يشغله مالكه على وجه سكني رئيسية قبل انصرام أجل 6 سنوات.

5- ترشيد التحفيظات الضريبية المنصوص عليها في مجال الضريبة على الدخل برسم دخول الأجور لفائدة أجراء الأبنك ومقاولات التأمين المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء"

تخضع حاليا المرتبات والمكافآت والأجور الإجمالية المدفوعة للأجراء الذين يشغلون مناصب شغل لحساب الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" للضريبة على الدخل حسب السعر الخاص المحدد في 20%، وذلك لمدة أقصاها 10 سنوات ابتداء من تاريخ توليهم لمهامهم.

ويجب التذكير في هذا الصدد بأن قانون المالية لسنة 2021 قد استثنى المقاولات المالية المشار إليها في البندين 1 و2 من المادة 4 من المرسوم بقانون رقم 2.20.665 بتاريخ 12 من صفر 1442 (30 سبتمبر 2020) المتعلق بإعادة تنظيم القطب المالي للدار البيضاء" من الاستفادة من النظام الضريبي التحفيزي المطبق في هذا القطب فقط بالنسبة للضريبة على الشركات. ويتعلق الأمر بالمقاولات المالية التالية:

- ◀ مؤسسات الائتمان المكتسبة لهذه الصفة وفق التشريع الجاري به العمل؛
- ◀ مقاولات التأمين وإعادة التأمين وشركات السمسرة في التأمين وإعادة التأمين المكتسبة لهذه الصفة وفق التشريع الجاري به العمل.

غير أن قانون المالية السالف الذكر لم يستثنى أجراء المقاولات المالية المذكورة من الاستفادة من النظام الضريبي التحفيزي المطبق في هذا القطب فيما يخص الضريبة على الدخل برسم دخول الأجور والدخول المماثلة.

ومن أجل ملاءمة الأنظمة الجبائية المطبقة في هذا القطب المالي في مجال الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل، يقترح استثناء أجراء المقاولات المالية المذكورة المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" من الامتيازات الضريبية المشار إليها أعلاه.

6- تحسين نظامي المقاول الذاتي والمساهمة المهنية الموحدة

تم إحداث بموجب قانون المالية لسنة 2014 نظام المقاول الذاتي بهدف الحد من تداعيات القطاع غير المهيكول وتنمية روح المبادرة وتسهيل ولوج الشباب إلى سوق العمل عن طريق العمل المستقل وذلك من خلال منح تحفيزات اجتماعية وضريبية.

كما يهدف إحداث نظام المساهمة المهنية الموحدة إلى تبسيط النظام الجبائي المطبق على الأشخاص الذاتيين الذين يمارسون أنشطة ذات دخل محدود وتوسيع نطاق التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة مع احترام مبدأ العدالة الجبائية بين جميع الخاضعين للضريبة، يُقترح تأطير النظامين الجبائيين السالفي الذكر من خلال استثناء جزء رقم الأعمال السنوي الذي يتجاوز 50 000 درهم المحقق من طرف مقدمي الخدمات مع نفس الزبون من هذين النظامين.

وسيخضع جزء رقم الأعمال السنوي الذي يتجاوز 50 000 درهم لحجز الضريبة في المنبع من قبل الزبون بسعر إبرائي محدد في 30 %.

III. تدابير خاصة بالضريبة على القيمة المضافة

1- توحيد سعر الضريبة على القيمة المضافة المطبق على المهن الحرة

في إطار تكريس مبدأ حيادية الضريبة على القيمة المضافة، يقترح ملاءمة النظام الضريبي فيما يخص الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على بعض المهن الحرة المنظمة.

وتحقيقا لهذه الغاية، يقترح إخضاع العمليات المنجزة من طرف المحامين والتراجمة والموثقين والعدول وأعوان القضاء والبيطرة في نطاق مزاولة مهنتهم للسعر العادي البالغ 20% بدلا من سعر 10% المعمول به حاليا.

وستمكن هذه الملاءمة من تحقيق العديد من المزايا كتكريس مبدأ العدالة الضريبية وتقليص عدد الأسعار تماشيا مع مقتضيات القانون الإطار رقم 19-69 المتعلق بالإصلاح الجبائي.

2- إحداث إجراءات تنظيمية للاستفادة من إعفاء المعدات الفلاحية من الضريبة على القيمة المضافة

تستفيد حاليا المنتجات والمعدات المخصصة حصريا لأغراض فلاحية والمحددة لائحتها في المدونة العامة للضرائب، من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة في الداخل وحين الاستيراد دون الخضوع لأي إجراءات تنظيمية مسبقة.

في إطار ترشيد التحفيزات الجبائية وتعزيز المراقبة القبلية لهذا الإعفاء، يقترح إحداث مسطرة تمكن من التأكد من وجهة المعدات والمنتجات الفلاحية المعفاة.

وعليه، فإن الاستفادة من الإعفاء المذكور ستصبح مرتبطة بشرط القيام بالإجراءات التنظيمية التي سيتم التنصيص عليها في المرسوم الصادر في شأن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

IV. تدابير مشتركة**1- تخفيض أسعار الحد الأدنى للضريبة**

في إطار مواصلة تفعيل التخفيض التدريجي لأسعار الحد الأدنى للضريبة الذي انطلق بموجب قانون المالية لسنة 2022، تطبيقا لتوجهات القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، يُقترح إدراج التدابير التالية:

- ◀ تخفيض الأسعار الحالية للحد الأدنى للضريبة بهدف تطبيق سعر موحد محدد في 0,25% بالنسبة لجميع المنشآت، دون الأخذ بعين الاعتبار للحصيلة الجارية المصرح بها؛
- ◀ تخفيض سعر الحد الأدنى للضريبة المطبق على المهنة الحرة من 6% إلى 4% ؛
- ◀ الإبقاء على تطبيق المبلغ الأدنى للحد الأدنى للضريبة البالغ 3000 درهم بالنسبة للأشخاص الاعتباريين و1500 درهم بالنسبة للأشخاص الذاتيين.

2- ترشيد الإعفاء من الضريبة المحجوزة في المنبع فيما يخص الربائح المدفوعة من طرف المنشآت التي تزاوّل نشاطها في مناطق التسريع الصناعي وشركات الخدمات المكتسبة لصفة « القطب المالي للدار البيضاء »

تستفيد حاليا الربائح وعوائد المساهمات الأخرى المماثلة الموزعة من قبل الشركات المكتسبة لصفة "القطب المالي للدار البيضاء" من الإعفاء الدائم من الضريبة على الشركات المحجوزة في المنبع، باستثناء المقاولات المالية المتكونة من مؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها ومقاولات التأمين وإعادة التأمين وشركات السمسرة. وتستفيد كذلك الربائح وعوائد المساهمات الأخرى المماثلة الموزعة على أشخاص غير مقيمين من قبل الشركات المقامة في مناطق التسريع الصناعي من الإعفاء الدائم من الضريبة المحجوزة في المنبع.

وفي إطار ملاءمة التشريع الجبائي الوطني مع أحكام المعاهدات الجبائية الدولية ومع معايير العالمية للحكامة الجبائية الجيدة، يُقترح ترشيد الإعفاءات المذكورة وحصصها على الربائح وعوائد المساهمات الأخرى المماثلة ذات المنشأ الأجنبي الموزعة على أشخاص غير مقيمين.

3- مراجعة نظام فرض الضريبة على المحامين

تندرج حاليا الأرباح التي يحققها المحامون، أشخاص ذاتيون، في إطار الدخول المهنية الخاضعة للضريبة على الدخل على أساس الإقرار السنوي بمجموع الدخل. كما أن الأرباح المحققة من لدن الشركات المدنية المهنية للمحاماة تخضع وجوبا للضريبة على الشركات.

في إطار تحسين هاذين النظامين الضريبيين يقترح إدراج التدابير التالية:

- ◀ التنصيص على أنه يقوم المحامي أو الشركة المدنية المهنية للمحاماة تلقائيا بأداء تسييق برسم الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات عن السنة المحاسبية الجارية لدى كاتب الضبط بصندوق المحكمة لحساب قابض إدارة

الضرائب. ويؤدي هذا التسبيق مرة واحدة عن كل ملف في كل مرحلة من مراحل التقاضي، وذلك عند إيداع أو تسجيل مقال أو طلب أو طعن أو عند تسجيل نيابة أو مؤازرة في قضية بمحاكم المملكة.

◀ استنزال مبالغ التسبيقات السالفة الذكر من مبلغ الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل المستحق في آخر السنة عند وضع الإقرار بالحصيلة الخاضعة للضريبة أو الإقرار السنوي بمجموع الدخل الذي يهم جميع الدخل والعائدات المكتسبة خلال هذه السنة.

يحدد مبلغ التسبيق السالف الذكر كما يلي:

المحكمة	مبلغ التسبيق (بالدرهم)
محاكم الدرجة الأولى	300
محاكم الدرجة الثانية	400
محكمة النقض	500

غير أنه بالنسبة للمقالات المتعلقة بالأوامر المبنية على الطلب والمعاينات وفقا لمقتضيات الفصل 148 من قانون المسطرة المدنية، فيحدد مبلغ التسبيق عنها في 100 درهم.

4- مراجعة تعريف الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري

تعرف حاليا الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري طبقا لأحكام المدونة العامة للضرائب، ككل شركة يتكون إجمالي أصولها الثابتة بنسبة 75% على الأقل من قيمتها من عقارات أو سندات مشاركة صادرة عن الشركات ذات الغرض العقاري أو عن شركات أخرى يغلب عليها الطابع العقاري، باستثناء العقارات المخصصة من طرف من طرف الشركة لمزاولة نشاطها.

وفي إطار الانفتاح على الممارسات الدولية الفضلى في المجال الجبائي كما هو منصوص عليه بموجب القانون الإطار رقم 69.19 المتعلق بالإصلاح الجبائي، يقترح إعادة تعريف الشركات التي يغلب عليها الطابع العقاري السالفة الذكر، وذلك بتخفيض نسبة 75% إلى 50% من إجمالي أصول الشركة عوض إجمالي أصولها الثابتة.

5- تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت غير النشيطة

تجد حاليا بعض المنشآت صعوبة في تسوية وضعيتها والتصريح لدى إدارة الضرائب بالتوقف الكلي عن مزاولة أنشطتها، ويتعلق الأمر لاسيما:

- ◀ بالمنشآت المسماة "غير النشيطة" التي لم تعد تزاوّل أي نشاط ولم تعد تفي بالتزاماتها الضريبية منذ عدة سنوات؛
 - ◀ والمنشآت التي لم تحقق أي رقم أعمال أو التي تدفع فقط المبلغ الأدنى من الحد الأدنى للضريبة منذ عدة سنوات.
- ومن أجل مواكبة هذه المنشآت لتسوية وضعيتها الجبائية، يقترح إدراج التدبيرين التاليين:

◀ تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت المسماة "غير النشيطة"

بالنسبة للمنشآت المسماة "غير النشيطة" التي لم تفي بأي التزام متعلق بالإقرارات وأداء الضرائب المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب برسم الثلاث (3) سنوات المحاسبية الأخيرة المختتمة والتي لم تنجز أي عملية أو التي لم تزاوّل أي نشاط برسم هذه الفترة، بناء على المعلومات المتوفرة لدى الإدارة، يُقترح اعتماد التدابير التالية:

- الإيقاف المؤقت لتطبيق مسطرة فرض الضريبة بصورة تلقائية المنصوص عليها في المادة 228 من المدونة العامة للضرائب على المنشآت غير النشيطة المذكورة؛
- إحداث مسطرة لتطبيق هذا الإيقاف المؤقت لمسطرة فرض الضريبة بصورة تلقائية، وذلك لضمان حقوق المنشآت المذكورة والخزينة؛
- التنصيص على انقطاع التقادم لمدة 10 سنوات، لإتاحة إمكانية استئناف تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت التي لم تعد تعتبر غير نشيطة؛
- التنصيص على عدم الحق في خصم الفواتير الصادرة عن المنشآت غير النشيطة.

◀ تسوية الوضعية الجبائية للمنشآت التي لم تحقق أي رقم أعمال أو التي أدت فقط المبلغ الأدنى من الحد الأدنى للضريبة

وفيما يتعلق بالمنشآت التي لم تحقق أي رقم أعمال أو التي أدت فقط المبلغ الأدنى من الحد الأدنى للضريبة برسم الأربع سنوات المحاسبية الأخيرة المختتمة، والتي ترغب في التوقف نهائيا عن مزاولة أنشطتها، يُقترح إحداث مسطرة مبسطة مؤقتة تسمح لها بتسوية وضعيتها الجبائية والاستفادة من الإعفاء من المراقبة الجبائية اللاحقة.

تتوقف الاستفادة من هذا الإعفاء من المراقبة الجبائية على احترام الشروط التالية:

- تقديم الإقرار بالتوقف الكلي عن مزاولة النشاط المنصوص عليه في المادة 150 من المدونة العامة للضرائب خلال سنة 2023؛
- الدفع التلقائي لمبلغ جزافي للضريبة يبلغ 20.000 درهم عن كل سنة محاسبية غير متقدمة، داخل أجل الإقرار بالتوقف الكلي عن مزاولة النشاط السالف الذكر.
- يظل زائد القيمة الناتج عن تفويت أو سحب العناصر المجسدة أو غير المجسدة من الأصول الثابتة للمنشآت المعنية وكذا التعويضات المقبوضة في مقابل الانقطاع عن مزاولة المهنة أو نقل الزبناء، خاضعة للضريبة وفق قواعد النظام العام باعتبارها كزائد قيمة ناتج عن التفويت.
- غير أنه يمكن إعادة النظر في الإعفاء من المراقبة الجبائية السالف الذكر عندما تعين الإدارة عمليات تدليس أو تزوير أو استعمال فواتير وهمية.
- تستثنى من هذا النظام الانتقالي، السنوات المحاسبية التي كانت موضوع إحدى مساطر تصحيح أسس الضريبة المنصوص عليها في المادتين 220 و221 من المدونة العامة للضرائب.

6- إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول برسم سنوات 2023 و2024 و2025

تحتسب حاليا المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول التي تم إحداثها برسم سنة 2022 حسب الأسعار التناسبية التالية:

مبلغ الربح أو الدخل الخاضع للمساهمة (بالدرهم)	سعر المساهمة
من مليون إلى أقل من 5 ملايين	1,5%
من 5 ملايين إلى أقل من 10 ملايين	2,5%
من 10 ملايين إلى أقل من 40 مليون	3,5%
من 40 مليون فما فوق	5%

وفي إطار تنزيل توصيات النموذج التنموي الجديد الذي نص على التعبئة بشكل أكبر للموارد الجبائية لخدمة التماسك الاجتماعي وفي ظل السياق المالي الصعب الذي يطبعه ضرورة تفعيل مبدأ التضامن، يقترح إعادة اعتماد المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح والدخول السالفة الذكر برسم سنوات 2023 و2024 و2025.

7- تبادل المعلومات بين إدارة الضرائب وباقي الإدارات أو الهيئات العمومية

من أجل تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات لخدمة أفضل للمرتفقين، يقترح التنصيص على إمكانية تبادل المعلومات بين إدارة الضرائب وباقي الإدارات أو الهيئات العمومية التي تخول لها نصوصها التشريعية والتنظيمية القيام بهذا التبادل في إطار اتفاقية، طبقا للتشريع المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي مع مراعاة إلزامية كتمان السر المهني وفق أحكام التشريع الجنائي الجاري به العمل.

II- مقتضيات مختلفة

أ- تمديد العمل ببرنامج " تحفيز التشغيل "

في إطار التدابير المتعلقة بتحفيز ودعم التشغيل وكذا تحسين تنافسية المقاولات ، يقترح تمديد أجل الاستفادة من برنامج تحفيز التشغيل، لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات، المحدث بموجب المادة 7 من قانون المالية لسنة 2015، إلى غاية 31 دجنبر 2026.

وللإشارة، بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج، منذ انطلاسته وإلى متم شهر يونيو 2022، ما يناهز 55.600 أجير، كما بلغ عدد المقاولات والجمعيات والتعاونيات المستفيدة ما مجموعه 15.842 منشأة.

للتذكير، تستفيد حاليا المقاولات والجمعيات والتعاونيات، من المزايا التي يخولها برنامج تحفيز التشغيل، في حدود عشرة (10) أجراء على الأكثر ولمدة 24 شهر، والتي تتمثل في:

- ◀ تحمل الدولة لحصة المشغل المتعلقة بالاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وكذا المتعلقة برسم التكوين المهني؛
- ◀ الإعفاء من الضريبة على الدخل في حدود أجر لا يتعدى 10.000 درهم.
- تمنح هذه المزايا، ابتداء من تاريخ تشغيل الأجير، وفق الشروط التالية :
- ◀ أن يتم تشغيل طالب العمل في إطار عقود الشغل غير محددة المدة؛
- ◀ أن يتم تشغيل طالب العمل داخل أجل 24 شهرا ابتداء من تاريخ استغلال المقاول أو الجمعية أو التعاونية.

ب- إقرار إعانة الدولة لدعم السكن

يهدف هذا التدبير إلى إحداث إعانة الدولة لدعم السكن لفائدة مقتني السكن المؤهلين لذلك، وتشكل هذه الإعانة قطيعة مع النظام السابق القائم على النفقات الجبائية وتوفير الوعاء العقاري.

كما أن هذا التوجه سيتمكن من دعم الطلب على السكن، لاسيما بالمدن، مما سيتمكن من الرفع من فعالية الإعانات العمومية الممنوحة و نجاعة الإستهداف.

ج- إلغاء اعتمادات الأداء التي لم تكن محل التزام

يرمي هذا التدبير الى إلغاء اعتمادات الأداء فيما يتعلق بنفقات الاستثمار من الميزانية العامة المفتوحة بموجب قانون المالية عن السنة المالية 2022 التي لم تكن الى تاريخ 31 ديسمبر 2022 محل التزامات بالنفقات مؤشر عليها ، ولا يطبق هذا الالغاء على اعتمادات الأداء برسم نفس السنة لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة.

لا يطبق سقف 30%، المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 63 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، على اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية العامة وأرصدة الالتزام لفائدة البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة ، المؤشر عليها والتي لم يصدر الأمر بصرفها.

ويرمي أيضا هذا التدبير إلى إلغاء، بقوة القانون، اعتمادات الاستثمار المرحلة والمتعلقة:

- ◀ بالصفقات المنتهية الإنجاز و تلغى كذلك الالتزامات المتعلقة بهذه الاعتمادات؛
- ◀ بالمشاريع المنتهية الإنجاز المستفيدة من أموال المساعدة.

د- إحداث مناصب مالية

يقترح إحداث 28.212 منصبا ماليا، برسم السنة المالية 2023، موزعة على الوزارات والمؤسسات وفق الجدول المتضمن بمشروع قانون المالية، منها 550 منصبا ماليا لفائدة رئيس الحكومة المؤهل لتوزيعها على مختلف القطاعات الوزارية أو المؤسسات، وتخصص 200 من هذه المناصب المالية لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.

وبالإضافة الى ذلك يقترح، ابتداء من فاتح يناير 2023، إحداث المناصب المالية التالية لفائدة المجلس الأعلى للسلطة القضائية :

• **4.300** منصبا ماليا إضافيا ، تخصص حصريا للقضاة الذين يشغلون مناصب مالية على مستوى وزارة العدل وكذا القضاة الموجودين في وضعية إلحاق، وتحذف ابتداء من نفس التاريخ، المناصب المالية التي يشغلها المعنيون بالأمر بوزارة العدل، باستثناء المناصب المالية التي يشغلها القضاة الموجودين في وضعية إلحاق بهذه الوزارة؛

• **150** منصبا ماليا إضافيا، تخصص لتسوية الوضعية الإدارية للملحقين القضائيين المنتهية فترة تكوينهم وتعيينهم كقضاة في السلك القضائي. وتتحمل ميزانية المجلس الأعلى للسلطة القضائية، النفقات الناتجة عن هذه التسوية، وتحذف ابتداء من تاريخ هذه التسوية المناصب المالية التي كان يشغلها المعنيون بالأمر بوزارة العدل؛

يقترح كذلك، ابتداء من فاتح يناير 2023، حذف المناصب المالية التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات والتي يشغلها الموظفون المرسمون والمتدربون وكذا المستخدمون المتعاقدون، العاملون بالمصالح المركزية واللامركزية التابعة لإدارة المياه والغابات، وإلحاقهم تلقائيا بالوكالة الوطنية للمياه والغابات.

علاوة على هذه المناصب يقترح إحداث 20.000 منصبا ماليا لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين منها 18.000 منصبا ماليا لتوظيف الأساتذة و2.000 منصب مالي لتوظيف أطر الدعم التربوي والأطر الادارية على مستوى المؤسسات التعليمية.

هـ- حذف المناصب المالية الشاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين يشغلونها على التقاعد

يقترح الترخيص للمجلس الأعلى للسلطة القضائية باستعمال المناصب المالية التي أصبحت شاغرة على إثر إحالة الموظفين الذين كانوا يشغلونها على التقاعد، وذلك لتمكين هذا المجلس من الاستفادة من هذا الإجراء على غرار وزارة العدل.

و- ترشيد استعمال المناصب المالية التي أصبحت شاغرة خلال السنة المالية

يقترح الترخيص للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بإعادة استعمال المناصب المالية التي أصبحت شاغرة خلال السنة المالية لنفس الغاية المذكورة سلفا.

ز- التدبير الفعال لنفقات الاستثمار

في إطار السياسة الاستباقية التي تنهجها الحكومة لتدبير أنجع للمالية العمومية، وترشيد نفقات الاستثمار، يؤذن للحكومة، خلال السنة المالية 2023، في تطبيق احتياطات اعتراضية لاعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار من الميزانية العامة.

تحدد نسبة الاحتياطات للاعتمادات المذكورة في 15% .

ح- التأهيل والمصادقة

1- التأهيل

1-1- في مجال فتح اعتمادات إضافية خلال السنة المالية

يهدف التأهيل المقترح في إطار أحكام مشروع قانون المالية هذا إلى الترخيص للحكومة بفتح اعتمادات إضافية، بموجب مراسيم خلال السنة المالية 2023، لتلبية الحاجيات المستعجلة أو غير المتوقعة أثناء إعداد الميزانية. يتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا باستعمال الترخيص المشار إليه أعلاه. وتعرض هذه المراسيم، على البرلمان قصد المصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

1-2- في مجال إحداث مرافق للدولة مسيرة بصورة مستقلة خلال السنة المالية

يهدف هذا الإجراء إلى الترخيص للحكومة بأن تحدث، بمقتضى مراسيم، مرافق جديدة للدولة مسيرة بصورة مستقلة، خلال السنة المالية 2023.

وتعرض هذه المراسيم على البرلمان قصد المصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

1-3- في مجال إحداث حسابات خصوصية للخرينة خلال السنة المالية

يهدف هذا المقترح إلى الترخيص للحكومة قصد إحداث حسابات خصوصية للخرينة بموجب مراسيم خلال السنة المالية 2023، وذلك في حالة الاستعجال والضرورة الملحة وغير المتوقعة.

يتم إخبار اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان مسبقا باستعمال الترخيص المشار إليه أعلاه.

وتعرض هذه المراسيم على البرلمان للمصادقة عليها في أقرب قانون للمالية.

2- المصادقة

يهدف هذا المقترح إلى المصادقة على المرسومين رقم 2.22.410، ورقم 2.22.780 أدناه المتعلقين بفتح اعتمادات إضافية، على التوالي، بقيمة 16 مليار درهم و 12 مليار درهم .

و قد تم فتح هذه الاعتمادات الاضافية، تطبيقا للفصل 70 من الدستور والمادة 60 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية ، ووفقا للتأهيل الممنوح للحكومة بموجب المادة 19 من قانون المالية رقم 76.21 للسنة المالية 2022:

◀ مرسوم رقم 2.22.410 صادر في 13 من ذي القعدة 1443 (13 يونيو 2022) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة ميزانية التسيير - التكاليف المشتركة بمبلغ 16 مليار درهم من أجل تغطية الزيادة في نفقات المقاصة.

ويندرج فتح هذه الاعتمادات الإضافية في إطار مواصلة سياسة الحكومة التي تهدف إلى حماية القدرة الشرائية للمواطنين في ظل ارتفاع الأسعار العالمية لكل من غاز البوتان والسكر ودقيق القمح اللين وذلك لضمان استقرار أسعار المواد المذكورة.

◀ مرسوم رقم 2.22.780 صادر في 10 ربيع الأول 1444 (7 أكتوبر 2022) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة بمبلغ 12 مليار درهم.

يكتسي فتح هذه الاعتمادات الإضافية طابعا استعجاليا وملحا من أجل:

- ◀ دعم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية التي تأثرت وضعيتها المالية نتيجة ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، مقابل الإبقاء على أسعار خدماتها في مستوياتها الحالية حفاظا على القدرة الشرائية للمواطنين؛
- ◀ معالجة إشكالية الإستدامة المالية للصندوق المغربي للتقاعد في انتظار الإصلاح الشمولي بالتنسيق مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

ط - مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

1. تغيير

◀ تغيير تسمية أربع مرافق للدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني

تنفيذا للتعليمات السامية لجلالة الملك ، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية ، تغيير تسمية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني على الشكل التالي:

- "المستشفى العسكري بالعيون" ب "المستشفى العسكري الحسن الثاني بالعيون"؛
- "المستشفى العسكري بالداخلة" ب "المستشفى العسكري محمد السادس بالداخلة"؛
- "المستشفى العسكري بكلميم" ب "المستشفى العسكري مولاي الحسن بكلميم"؛
- "المركز الطبي الجراحي العسكري بأكادير" ب "المستشفى العسكري وادي الذهب بأكادير".

2- حذف

◀ حذف مرفقي الدولة المسيرين بصورة مستقلة المسميين "مصلحة تقييم المنتوجات الغابوية" و "المنتزه الوطني لسوس ماسة " التابعين لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛

تم بموجب القانون رقم 52.20 المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمياه والغابات كمؤسسة عمومية، نقل المهام الموكولة الى إدارة المياه والغابات إلى هذه الوكالة. لذا يقترح حذف هذين المرفقين اللذين كانا تابعين لإدارة المياه والغابات.

ي- الحسابات الخصوصية للخزينة

1- تغيير

« تغيير الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى « صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات»

في إطار مواصلة الحكومة دعم المجهود الاستثماري وتحفيز الاستثمار الخاص وتحسين جاذبية الاقتصاد الوطني، وتحفيز القدرة التنافسية للنسيج الإنتاجي الوطني، ومع الأخذ بعين الاعتبار مدى تقدم مسطرة اعتماد مشروع القانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، لاسيما تفعيل آليات الدعم الممنوحة للمستثمرين في إطار أنظمة دعم الاستثمار المنصوص عليها في الميثاق الجديد للاستثمار، يقترح تغيير الإطار القانوني للحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى "صندوق التنمية الصناعية والاستثمارات" لتمكينه من تحمل النفقات المتعلقة بهذا الدعم.

أما في ما يخص تدبير الالتزامات السالفة، يستمر تنفيذ الاتفاقيات و عقود الاستثمارات المبرمة مع الحكومة و يتم احتسابها في إطار هذا الصندوق، ولاسيما عقود نجاعة أداء المنظومات الصناعية واتفاقيات الإطار المتعلقة بالمشاريع الاستراتيجية والاتفاقيات التي تندرج في إطار تنزيل مخطط تسريع التنمية الصناعية وكذا الاتفاقيات المتعلقة بإنعاش الاستثمارات الموقعة في إطار القانون الإطار رقم 18.95 بمثابة ميثاق للاستثمارات.

ومن جهة أخرى، ونظرا للطابع المتعدد القطاعات لعمليات الإستثمار التي سيتحمل هذا الحساب دعمها، يقترح تغيير تسميته الى "صندوق إنعاش الاستثمارات".

« تغيير الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى « حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة»

نص القانون رقم 37.18 المتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الجماعات الترابية ومجموعاتها وهيئاتها على أن من بين موارد هذه المؤسسة مساهمات الجماعات الترابية ولذلك ، فإن الغاية من هذا التغيير هو تمكين هذا الحساب من تحمل النفقات المتعلقة بهذه المساهمات لفائدة المؤسسة المذكورة.

« تغيير الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى « صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها»

يقترح تغيير الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى "صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها" ليشمل مجال التطهير الصلب.

ويهدف هذا التغيير ضمان تمويل المشاريع المتعلقة بالنفايات الصلبة ، خصوصا تمويل المشاريع المبرمجة في إطار مذكرة التفاهم المبرمة مع مهنيي الإسمنت والمتعلقة بتثمين النفايات المنزلية والمماثلة لها.

وبالنظر لتوسيع مجال تدخل هذا الحساب، يُقترح أيضًا تغيير تسميته وذلك على النحو التالي: " صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها".

◀ تغيير الحساب المرصد لأمر خصوصية المسمى «الصندوق الوطني لتنمية الرياضة»

يأتي هذا المقترح في ظل الأهمية التي أضحت تكتسبها المنشآت الرياضية من حيث العدد وما تتطلبه من نفقات مرتبطة بخدمات الحراسة والنظافة وأعمال الصيانة، لذا ومن أجل الحفاظ على الاستثمارات التي تمت تعبئتها لإنجاز المنشآت المذكورة، يقترح تغيير هذا الحساب من أجل تمكينه من تحمل هذه النفقات وتخفيف العبء على الميزانية العامة، علما أن هذه النفقات تندرج في مجال تدخله.

◀ تغيير الحساب المرصد لأمر خصوصية المسمى «صندوق تحديث الإدارة العمومية»

أخذا بعين الاعتبار اهتمام الحكومة بالأوراش المتعلقة بتحديث الإدارة العمومية والانتقال الرقمي وكذا استعمال الأمازيغية، يقترح تغيير هذا الحساب لتمكينه من تحمل العمليات المرتبطة بالمحاور التالية:

- 1- تحديث المرافق العمومية: لا سيما المشاريع المندرجة ضمن مجالات تطوير منظومة تنظيم المرافق العمومية وتعزيز نجاعتها في تدبير مواردها، والرفع من جودة الخدمات المقدمة للعموم، وتكريس النزاهة والشفافية بالمرفق العام، ودعم اللامركز الإداري، واعتماد أساليب وأنماط فعالة وناجعة لتدبير الموارد البشرية؛
- 2- التحول الرقمي أساسا في مجالات الإدارة الإلكترونية، وتبسيط المساطر والمسارات الإدارية ورقمنتها وترحيل الخدمات، ودعم المقاولات العاملة في مجال التحول الرقمي، ورقمنة مقاولات القطاع الخاص، والإدماج الرقمي، ودعم التأطير والتكوين وتقوية القدرات والمهارات؛
- 3- استعمال الأمازيغية لاسيما بالإدارات والمرافق العمومية والفضاءات العمومية بالإضافة إلى إدماجها بمجالات أخرى متعلقة خصوصا بمنظومة التربية والتكوين، والتشريع والتنظيم، والإعلام والاتصال، والإبداع الثقافي والفني، والتقاضى.

وبالنظر لتوسيع مجال تدخل هذا الحساب، يُقترح أيضًا تعديل إسم الحساب وذلك على النحو التالي: "صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية".

◀ تغيير الحساب المرصد لأمر خصوصية المسمى « صندوق التضامن للسكنى والإندماج الحضري»

يندرج تعديل هذا الحساب تماشيا مع المقترح القاضي بإحداث إعانة الدولة لدعم السكن بموجب مشروع قانون المالية رقم 52.22 للسنة المالية 2023.

ولهذا الغرض، يقترح تغيير هذا الحساب من أجل تمكينه من تحمل النفقات المتعلقة بهذه الإعانة، كما يقترح أيضا تغيير تسميته بـ " صندوق التضامن لدعم السكنى والسكنى والإندماج الحضري".

◀ تغيير حساب النفقات من المخصصات المسمى « إقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية »

يأتي تغيير هذا الحساب بعد صدور القانون رقم 10.20 المتعلق بعتاد وتجهيزات الدفاع والأمن والأسلحة والذخيرة، الذي وضع اللبنة الأساسية والإطار القانوني لتطوير صناعة الدفاع .

لذا وعلى غرار المنافع الممنوحة للمستثمرين في الصناعات المدنية، سيتم منح إعانات للدولة لتطوير الصناعات الدفاعية، مما يستوجب توسيع مجال تدخل هذا الحساب لتمكينه من تحمل النفقات المتعلقة بنظام الدعم الخاص الموجه للمستثمرين المحتملين في إطار تطوير صناعة الدفاع.

ويقترح أيضا تغيير تسمية هذا الحساب ب "إقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع".

الملاحق

لائحة الملاحق

ملحق رقم 1 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023.

ملحق رقم 2 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023.

ملحق رقم 3 : التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمر خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023.

ملحق رقم 1:

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة

برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023

(1/2)

- بالدرهم -

المجموع الإجمالي	الاستثمار		التسيير			أمر بالصرف
	اعتمادات الالتزام 2023 وما يليها	اعتمادات الاداء (3)	المجموع (1)+(2)	المعدات و النفقات المختلفة (2)	الموظفون و الأعوان (1)	
543 456 000	-	-	543 456 000	517 164 000	26 292 000	جلالة الملك
2 223 048 000	-	131 608 000	2 091 440 000	1 514 183 000	577 257 000	البلاط الملكي
596 270 000	20 000 000	20 000 000	576 270 000	142 860 000	433 410 000	مجلس النواب
470 620 000	10 000 000	45 000 000	425 620 000	137 180 000	288 440 000	مجلس المستشارين
1 621 690 000	7 000 000	700 300 000	921 390 000	744 700 000	176 690 000	رئيس الحكومة
552 640 000	67 000 000	85 000 000	467 640 000	95 000 000	372 640 000	المحاكم المالية
3 754 440 000	263 000 000	230 550 000	3 523 890 000	333 949 000	3 189 941 000	وزارة العدل
4 314 681 000	60 000 000	305 000 000	4 009 681 000	1 396 600 000	2 613 081 000	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
39 764 270 000	3 877 690 000	4 062 092 000	35 702 178 000	4 480 657 000	31 221 521 000	وزارة الداخلية
15 065 035 000	1 247 000 000	1 853 080 000	13 211 955 000	4 416 081 000	8 795 874 000	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
71 025 267 000	5 277 000 000	8 966 871 000	62 058 396 000	21 202 187 000	40 856 209 000	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
28 130 252 000	6 000 000 000	8 000 000 000	20 130 252 000	6 675 000 000	13 455 252 000	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
3 920 647 000	87 325 000	136 493 000	3 784 154 000	584 278 000	3 199 876 000	وزارة الاقتصاد والمالية
72 535 400 000	-	33 861 000 000	38 674 400 000	-	-	وزارة الاقتصاد والمالية - تحملات مشتركة
9 648 013 000	-	-	9 648 013 000	-	-	وزارة الاقتصاد والمالية - التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية
1 367 584 000	56 500 000	841 977 000	525 607 000	228 476 000	297 131 000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
133 603 000	-	10 353 000	123 250 000	27 541 000	95 709 000	الأمانة العامة للحكومة
15 203 941 000	43 836 049 000	13 530 816 000	1 673 125 000	608 997 000	1 064 128 000	وزارة التجهيز والماء
2 118 454 000	198 000 000	1 831 620 000	286 834 000	102 770 000	184 064 000	وزارة النقل واللوجستيك
18 705 303 000	5 852 670 000	14 352 407 000	4 352 896 000	3 389 046 000	963 850 000	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
5 708 722 000	900 000 000	1 037 239 000	4 671 483 000	3 591 943 000	1 079 540 000	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
3 508 313 000	2 000 000	3 369 213 000	139 100 000	122 565 000	16 535 000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقانية وتقييم السياسات العمومية
749 498 000	25 500 000	186 827 000	562 671 000	322 572 000	240 099 000	وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة
1 883 158 000	120 000 000	1 338 594 000	544 564 000	288 188 000	256 376 000	وزارة الصناعة والتجارة
5 099 349 000	365 000 000	2 196 751 000	2 902 598 000	2 066 496 000	836 102 000	وزارة الشباب والثقافة والتواصل
2 436 119 000	127 000 000	912 260 000	1 523 859 000	1 161 482 000	362 377 000	وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات
112 086 000	-	24 460 000	87 626 000	45 811 000	41 815 000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان
1 508 364 000	10 000 000	1 249 225 000	259 139 000	187 297 000	71 842 000	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
52 157 614 000	3 400 000 000	5 146 690 000	47 010 924 000	7 530 010 000	39 480 914 000	إدارة الدفاع الوطني
157 231 000	3 000 000	6 664 000	150 567 000	75 912 000	74 655 000	المنندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
2 200 000 000	-	-	2 200 000 000	-	-	النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
543 444 000	8 000 000	20 319 000	523 125 000	173 459 000	349 666 000	المنندوبية السامية للتخطيط

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بالميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023

(2/2)

- بالدرهم -

المجموع الإجمالي (1)+(2)+(3)	الاستثمار		التسيير			أمر بالصرف
	اعتمادات الالتزام 2023 وما يليها	اعتمادات الأداء (3)	المجموع (1)+(2)	المعدات و النفقات المختلفة (2)	الموظفون و الأعوان (1)	
2 086 087 000	67 855 000	940 495 000	1 145 592 000	759 970 000	385 622 000	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
884 379 000	-	225 000 000	659 379 000	580 000 000	79 379 000	وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
2 956 834 000	250 000 000	160 700 000	2 796 134 000	966 433 000	1 829 701 000	المنندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
134 465 000	-	11 500 000	122 965 000	50 980 000	71 985 000	المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي
3 158 243 000	-	224 200 000	2 934 043 000	263 080 000	2 670 963 000	المجلس الأعلى للسلطة القضائية
188 360 000	-	13 000 000	175 360 000	84 000 000	91 360 000	المجلس الوطني لحقوق الإنسان
للتذكرة	للتذكرة	للتذكرة	للتذكرة	للتذكرة	للتذكرة	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
377 166 880 000	72 137 589 000	106 027 304 000	271 139 576 000	64 866 867 000	155 750 296 000	المجموع الاجمالي

ملحق رقم 2:

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات للنفقات الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023

- بالدرهم-

مجموع اعتمادات الأداء	نفقات الاستثمار (اعتمادات الأداء)		نفقات الاستغلال	أمر بالصرف
	اعتمادات الالتزام 2023 وما يليه	اعتمادات الأداء	اعتمادات الأداء	
18 000 000	-	-	18 000 000	رئيس الحكومة
900 000	-	-	900 000	وزارة العدل
20 000 000	-	-	20 000 000	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
80 000 000	-	-	80 000 000	وزارة الداخلية
63 000 000	-	11 000 000	52 000 000	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
1 145 500 000	-	84 000 000	1 061 500 000	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
114 000 000	-	9 000 000	105 000 000	وزارة الاقتصاد والمالية
20 661 000	-	3 773 000	16 888 000	وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
24 000 000	-	-	24 000 000	الأمانة العامة للحكومة
169 800 000	64 000 000	67 800 000	102 000 000	وزارة التجهيز والماء
68 000 000	30 000 000	49 500 000	18 500 000	وزارة النقل واللوجستيك
94 915 000	2 000 000	25 200 000	69 715 000	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
20 500 000	-	-	20 500 000	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
9 560 000	-	3 260 000	6 300 000	وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة
34 250 000	-	13 110 000	21 140 000	وزارة الشباب والثقافة والتواصل
600 000	-	200 000	400 000	وزارة الإدماج الاقتصادي و المقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات
365 474 000	-	3 000 000	362 474 000	إدارة الدفاع الوطني
27 389 000	-	8 642 000	18 747 000	المنذوبية السامية للتخطيط
17 654 000	-	4 300 000	13 354 000	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
5 500 000	-	-	5 500 000	المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
2 299 703 000	96 000 000	282 785 000	2 016 918 000	المجموع الإجمالي

ملحق رقم 3 :

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات لنفقات الحسابات المرصدة لأمو

خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات

برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات
نفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023
(1/2)

الحسابات المرصدة لأموال خصوصية

- بالدرهم-

نفقات 2023	بيان الحساب	أمر بالصرف
90 000 000	الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	حسابات متعددة الأمرين بالصرف
-	الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها	
5 000 000	صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الاحتياطية	
3 209 100 000	صندوق النهوض بتشغيل الشباب	
2 914 000 000	صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والربط بين المدن	رئيس الحكومة
200 000 000	صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	
3 600 000 000	صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	
10 000 000	صندوق التأهيل الاجتماعي	
3 353 000 000	صندوق إنعاش الاستثمارات (*)	وزارة العدل
400 000 000	الصندوق الخاص لدعم المحاكم	
160 000 000	صندوق التكافل العائلي	
25 000 000	الصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
37 608 299 000	حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	وزارة الداخلية
200 000 000	الصندوق الخاص بانعاش ودعم الوقاية المدنية	
9 000 000 000	الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	
1 500 000 000	تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة	
30 000 000	صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	
463 927 000	الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية و وثائق السفر	
1 500 000 000	صندوق التطهير السائل والصلب وتصفية المياه المستعملة وإعادة استعمالها (*)	
400 000 000	صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	
1 000 000 000	صندوق التضامن بين الجهات	
22 500 000	الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي و التنمية التكنولوجية	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
800 000 000	الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة
1 900 000 000	الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
1 500 000 000	الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	وزارة الاقتصاد والمالية
80 000 000	الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	
350 000 000	مرصدا المصالح المالية	
5 000 000	صندوق الإصلاح الزراعي	
-	الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة الى عملات أجنبية	
-	الصندوق الخاص بالزكاة	
600 000 000	صندوق تضامن مؤسسات التأمين	

التوزيع على الوزارات أو المؤسسات
نفقات الحسابات المرصدة لأموال خصوصية و حسابات النفقات من المخصصات
برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023
(2/2)

نفقات 2023	بيان الحساب	أمر بالصرف
600 000 000	صندوق دعم اسعار بعض المواد الغذائية	وزارة الاقتصاد والمالية
89 960 000	صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	
10 000 000 000	صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي	
-	الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	
800 000 000	صندوق محاربة الغش الجمركي	
360 000 000	صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخزينة	
500 000 000	صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية	
-	الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"	
2 700 000 000	الصندوق الخاص بالطرق	وزارة التجهيز والماء
16 000 000	صندوق تحديد وحماية و تثمين الملك العام البحري والمينائي	
4 000 000 000	صندوق التنمية الفلاحية	وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
80 000 000	صندوق تنمية الصيد البحري	
4 132 000 000	صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية	
700 000 000	الصندوق الوطني الغابوي	
30 000 000	صندوق الصيد البري والصيد في المياه الداخلية	
150 000 000	الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة
-	صندوق التنمية الطاقية	
20 000 000	الصندوق الوطني للعمل الثقافي	وزارة الشباب والثقافة والتواصل
370 000 000	صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي	
1 179 500 000	صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية (*)	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة
200 000 000	صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي	إدارة الدفاع الوطني
50 000 000	صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	
2 000 000 000	صندوق التضامن لدعم السكن والسكنى والاندماج الحضري (*)	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
150 000 000	الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون	
99 053 286 000	مجموع الحسابات المرصدة لأموال خصوصية	المنذوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

حسابات النفقات من المخصصات

- بالدرهم-

نفقات 2023	بيان الحساب	أمر بالصرف
-	النفقات الخاصة بتنمية الأقاليم الصحراوية	رئيس الحكومة
10 800 000 000	اقتناء واصلاح معدات القوات المسلحة الملكية ودعم تطوير صناعة الدفاع (*)	إدارة الدفاع الوطني
-	صندوق المديرية العامة للدراسات والتوثيق	
500 000	الصندوق الخاص بالعلاقات العامة	المنذوبية السامية للتخطيط
10 800 500 000	مجموع حسابات النفقات من المخصصات	

(*) تسمية هذا الحساب الخصوصي للخزينة مقترحة للتغيير برسم مشروع قانون المالية لسنة 2023

تضع وزارة الاقتصاد والمالية تحت اشارتكم مجموعة من قنوات التواصل والاعلام

بوابة الانترنت

www.finances.gov.ma

صفحة الفيسبوك

www.facebook.com/financesmaroc

حساب تويتر

Twitter '@financesmaroc'

موقع القانون التنظيمي لقانون المالية

<http://lof.finances.gov.ma>